الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أحمد دراية أدرار
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الجماعات الضاغطة وتأثيرها على التحول السياسي في الجزائر 2019

مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تنظيمات سياسية وادارية

إعداد الطالبين:
عبد المالك صبراني
مصطفى مرمي

إشراف الأستاذ:
تهامي عثماني

اعضاء لجنة المناقشة

ا. د. رمضان زبيري ..... استاذ التعليم العالي .... جامعة أحمد دراية – أدرار..... رئيساً
ا. تهامي عثماني..... استاذ مساعد أ..... جامعة أحمد دراية – أدرار..... مشرفاً ومقرراً
ا. العابد هواري .....استاذ مساعد أ..... جامعة أحمد دراية – أدرار..... ممتحناً

السنة الجامعية: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــــداء

الحمد لله الذي هدانا لهذا بفضله وتوفيقه واحسانه والصلاة والسلام على الرحمة المهداة سيدنا وحبيبنا محمد عليه افضل الصلوات وأزكي التسليم.

اهدي ثمار هذا القطاف العلمي إلى عائلتي الكبيرة كلا بشرف اسمه بداية بمن لهم الفضل في وجودي بعد الله الوالدين الكريمين، والى عمتي التي كان ولا يزال لها الفضل في تحصيلي الدراسي والمعرفي فاللهم اجعله في ميزان حسناتهم .

إلى اسرتي الصغيرة أين وجدت أفضل سند ومعين في هذه الحياة إنها زوجتي الكريمة، الى ابنائي محمد أيوب وسارة متمنيا لهم التوفيق في مشوارهم الدراسي ، ألاء التي تملؤ البيت حبا وحيوية فاللهم احفظهم و وفقهم.

إلى زملاء الدراسة الجامعية أبطال الموجة الرابعة والذين كانوا نعم الاخوة والاصدقاء، الى استاذي الفاضل المشرف على هذه المذكرة وكل اساتذتي الكرام فلكم مني جزيل الشكر والتقدير.

الى الذين فقدناهم ومازال عطرهم بيننا يتراوح فاللهم انزل عليهم وعلينا رحماتك الواسعة.

مصطفى مرمي

الحمد لله رب العالمين نحمده حق حمده ونستعين به استعانة العبد الضعيف بالرب القوي الذي رسم لنا طريق الصواب وأنار لنا بنوره ظلام الجهل وأعاننا على انجاز هذا العمل المتواضع فله الحمد من قبل ومن بعد اهدي ثمرة جهدي إلى اعز الناس على قلبي إلى من أمر ربي أن اخفض لهما جناح الذل من الرحمة، الى الوالدين الكريمين أدام الله عطاءهما ويسر لي برهما.

الى كل العائلة كل بشرف اسمه وعلو منزلته، الى استاذي الفاضل المشرف على هذا البحث وكل اساتذتي، الى كل طالب جاد في طلب العلم.

الى روح البروفيسور المصري مبروك و روح كل من فقدتهم الجامعة من اهل العلم

أهدي أجر وثمرة وشرف هذا العمل.

عبد المالك صبراني

كلمة شكر و تقدير

نشكر الله تعالى على توفيقه لنا في انجازنا هذا البحث فله الحمد أولا وأخرا.

نتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ المشرف " د. تهامي عثماني" الذي قدم لنا الكثير، و كان له الأثر الطيب في إخراج البحث في هذه الصورة فجزاه الله خيرا.

ونتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أساتذتنا في قسم العلوم السياسية كل باسمه، فقد لا يتسع المقام لذكرهم جميعا سيحفظ الله عملهم عنده ويجزيهم بيه خيرا.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة لتكبدهم عناء التصحيح والمناقشة فبارك الله فيهم وجعلها في ميزان حسناتهم.

وفي الأخير نتوجه بالشكر لكل من ساندنا في إعداد هذا البحث.

مصطفى، عبد المالك.

خطة الدراسة

مـــــقدمـــــــة.

الفصل الاول : الاطار النظري للجماعات الضاغطة و التحول السياسي.

المبحث الاول: مفهوم الجماعات الضاغطة.

المطلب الاول: تعريف جماعة الضغط .

المطلب الثاني: انواع جماعات الضغط .

المطلب الثالث : وسائل جماعات الضغط .

المطلب الرابع : تقييم جماعات الضغط .

المبحث الثاني : مفهوم التحول السياسي.

المطلب الاول : تعريف التحول الديمقراطي و المفاهيم ذات الصلة به.

المطلب الثاني: المداخل النظرية المفسرة للتحول السياسي.

المطلب الثالث : عوامل ومراحل التحول السياسي.

الفصل الثاني : واقع جماعة الضغط و دورها في التحول السياسي بالجزائر.

المبحث الاول: مؤسسات جماعة الضغط في الجزائر.

المطلب الاول: الجمعيات.

المطلب الثاني: التنظيمات النقابية.

المطلب الثالث: المنظمات غير الحكومية.

المبحث الثاني : اسباب و دوافع التحول السياسي في الجزائر 2019.

المطلب الاول: العوامل الداخلية للتحول السياسي بالجزائر.

المطلب الثاني: العوامل الخارجية للتحول السياسي بالجزائر.

المبحث الثالث: دور جماعة الضغط في عملية التحول السياسي بالجزائر.

المطلب الأول: دور مؤسسات المجتمع المدني في مساندة الانتفاضة الشعبية .

المطلب الثاني: مبادرات المجتمع المدني للتحول السياسي في الجزائر.

المطلب الثالث: تقييم دور جماعة الضغط في التحول السياسي بالجزائر.

الخـــاتمـــــــــة.

مـــــــــقدمـــــــــــة

تمهيد:

لقد شهدت دول العالم مجموعة من التحولات على كافة المستويات خاصة السياسية، وهذا ما عرفه العالم العربي في السنوات القليلة الماضية، من خلال عديد الحركات الاحتجاجية على الانظمة، عرفت بثورات الربيع العربي، للمطالبة بتغيير الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية وبالخصوص السياسية منها، فأحوج ما تحتاج اليه عملية التغيير هو تظافر الجهود من كل الاجتماعيين والاقتصاديين والسياسيين والثقافيين، كون عملية التحول السياسي مرتبطة بكل هؤلاء الفاعلين من ناحية، ومن ناحية اخرى انها عملية مركبة وشديدة التعقيد لأنها تمس كل جوانب الحياة، اضافة لأنه ليس هناك نموذج للتحول السياسي، لأنه ذو طابع ايديولوجي مرتبط بطبيعة كل مجتمع وتركيبته وقيمه.

فقد عرفت الجزائر بدورها هبه شعبية في بداية 2019 مطالبة بتغييرات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، و هو ما تبنته عدة فواعل، الرسمية منها و غير الرسمية، و من بينها جماعة الضغط بمختلف مكونتها؛ من خلال النقابات والنوادي والجمعيات والتنظيمات الطلابية...الخ، حيث نجحت في توسيع نطاق الاحتجاجات، إذ لم تقتصر مطالبها على الحقوق الاجتماعية والوظيفة فقط، بل توسعت مطالبها لتشمل الانفتاح السياسي والاعلامي والعدالة الاجتماعية ومكافحة الفساد لتصل لتغيير النظام السياسي في حد ذاته.

انطلاقا مما سبق سنحاول في دراستنا التطرق لجماعة الضغط في الجزائر، محاولين معرفة واقعها ودورها وتأثيرها في المجتمع، وصولا للدور الذي لعبه في عملية التحول السياسي في الجزائر بعد الهبة الشعبية، و تقييم دوره في العملية في ضوء نتائج الحراك الاجتماعي الجزائري.

أهمية و اهداف الموضوع :

أهمية الموضوع :

تكمن في ضرورة توضيح الدور الأساسي الذي تلعبه جماعة الضغط على المستوى السياسي في الجزائر ، و الاقتراب من فهم حركية التحول السياسي وكذا التحقق من الإمكانات المتاحة لتجسيده والمعيقات التي قد تحد من تكريس مرتكزا ته، و كذا اظهار الأهمية الأساسية للجماعات الضاغطة باعتبارها الاكثر احتكاكاً بأفراد المجتمع والتي من خلالها يتمكنون من التعبير عن توجهاتهم وأيديولوجياتهم وأفكارهم، وأثر ذلك على سياسة الدولة.

أهداف الموضوع :

إن ما نحاول الوصول إليه من خلال دراستنا هذا نوجزها فيما يلي :

نسعى من خلال الدراسة إلى الإجابة عن إشكالية الموضوع وتأكيد الفرضيات المطروحة وذلك بغية الوصول إلى الأهداف التالية:

- تحديد مفهوم جماعة الضغط وخصائصها ووظائفها في إطار الدولة الجزائرية.
- تحديد مفهوم التحول السياسي في الجزائر وابزار اهم معالمها.
- معرفة طبيعة العلاقة بين جماعة الضغط والتحول السياسي في الجزائر.
- اثراء رصيد الجامعة ببحث علمي حديث يتناول الواقع السياسي المعاصر وتعقيداته.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد ساهمت جملة من الأسباب والدوافع في اختيار هذا الموضوع ودراسته، ومن بينها مبررات شخصية و المتمثلة في الاهتمام الشخصي، و الفضول المعرفي تجاه هذا الموضوع نظرا لشغله حيزا معرفيا واعلاميا كبير جدا في الآونة الأخيرة، أما المبررات الموضوعية فتتمثل في أهمية موضوع البحث بالدرجة الأولى، وفي محاولة عرض وتحليل طبيعة ودور

جماعة الضغط و مساهمتها في تنمية المجتمع سياسيا للوصول إلى التحول السياسي و تجسيد الديمقراطية، إضافة لوجود عدة دراسات تناولت الموضوع، وفي إطار دراستنا التي تهدف إلى معرفة واقع جماعة الضغط في الجزائر .

الدراسات السابقة :

- فيروز حنيش، إشكالية المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر(1989-1999)، رسالة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وادارية، جامعة يوسف بن خدة الجزائر، 2008، عملت الباحثة على ابراز اليات تفعيل المجتمع المدني الجزائري في التحول الديمقراطي.
- إسماعيل قيرة، وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط2 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2009؛ بحيث حاول الباحث من خلال هذه الدراسة اعطاء نظرة مستقبلية للديمقراطية، انطلاقا من المعطيات التاريخية والواقعية في دولة الجزائر.
- نادية خلفة، مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية: دراسة تحليلية قانونية، رسالة تخرج لنيل شهادة ماجستير فالقانون، تخصص قانون عام، جامعة باتنة الجزائر،2005، ركزت هذه الدراسة على دراسة المجتمع المدني دراسة قانونية من خلال مراحل تطورها عبر الدساتير الجزائرية.
- بنسعيد العلوي سعيد ، وآخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992؛ والذي صدر عن نخبة من الباحثين العرب و الذين ناقشوا هذا الموضوع ضمن الندوة الفكرية التي أقامها مركز الدراسات الوحدة العربية، و يعتبر هذا الكتاب مهما لأنه يحيط بكافة الجوانب النظرية للموضوع، كما قدم تدليل جدي فيما يخص واقع المجتمع المدني ودوره في

تحقيق الديمقراطية في البلدان العربية، و هذا ما يساعد على فهم إلى حد بعيد تناقضات المجتمع المدني في الواقع الجزائري.

- ايدر خديجة، التحول السياسي في الجزائر 1989 – 2016 : واقع وآفاق، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر تخصص حكومات مقارنة، مستغانم: جامعة عبد الحميد ابن باديس، 2018، والتي تناولت ظاهرة التحول السياسي بالجزائر بين سنتي (1989-2016)، وخلصت بأن مستقبل التحول السياسي مرهون بالحد من ظاهر العنف والتحكم في موازين الاستقرار السياسي للوصول لقاعدة راسخة تبنى عليها عملية التحول السياسي.

إشكالية الموضوع :

لقد اقترن بروز الجمعيات و المنظمات و دورها بشكل واضح و صريح بعد إصدار دستور 23 فيفري 1989 و ذلك عندما دخلت الجزائر في مرحلة التعددية السياسية، و قد شملت هذه التعددية الشبكة الجمعوية بمقتضى القانون 90-31 الصادر سنة 1990 و المتعلق بحق المواطنين في إنشاء الجمعيات، و منذ ذلك الحين عرفت الساحة الجزائرية ظهور كما هائلا من الجمعيات بمختلف أنواعها، وأصبح الدارسون و الفاعلون السياسيون يربطون ذهنيا بين الديمقراطية و بين دور المنظمات و الجمعيات تحت ما يسمى بجماعات الضغط ، الذي أصبح موضوعا للدراسات الإنسانية و السياسية و التي تربطه بحقوق الإنسان و الاستقرار السياسي و الاجتماعي، و من هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الجماعات الضاغطة في التحول السياسي بالجزائر؟

التساؤلات الفرعية :

و بناءا على الاشكالية الرئيسة طرحنا عدة تساؤلات فرعية :

- ما مفهوم وواقع جماعة الضغط من خلال المنظور القانوني والمؤسسي الجزائري.؟

- ها هو واقع التحول السياسي في الجزائر؟
- هل استطاعت جماعة الضغط التأثير في مشهد التحول السياسي الجزائري؟

الفرضيات:

و كإجابة على التساؤلات الفرعية ، فقد جاءت هذه الفرضيات على النحو الآتي:

- جماعة الضغط هي قوى دستورية ذات امتدادات مؤسسية وتأثيرات سياسة.
- ما حدث في الجزائر هو تحديث سياسي لا يرقى لدرجة التحول السياسي.
- لم يكن لجماعة الضغط ذلك التأثير الكبير في توجيه مشهد التحول السياسي في الجزائر.

الحدود الزمكانية :

الحدود المكانية: تخص الدراسة في حيزها الجغرافي، الجزائر.

الحدود الزمانية: تم تحديد مجال الدراسة من فيفري 2019 تزامناً و انطلاق الحراك الشعبي بالجزائر.

الإطار المنهجي:

تماشيا مع طبيعة الموضوع فقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على عدة مناهج و اقترابات من بينها:

1- **المنهج التاريخي**: وهو منهج أساسي في حقول العلوم الإنسانية، فبواسطته يفهم التاريخ و يعاد بناء الحدث، و تم استخدام هذا المنهج و توظيفه لتتبع السيرورة التاريخية للمجتمع المدني وتجربة التحول الديمقراطي في الجزائر بغية فهم خلفياته التاريخية التي صنعت معطيات الحاضر.

2- **منهج دراسة حالة** : و هو منهج مناسب و ملائم لدراسة الظواهر و استخدمناه لمعرفة واقع و حقيقة دور جماعات الضغط في التحول السياسي في الجزائر.

كما تم الاعتماد على مجموعة اقترابات:

1 – **الاقتراب القانوني:** ولقد استعملنا هذا الاقتراب عند دراستنا للمكانة القانونية للمجتمع المدني من خلال الدساتير الجزائرية المتعاقبة مثل قانون تأسيس الجمعيات .

2 – **الاقتراب الوظيفي:** وتم استخدام هذا الاقتراب في تفسير و تحليل الدور الوظيفي لجماعة الضغط في عمليات التحول السياسي و قياس قوته و قدرته في التحكم في الأوضاع و احتواء الأزمات ومعرفة درجة تأثيرها على الساحة الوطنية.

3–**الاقتراب المؤسسي:** وهذا للتقرب من ظاهرة جماعة الضغط بمختلف تشكيلاتها و الهدف من تكوينها و اختصاصاتها لكونها مؤسسات تسعى لحماية حقوق أفراد المجتمع .

4–**اقتراب النخبة:** ينظر هذا المقترب أن عملية التحول السياسي عبارة عن نتاج عمل فئة جمعوية، لذلك فان استخدام هذا المقترب يوضح مدى قدرة الجماعات الضاغطة على التأثير في النظام السياسي.

5–**اقتراب الجماعة:** ينظر هذا المقترب للتحول السياسي على أنها نتاج محصلة تفاعل بين عدة جماعات لذلك تم الاعتماد على هذا المقترب، باعتبار أن جماعات الضغط تتفاعل مع جماعات عديدة حكومية وغير حكومية.

6–**الاقتراب الاتصالي:** و تم استخدامه لدراسة طرق وكيفية الاتصال بين افراد الجماعة من جهة و تفاعل المؤسسات الرسمية من جهة أخرى.

الإطار المفاهيمي:

نحتاج في دراستنا هذه إلى تقديم بعض التعاريف و المتعلقة ببعض المصطلحات و التي تم استعمالها في هذه الدراسة و هي كالآتي:

1- المجتمع المدني: ويعرفه سعد الدين إبراهيم : بأنه "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة، التي تملأ المجال العام بين الاسرة والدولة لتحقيق مصالح افرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والادارة السلمية للتنوع الخلاف"[1].

2- التنشئة السياسية: و تشير إلى تلك العملية التي يكتسب بواسطتها المواطنين الاتجاهات و الآراء اتجاه النظام السياسي و تحدد دورهم في هذا النظام.

ويعرف "الموند و باول" **التنشئة السياسية** بأنها:" اكتساب المواطن الاتجاهات و القيم السياسية التي يحملها معه حينما يجند في مختلف الأدوار الاجتماعية"[2].

3- المشاركة السياسية: ويقصد بالمشاركة السياسية بأوسع معانيها بحق المواطن في أن يؤدي دورا معينا في عملية صنع القرارات السياسية، و في أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في أن يراقب هذه القرارات بالتقويم و الضبط عقب صدورها من جانب الحاكم[3].

4 – الهبّة أو الانتفاضة: هي التغيير بالمفهوم الشعبي، وتعني ذهاب مجموعة من الناس يحملون قيما مناهضة للأغلبية التي تدير شؤونهم[4].

5 – الحراك: هو مجموعة المسيرات الشعبية السلمية التي يقوم بها المواطنون في زمان ومكان معين[5].

صعوبات الدراسة:

- واجهتنا صعوبات متعلقة بمحدودية البحوث و الدراسات المتعلقة بالظاهرة المدروسة و هي التحول السياسي بالجزائر في ظل الحراك الشعبي 2019.
- تباين المعلومات في بعض المراجع.

---

[1] محمد غربي وآخرون، التحولات السياسية واشكالية التنمية ، بيروت : ابن النديم للنشر والتوزيع، 2014 ،ص340.
[2] أحمد منصور بلقيس ،الاحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004 ، ص 66.
[3] علي الدين، هلال و(آخرون)، الديمقراطية و حقوق الإنسان في الوطن العربي، ط4، بيروت: مركز دراسات العربية، 1998، ص36.
[4] عبد العالي رزاقي، الهبة الشعبية السلمية: 22 فيفري سقوط حزب فرنسا، الجزائر: دار الامة، 2019،ص40.

- يوجد خلط فيما يتعلق بالمفاهيم، كأن يشار للتحول السياسي أحيانا بالتحول الديمقراطي وأحيانا أخرى بالتحول الليبرالي.

تقسيم الدراسة:

تم تقسيم هاته الدراسة الى فصلين، الفصل الاول تناول الاطار النظري للجماعات الضاغطة و التحول السياسي، حيث قسم لمبحثين المبحث الأول مفهوم الجماعات الضاغطة والذي يندرج تحته عدة مطالب، المطلب الاول تعريف جماعة الضغط، المطلب الثاني انواع جماعة الضغط، والمطلب الثالث وسائل جماعة الضغط، والمطلب الرابع تقييم جماعة الضغط، أما المبحث الثاني فتناول مفهوم التحول السياسي، وقسم لثلاثة مطالب، المطلب الأول تعريف التحول السياسي والمفاهيم ذات الصلة به، والمطلب الثاني المداخل المفسرة لعملية التحول السياسي، والمطلب الثالث عنون بعوامل ومراحل التحول السياسي.

أما الفصل الثاني فكان حول واقع جماعة الضغط و دورها في عملية التحول السياسي بالجزائر، قسم لثلاثة مباحث، في المبحث الأول تطرقنا فيه لمؤسسات جماعة الضغط في الجزائر، المطلب الأول تعريف الجمعيات، المطلب الثاني تناول التنظيمات النقابية، المطلب الثالث كان حول المنظمات غير الحكومية، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه دوافع واسباب التحول السياسي بالجزائر، المطلب الأول تحدثنا حول الاسباب الداخلية للتحول السياسي بالجزائر، والمطلب الثاني تطرقنا فيه للأسباب الخارجية للتحول السياسي بالجزائر، والمبحث الثالث و الأخير تناول مساهمة جماعة الضغط في عملية السياسي بالجزائر، في المطلب الأول كان الحديث عن دور مؤسسات جماعة الضغط في مساندة الانتفاضة الشعبية، والمطلب الثاني تناول مبادرات جماعة الضغط للتحول السياسي في الجزائر، أما المطلب الاخير فكان تقييم دور جماعة الضغط في التحول السياسي بالجزائر، واخيرا خاتمة الدراسة.

الفصل الاول الاطار النظري

للجماعات الضاغطة و التحول السياسي

المبحث الاول: مفهوم الجماعات الضاغطة.

تعتبر جماعات الضغط السياسية من الظواهر القديمة، التي أثبتت وجودها في دول العالم المختلفة على مر الأزمان، رغم ذلك فهي من المصطلحات الحديثة التي أدخلتها السياسة الأمريكية إلى قاموس العلوم السياسية، لتنتقل بعد ذلك للغة الفرنسية ومن ثم إلى لغتنا العربية ،من هنا حظيت الجماعات الضاغطة باهتمام كبير لدى الباحثين و اذ تمثل فئة من المجتمع تسعى إلى التأثير في الطبقة الحاكمة والتي تجتمع على أساس المنفعة الخاصة وجمع الثروات واكتساب النفوذ، فوجود قنوات اتصال رسمي وغير رسمي بين هذه الجماعات وبين السلطة او الطبقة الحاكمة، و يعد مسألة أساسية لإيصال مطالبهم وقضاياهم بالسرعة والكيفية المطلوبة وإقناعهم بضرورة، وأهمية ادراجها ضمن مشاريعهم وبرامجهم.

المطلب الاول: تعريف جماعة الضغط.

من الصعب إعطاء تعريف جامع مانع للجماعات الضاغطة او جماعات المصالح ،وهذا راجع لتعدد التعاريف واختلافها باختلاف الدارسين والباحثين.

فقد عرفها البعض بأنها (التنظيمات القائمة للدفاع عن مصالح معينة، و تمارس عند الاقتضاء ضغطا على السلطات العامة، هدفها ليس الوصول الى السلطة وانما للحصول على قرارات تخدم مصالح تلك التنظيمات)[6]

و عرفها اخر نسبة لتنوع هاته الجماعات بأنها (منظمات تعمل مستقلة عن ارادة أعضائها ،ولها مصالح سياسية أكيد، وبعضها قد يكون جماعات مبادئ، لكن الأغلبية العظمى منها جماعات مصالح ولها صفة الدوام).[7]

---

[6] محمد أبو ضيف باشا خليل، جماعات الضغط وتأثيرها على القرارات الادارية والدولية: ماهيتها-انواعها – عوامل تكوينها –مشروعيتها-اهميتها، مصر: دار الجامعة الجديدة،2008،ص.13

[7] المرجع نفسه،ص.13

كما عرفت بأنها (مجموعات تسعى للدفاع عن مصالح اعضائها الخاصة عن طريق التأثير غلى السلطة).[8]

وعرفت ايضا بأنها (جماعات ذات مصالح تؤثر على البرلمانيين والحكام عموما وعلى الرأي العام أو الاعلام).[9]

وعرفها (Allan. R .Ball) بأنها (تنظيم يسعى لتأثير في محتوى القرارات السلطوية، دون وضع أعضائه في مناصب حكومية رسمية).[10]

اما A. Maihiot فيرى انها (العدد الذي لا يحصى من الجماعات والجمعيات و النقابات أو التحركات التي بدفاعها عن المصالح المشتركة لأعضائها، مستخدمة كل وسيلة مباشرة او غير مباشرة للتأثير على التصرف الحكومي والتشريعي ولتوجيه الرأي العام).[11]

ومما سبق يمكن القول إلى حد ما أنه لا توجد خلافات رئيسية حول تعريف مفهوم مجموعات المصالح ، حيث جميع التعريفات تعتبرها مجموعة من مجموعات المصالح التي ترغب في تحقيق أهداف معينة تتعلق بمصالح السلطة السياسة، ولا تتضمن الوصول إلى السلطة في أهدافها، يطلق عليها مجموعات الضغط على أساس الضغط الذي تمارسه السلطات لتحقيق أهدافها ، وقد وصفها البعض بأنها مجموعات غير سياسية [12] وهذا أمر جانب الصواب، لأنها مجموعات تغطي جميع جوانب الحياة البشرية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمهنية ، وهم أيضًا مجموعات سياسية لأنها تهدف أحيانًا إلى تحقيق أهداف سياسية، مثل اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الذي هو لوبي سياسي واقتصادي واجتماعي ، ويصفه البعض أيضًا بأنه تجمع غير رسمي ، وهذا أيضًا مسألة قانونية قد

[8] الامين شريط، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة، ط.7،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2011،ص.270.
[9] سعيد بو الشعير ، القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة،ط.11 ،الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ،2010، ص.238
[10] محمد أبو ضيف باشا خليل، مرجع سابق، ص.14
[11] المرجع نفسه، 14
[12] قحطان أحمد سليمان الحمداني، الأساس في العلوم السياسية ،عمان : دار مجدلاوي للنشر ،2004،ص.335

يكون أصحاب المصلحة رسميين ومعتمدين من قبل السلطات الرسمية ، مثل منظمات حقوق الإنسان أو النقابات ، وقد يكونون حكومة قائمة للتحقيق في الهدف المحدد[13].

كتعريف إجرائي لمجموعة الضغط أو المصالح، هي مجموعة من الأشخاص الذين يجتمعون في إطار تنظيمي معين قائم على المبادئ أو سلسلة من المصالح المشتركة لتحقيق هذه الأهداف أو المصالح المشتركة في إطار قانوني.

المطلب الثاني: انواع جماعات الضغط.

هناك تصنيفات عدة للجماعات الضاغطة ، وهذا راجع الى عدة اعتبارات ومعايير مختلفة، فيمكن تصنيفها بحسب تنظيمها او طبيعتها او نطاق المصلحة أو من حيث أهدافها أو توقيتها....الخ.

1/ من حيث طبيعتها: تصنف الجماعات الضاغطة الى اربعة انواع هي :

جماعات المصالح السياسية: وهي التي لديها مصالح سياسية بحتة ويطلق عليهم (اللوبي) اللوبي الصهيوني ، الذي يساعد الصهاينة ويحمي مصالحهم.[14]

جماعات المصالح شبه السياسية: تسعي لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية في نفس الوقت ، مثل النقابات العمالية ونقابات المال وأصحاب الأعمال.

جماعات المصالح الانسانية و الخيرية: يقومون بأنشطة تتعلق بحقوق الإنسان بشكل عام و حتى جمعيات حماية الطبيعة و الحيوان.

جماعات المصالح المهنية: يهتمون بشكل رئيسي بتحقيق أهداف الأشخاص الذين لديهم مهنة واحدة ، مثل نقابة المحامين والنقابات.

[13] قحطان أحمد سليمان الحمداني ،المرجع نفسه،ص.335
[14] محمد أبو ضيف باشا خليل، مرجع سابق، ص.25

2/ من حيث تنظيمها :

جماعات المصالح المنظمة: وهي التي تكون منظمة في تركيبها وعضويتها ، وتكون شبيهة بالأحزاب.

جماعات المصالح غير المنظمة: وهي الطبيعة الغالبة على معظم جماعات المصالح او الضغط الموجودة.

3/ من حيث توقيتها :

جماعات المصالح الدائمة: وهي التي تعبر عن مصلحة أو هدف دائم ، كالنقابات المهنية والجمعيات الانسانية.

جماعات المصالح الوقتية: وهي التي تتشكل لتحقيق غرض او هدف معين تنفض بعده، كجمعية تخفيض اسعار سلع معينة.[15]

4/ من حيث نطاق المصلحـــة :

جماعات المصلحة الخاصة: وتعنى بمصالح خاصة فئوية كجمعية جمع الطوابع .

جماعات المصلحة العامة: وتعنى بقضايا عامة تخص الشعب كجمعية مكافحة التدخين ، أو جمعية محو الامية.

5/ من حيث الأهداف:

جماعات المبادئ أو البرامج: وهي التي تسعى لتحقيق أهداف عامة، وطنية او قومية كالاتحاد الأوروبي.

جماعات الحرف والمهن: وهي مرتبطة بأهداف ذات طبيعة خاصة كجمعية الدفاع عن حقوق التقاعد لكبار السن.

[15] قحطان احمد سليمان الحمداني، مرجع سابق، ص.338

جماعات ذات أهداف تخريبية (فوضوية): وهي التي تعول على الإضرابات و المظاهرات و أعمال الشغب، وليس لها هيكل تنظيمي ، ويغلب على نشاطاتها التلقائية والعنف.[16]

6/ من حيث الولاء :

جماعات المصالح الوطنية: وهي التي تربط بالوطن، ويكون ولاؤها له، وتسعى لخدمة مصالح أبنائه.

جماعات المصالح الأجنبية: وهي التي يكون ولاءاتها للأجنبي، وتدافع عن مصالحه و تنفق الأموال لأجل هذا ، كاللوبي الصهيوني بالولايات المتحدة الأمريكية، الذي يخدم الصهيونية وكيانها في الأرض المحتلة وليس له ولاء لأمريكا.[17]

المطلب الثالث : وسائل جماعات الضغط.

للجماعات الضاغطة وسائل عدة ومتعددة ، تستخدمها لتحقيق اهدافها، يمكن تحديد أهم الوسائل التي تستخدمها الجماعات والقوى الضاغطة على الشكل التالي :

أولا : الإقناع.

الإقناع هو الوسيلة الأساسية التي يحاول أصحاب المصلحة من خلالها كسب الولاء والاتباع وإقناع الحكومات بأهدافها، من خلال الاجتماعات والتجمعات الخاصة والعامة، ومن خلال وسائل الإعلام بمختلف اشكالها، ويتمتع رجال الأعمال بميزة القدرة على الإقناع[18]، مستخدمين إمكانياتهم المادية وخبراتهم العلمية وبذل الجهود للوصول إلى الهدف المطلوب، وتستعين هذه الجماعات بأصحاب الخبرة من العناصر الناجحة في توليها المناصب المختلفة كالقضاة والمشرعين النزيهين بعد التقاعد أو الوزراء السابقين أو كبار الموظفين مستغلة سمعتهم الجيدة للإقناع، وتؤثر هذه المجموعات أيضًا على أعضاء

[16] المرجع نفسه ،ص.339
[17] المرجع نفسه ، ص.340
[18] ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية : واستراتيجية إدارة الأزمات، عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،2009، ص.124

الحكومة والبرلمان والسلطة التشريعية من خلال توفير المعلومات والبحوث والدراسات القائمة على الأرقام، حتى وان كانت غير صحيحة، وتستخدم الرحلات والدعوات للقاء والمناقشة والإقناع.[19]

ثانيا : التهديد.

من أهم طرق ممارسة الضغط على السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية الرسمية، كإرسال الرسائل والبرقيات وإجراء مقابلات مع الأشخاص الذين يحتاجون إلى التأثير عليهم ، ويتخذ التهديد أشكالًا عديدة، بما في ذلك تهديدات بحرمان أعضاء البرلمان وعدم دعم العضو الذي يرفض في المستقبل والتهديد يمكن أن يشمل العقوبات وجرائم القتل وكذلك التعنيف أو خلق أزمات مالية واقتصادية للحكومات، كالتحريض على عدم دفع الضرائب أو التهديد باستخدام قوة الإضرابات.[20]

ثالثا : الضغط على السلطات الحكومية.

نظرا لأهمية السلطات الحكومية في إصدار القرارات سيما في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن السياسة والتي تخص مختلف شرائح المجتمع فإن جماعات المصلحة تسعى للاتصال المباشر بالمعنيين في الجهاز التنفيذي والإداري بدءا برئاسة الدولة والوزراء إلى المسؤولين الكبار، فقد تعمد إلى وقف تنفيذ قانون ما، فتطلب من رئيس السلطة التنفيذية ذلك عبر الرسائل والبرقيات بعدم التصديق عليه، أو التوجه بحذف بعض مواده أو إضافة أخرى.[21]

رابعا : التأثير في اعضاء البرلمان.

تقوم الجماعات الضاغطة بإقامة علاقات مع السلطة التشريعية، من خلال أعضائها أو لجانها أو رئاستها املا في الحصول على قوانين تخدم مصلحتها أو تعديلها أو الغائها،

[19] قحطان احمد سليمان الحمداني ، مرجع سابق، ص.340
[20] محمد أبو ضيف باشا خليل، مرجع سابق، ص.175
[21] قحطان احمد سليمان الحمداني، مرجع سابق، ص.341

وهذا من خلال إقامة الحفلات و الولائم ، وتقديم الهدايا و الرشاوي، حتى أنه في بعض الاحيان تقوم الجماعات بتأييد بعض المرشحين[22]، وتمويل حملاتهم الانتخابية أملا في فوزهم والاستفادة منهم.

خامسا : تعبئة الرأي العام.

تعتمد الحكومات في بقائها على تأييد الرأي العام ، لذلك تسعى هاته الجماعات لتعبئة الرأي العام و توجيهه بما يخدم مصالحها ، كإصدار النشرات وتوزيعها، وعقد الندوات و إلقاء المحاضرات ، واستخدام وسائل الاعلام المختلفة لشرح وجهة نظرها.[23]

سادسا : التمويل.

وهو وسيلة مهمة إذ أن الشركات والجماعات الاقتصادية التي لها الأموال الكبيرة تستخدمها بشكل شرعي تحت عنوان المساعدات ، أو غير شرعي عبر تقديم الرشاوي والعمولات،[24] و الهدايا واستغلال حاجة البعض من الموظفين الى المال، فضلا عن تمويل الحملات الانتخابية للمرشحين من الأفراد و الأحزاب.

المطلب الرابع : تقييم جماعات الضغط.

ان جماعات الضغط تمثل احدى عناصر المجتمع، لذلك فإن قوتها ونجاحها و وظيفتها مستمدة من وجودها الاجتماعي، فأهم عناصر قوة الجماعات الضاغطة هي وحدة أعضائها و كثرة عددهم ، وقدرتهم المالية لتحقيق اهدافهم ، فضلا عن القيادة الناجحة التي تستثمرها الجماعة في حركاتها ومفاوضاتها، واستخدام افضل الوسائل للضغط على السلطات والمعنيين.

[22] عصام الدبس ، النظم السياسية : اسس التنظيم السياسي، عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2010، ص.324.
[23] قحطان أحمد سليمان الحمداني ، مرجع سابق، ص.342.
[24] الامين شريط ، مرجع سابق، ص.278.

ومن ما سبق يمكن الجزم بأن جماعة الضغط تمتاز بإيجابيات كما يؤخذ عنها مجموعة سلبيات اهمها ما يلي:

اولا : ايجابيات جماعات الضغط.

*انها تساهم في طرح الأفكار والآراء والاتجاهات المهمة التي تخص شرائح مختلفة من الناس داخل المجتمع ، وبلورتها عبر اشراك المختصين كل في مجاله.[25]

*أنها تمثل اصحاب مصالح وفئات كثيرة في المجتمع لها مشاكل قد لا يستطيع المنتخبون والمرشحون أو الأحزاب الالمام بها وطرحها.

*إن التناقض في طروحات جماعات الضغط يحد من سعي كل منها لتحقيق مصالحها الخاصة، وتضارب الآراء وتعارض المصالح يقلل من اتساع نفوذ بعضها إزاء الآخر.

*ان عمل الجماعات الضاغطة لا يتعارض مع الديمقراطية بل يعززها ، لأنها تحترم قواعد اللعبة الديمقراطية ، وتدافع عن مصالحها بحرية ، وتحترم حقوق وحريات الآخرين ، في حال التزامها بالدستور والقانون والشرعية.[26]

*إن وجود الجماعات وانتظامها يجعلها في موقع قوة لمنع بيروقراطية الجهاز التنفيذي، وتهديده لحريات وحقوق الافراد و أصحاب المصالح.[27]

*تعمل الجماعات الضاغطة على ربط المواطنين بالدولة وتقوية المشاركة السياسية، اضافة لتأطير المجتمعات المدنية فضلا عن بناء الاجندات التي تتبناها الحكومة ومسؤولي الدولة.

ثانيا : سلبيات جماعات الضاغط .

هناك العديد من الانتقادات التي توجه لجماعات الضغط ودورها في المجتمع ، ولعل اهم ما يؤخذ عنها ما يلي[28]:

[25] محمد ابو ضيف باشا خليل، مرجع سابق، ص.52
[26] قحطان احمد سليمان الحمداني ، مرجع سابق، ص.344
[27] محمد ابو ضيف باشا خليل، مرجع سابق، ص.51

*ان استخدام الوسائل غير الشرعية يؤدي الى الفساد ، لاسيما الرشوة والتهديد والوعيد.

*ان قيادة الجماعات قد تتأثر بها فئات قليلة لا تنظر الا لمصلحتها غير مكترثة بآراء المعارضين حتى ولو كانت الاغلبية.[29]

*قد يؤل ولاء الاعضاء للجماعة ، على حساب الولاء للدولة أو الأمة.

*ان المصالح الخاصة الجماعات لا تأخذ بعين الاعتبار المصلحة العامة ، فتنعكس سلبا على مصالح الكثيرين ، وهو رأى بعض السياسيين انها انانية من الجماعات.

*ان الجماعات تؤدي الى اللامساواة بين افراد المجتمع، وبالتالي تؤدي التفرقة والاختلاف على معاني الوحدة الوطنية والمصلحة العليا.

*ان وجود جماعات ضغط قوية كالنقابات التي تسعى لتحقيق مصالحها ، قد يحدث أن تحقق أهدافها على حساب فئة أو فئات أخرى من الشعب وإن كانت أكثر منها عدداً.

من خلال ما تم تناوله في هذا المبحث المتواضع يتبين لنا ان الجماعات الضاغطة ان دورها يكمن من حيث علاقتها بالنظام السياسي وتأثيرها في عملية صنع السياسة، وتظهر حالة التباين في قوة أو ضعف التأثير والتغيير في سياسة عامة معينة أو الاستمرار فيها بما يحقق مصالح ومطالب تلك الجماعات، أو من حيث ايجابية أو سلبية التأثير في عملية صنع السياسة العامة، فبقدر ما تبرز تلك المؤسسات حالة التوازن والقدرة على حمل مطالبها وأهدافها إلى مؤسسات النظام السياسي الرسمية وترغمها في أحيان عدة على اتخاذ قرارات وسياسات عامة تتماشى مع مصالحها.

---

[28] قحطان احمد سليمان الحمداني ،مرجع سابق، ص.345

[29] محمد ابو ضيف باشا خليل ،مرجع سابق، ص.47

المبحث الثاني : مفهوم التحول السياسي.

يعتبر التحول السياسي من أكثر المواضيع أهمية في حقل النظم السياسية المقارنة، فهو عملية ديناميكية تمس الأنظمة السياسية للدول، وهذا التحول تمليه الظروف الداخلية والخارجية للدولة، ويأتي كاستجابة لمتطلبات الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبيئة الداخلية ، كما لا يمكن إهمال وإغفال تأثيرات البيئة الخارجية على عملية التحول السياسي ، سواء كانت أوضاع إقليمية ودولية أو كانت تدخلات خارجية خاصة من طرف القوى الكبرى الدولية والإقليمية، كما تعتبر ظاهرة التحول السياسي من أعقد الظواهر السياسية المعاصرة، ذلك أن الأمر لا يقتصر فقط على عدم القدرة على التنبؤ بتوقيت هذا التحول، بل كذلك صعوبة التنبؤ بشكل هذا التحول ودرجته (جزئي أو شامل) أو نمطه (سلمي أو انقلابي) وأهدافه وتداعياته، وما قد ينطوي عليه من مخاطر تهدد كيان و وحدة الدولة.

المطلب الاول : تعريف التحول الديمقراطي و المفاهيم ذات الصلة به.

اولا : تعريف التحول السياسي:

إن محاولة التأصيل المفاهيمي للتحول السياسي تستدعي الرجوع إلى الأصول اللغوية و الدلالية للمصطلح.

فالتحول لغة : يعني تغيير نوعي في الشيء، أو الانتقال من حال إلى حال[30]، فالتحول هو عملية حتمية في الحياة البشرية، أما التغيير فهو فعل مقصود وإرادي.

أما اصطلاحا : فيقصد بالتحول السياسي انتقال من نظام سياسي يتميز بخصوصيات ومميزات معينة نحو نظام سياسي آخر مختلف عنه أو مناقض له تماما، يقوم على أسس وقيم وآليات تميزه عن الأول.

[30] قاموس المعاني : http : / / www . almaany . com / ar / dict / ar – ar (2020/03/05)

لقد تعددت المفاهيم المقدمة لمصطلح التحول السياسي بحسب اختلاف المداخل التي ينظر من خلالها علماء السياسة إلى عملية التحول ، فتارة يعبر عنه بالتحول الديمقراطي، وتارة أخرى بالانتقال السياسي، و الدمقرطة والإصلاح السياسي...

عرف صامويل هانتنغتون Samuel Huntington التحول السياسي هو الانتقال من حالة إلى حالة أخرى ، استجابة للمتغيرات سواء المتعلقة بالمحيط الداخلي أو الخارجي أو كليهما.

فحسب هانتنغتون في مقدمة كتابه، فالمقصود بعمليات التحول هو التحول الايجابي، أي الانتقال من حالة إلى حالة ووضع أحسن، أي الانتقال من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي.[31]

وهناك مجموعة من الباحثين و الأكاديميين تعرف التحول السياسي كسلوك المقصود به الانتقال من موقع اجتماعي أو سياسي أو إيديولوجي إلى أخر، كالانتقال من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين كما حدث في أوروبا الشرقية، وتغير الولاء للشخص إلى الحزب ، كل ذلك يجري وفق حركية صعب جدا التحكم فيها ، مما يفتح المجال لكل الاحتمالات أثناء حدوث عملية التحول.[32]

وهناك فئة أخرى تنظر إلى التحول السياسي كأسلوب، أي الطريقة أو الكيفية التي يتم على أساسها حدوث التحول أو التغيير، قد يكون عنيفا أو سلميا من خلال إحداث ثورة سياسية بيضاء تسمح بإحداث تغيير جذري في قمة الهرم السياسي و الاجتماعي و يكون ذلك بإحداث انقلاب سياسي في مواقع المسؤولية بوسائل سلمية.[33]

---

[31] صامويل هانتنغتون، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، تر.عبد الوهاب علوب، الكويت: دار سعاد الصباح، 1993، ص.57.

[32] محمد عابد الجابري، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي ،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص.197.

[33] محمد سمير عياد ، إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف : كلية العلوم القانونية والادارية، 2008/ 12 / 16

و يرى جوزيف ستينهاوزر Joseph Stinhwzer ، الذي حلل عملية التحول الديمقراطي في كتابه المعنون "السفر خلال طريق غير معبد" ، أن التحول إلى الديمقراطية لا يعني مجرد الانتقال من نظام سياسي إلى آخر، وإنما يتطلب تغييرات عميقة في التوجهات وأنماط سلوك البشر، وفي طريقة أداء المؤسسات المختلفة لوظائفها.[34]

و مما سبق يمكن القول إن التحول السياسي هو انتقال نوعي في طبيعة النظام السياسي وآليات عمله، تقوم به جماعات لها مصلحة في التغيير سواء بلجوئها إلى استعمال القوة والعنف أو باستعمال طرق ووسائل سلمية، ويكون التحول السياسي ناتجا عن تداخل عوامل داخلية وأخرى خارجية، والتحول السياسي لا يكون دائما إيجابيا ، كما يعتقد الكثير من المفكرين ، أي انتقال أو تحول النظم السياسية غير الديمقراطية إلى نظم ديمقراطية، ومن ثم فالتحول السياسي يعني بشكل عام تغييرا في النظام السياسي وفي شكل الدولة و أهدافها وتوازناتها.[35]

وأمام تعدد تعريفات هذا المصطلح ، يمكننا أن نضع تعريفا إجرائيا فنقول: "إن التحول السياسي هو إعادة توزيع القوة بين ثلاثة فواعل أساسية ذات دوافع مختلفة وهي النظام والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية ، وفي هذه العملية يحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى أو التأثير عليها، فإن انتصرت قوة السلطة الحاكمة، تكون النتيجة تثبيت أركان النظام القائم، وكبح عملية التحول أو القيام بإصلاحات جزئية وأحيانا شكلية للتكيف مع الأوضاع الجديدة ، بغرض امتصاص حدة الصراع بينه وبين بقية الفاعلين الآخرين ، وإن انتصرت قوى المعارضة المحلية، يمكن بناء نظام جديد، أو إدخال تعديلات أو تغييرات جذرية في النظام القائم ، أي إحداث تغيير في مستوى البنية السياسية العليا للنظام لتوفرها على التفويض الشعبي، وفي حال انتصار قوى خارجية، فإنها تحدث تغييرا في النظام وإقامة

[34] يسين السيد، ثورة 25 يناير بين التحول الديمقراطي والثورة الشاملة ، ط. 2، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، 2012، ص.430.
[35] أحمد فهمي ، مصر 2013 دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر..مراحلها، مشكلاتها، سيناريوهات المستقبل ، الرياض: مركز البيان للبحوث والدراسات، 2012، ص.97.

نظام موال لها، وهو ما يتسبب في تصدع الجبهة الداخلية وحدوث فوضى وخلق معارضة أكثر تطرفا ، وعادة ما تكون هذه العملية محفوفة بالمخاطر.

وبناء على هذا التعريف، يمكننا أن نستخلص أن الهدف الاسمى لعملية التحول هو إعادة بناء النظام المجتمعي ككل، سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا.

ثانيا : المفاهيم ذات الصلة بالتحول السياسي.

1 / التغيير السياسي: يشير التغيير السياسي إلى الانتقال من وضع لا ديموقراطي استبدادي إلى وضع ديموقراطي. والتغير السياسي السلمي قد يطلق عليه مصطلح (إصلاح) ويمكن اعتباره مرادفا للتغيير الدستوري في القيادة أو لإعادة بناء التأثير السياسي داخل المجتمع.[36]

عرف آخرون التغير بأنه ظاهرة واقعية حاضرة في كل مستويات الوجود، في المادة الحية وغير الحية، وكذا في الحياة الاجتماعية، وأي نسق اجتماعي يحتوي على عمليتين، الأولى تعمل على الحفاظ على وجوده وضمان استمراره عن طريق التنشئة الاجتماعية ونقل الإرث الثقافي من جيل إلى جيل. أما العملية الثانية، فتتعلق بالعمل التعديل مرورا بالإصلاح وانتهاء بالثورة.[37]

وما سبق يمكن القول إن نجاح التحول السياسي في أي بلد بأن يأخذ طريقه نحو بناء نظام ديمقراطي حقيقي مرهون بتكامل حقيقي بين الأبعاد الأساسية الثلاثة متمثلة في البعد الثقافي والهيكلي و السياسي في النظام ، وأي تناقض بينها سيؤدي الى قصور في التحول السياسي أو تعثر العملية ككل.

2 / الاصلاح السياسي: عرف إبراهيم محمد عزيز الإصلاح السياسي (بأنه جميع الخطوات المباشرة والغير مباشرة التي يقع عبئ القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع

[36] اسماعيل صبري مقلد ،محمد محمود ربيع ، موسوعة العلوم السياسية ، الكويت : جامعة الكويت ،1994، ص.47

[37] فؤاد عبد الله ثناء ، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي،ط.2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.ص.152

المدني و المؤسسات القطاع الخاص وذلك لسير بمجتمعات و دول عربية قدما، وفي غير إبطاء وتردد، وبشكل ملموس بطريق بناء النظم الديمقراطية).[38]

وعرف اخرون الإصلاح السياسي هو عملية تعديل وتطوير جذرية أو جزئية في شكل نظام الحكم، أو العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في إطار النظام السياسي القائم، وبالوسائل المتاحة، وعمليا قد يتسع أو يضيق مفهوم الإصلاح السياسي حسب حاجة كل مجتمع وطبيعة ظروفه القائمة، فقد يكون الهدف من الإصلاح السياسي هو مجرد ضمان استمرار واستقرار النظام القائم، أو قد يكون لتلبية مطالب الجماهير وكسب رضاها، كما يمكن أن يكون هدفه هو حل المشاكل التي يعاني منها المجتمع والدولة مما يجعل هذا الإصلاح مختلفا حسب الهدف المعلن عنه.[39]

فيوجد تداخل بين مصطلحي الإصلاح السياسي والتحول السياسي، بحيث يمكن أن تؤدي إجراءات الإصلاح إلى تحولات سياسية بحسب طبيعة ونوعية الإجراءات الإصلاحية المنتهجة، كما أن الإصلاح السياسي هو نمط من أنماط التحول السياسي السلمي، لكن ما يميز هذا النمط من التحول هو أنه لا يأتي عادة نتيجة ضغوط شعبية مكثفة على السلطة ولا من خلال تفاوض بين النظام الحاكم وقوى المعارضة بل يكون بمبادرة من أعلى، لذا تعتبر السلطة التنفيذية صاحبة الدور الرئيس في إدارة عملية التحول الذي يخدم طبعا أهداف النظام ومصالحه ويعزز من قدراته على الاستمرار.

3 / التحديث السياسي: التحديث السياسي مفهوم مركب من مفهومين: الأول، مفهوم التحديث والثاني، مفهوم سياسي، ويقصد بالتحديث الانتقال من وضع إلى آخر على وفق معيار معين، وبوصفه السياسي أنه التغير الذي يشمل كل ما له صلة بالعملية السياسية، فمفهوم التحديث السياسي مفهوم له علاقة بجوانب الحياة السياسية كافة، ونظراً للتنوع الكبير في أنماط النظم السياسية التي يعرفها المجتمع المعاصر سواء من ناحية التنظيم أو العلاقات

[38] ابراهيم محمد عزيز، اشكالية الاصلاح السياسي في الشرق الاوسط ، السليمانية : دار التنوير ،2010،ص.22

[39] عبد العزيز شادي، قدرة النظم العربية على البقاء.. حالتي سوريا وليبيا، في الإصلاح السياسي في الوطن العربي، تحرير. مصطفى كامل السيد ، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006، ص.384

والأهداف التي يسعى إليها كل نظام كان طبيعياً، انعكس ذلك التنوع على الاتجاهات التي تناولت دراسة التحديث السياسي وأبعاده، كالاتجاه الليبيرالي والاتجاه الماركسي.

و عرفه صامويل هانتنغتون بأنه " استبدال عدد كبير من السلطات السياسية التقليدية ،والدينية ،والعائلية ،والعرقية بسلطة سياسية، وطنية ،علمانية واحد". [40]

4 / التحول الديمقراطي: عرف المفكر الأمريكي صامويل هانتنغتون Huntington .S التحول الديمقراطي بأنه تحول إيجابي، بمعنى تحول النظم السياسية غير الديمقراطية الى نظم سياسية ديمقراطية، أي تراجع نظم الحكم التسلطية بكافة أشكالها لتحل محلها نظم أخرى في الحكم تعتمد على كل من الاختيار الشعبي الحر والمؤسسات المتمتعة بالشرعية والانتخابات النزيهة كوسيلة للتداول على السلطة أو الوصول إليها وذلك كبديل عن حكم الفرد وانتهاك القوانين والدستور .[41]

كما يقصد به عند بعض المفكرين مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم التسلطية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها. وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن نوعا من التوازن بين القوى الرسمية المتمثلة في الدولة والمؤسسات والقوى غير الرسمية المتمثلة في منظمات المجتمع المدني، وبعبارة أخرى بلورة مراكز عديدة للقوي وقبول التعددية السياسية.[42]

فالتحول الديمقراطي ما هو إلا أحد أوجه الإصلاح أو التحول الشامل، كون التحول السياسي مفهوم أشمل من باقي المفاهيم الأخرى ذات الصلة به.

5 / الانتقال الديمقراطي: يعرف الانتقال الديمقراطي بأنه المرور من مرحلة إلى مرحلة أخرى عبر أسلوب جديد في تسيير وإدارة الشأن العام. ووفقا ل.جوليرمو أودونيل Odonnell .G

[40] فتحي عفيفي، أمريكا في الخليج : سقوط الإقليمية والمستقبلات البديلة، مصر : مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2005،ص.169.
[41] صامويل هانتنغتون، مرجع سابق، ص.57.
[42] محمد السيد سليم، وأخرون، التحولات الديمقراطية في أسيا ، مصر: مركز الدراسات الأسيوية، 1999، ص.201.

وفيليب شميتر .F Schmiter، فإن الانتقال الديمقراطي هو المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وأخر، وأثناء عملية الانتقال أو في أعقابها يتم تدعيم النظام الجديد وتنتهي هذه العملية في اللحظة التي يجري فيها اكتمال تأسيس النظام الجديد، فهو إذن أحد مراحل عملية التحول الديمقراطي ويعد من أخطر المراحل نظرا لإمكانية تعرض النظام فيها لانتكاسات خطيرة.

كما يقصد به المرحلة التي تكون بين نظامين مختلفين، يتم فيها عادة تأسيس هيئة مؤقتة توكل لها مهمة تسيير المرحلة الانتقالية بين نظامين، وهي فترة تتطلب إعداد دستور جديد توافقي، وبناء مؤسسات انطلاقا من التوافقات التي يرتبها كل الفاعلين في المشهد السياسي، بغرض بناء دولة الحق والمؤسسات،[43] وبعبارة أخرى، هو مرحلة وسطى للمرور من نظام سياسي مغلق إلى آخر مفتوح، ويعتبر أيضا كلحظة تأسيس قواعد سياسية جديدة.

فيما يعرفه أخرون على أنه تحول سلمي ومتدرج نحو الديمقراطية ، ويحدث الانتقال الديمقراطي بحسب هؤلاء، عند اقتناع السلطة والمعارضة بمخاطر وتكلفة اللجوء إلى العنف لإحداث التغيير، لذلك يفضلون طريق الانتقال السلمي من خلال التفاوض وإعطاء تنازلات كبيرة للمعارضة السياسية والاعتراف بها كشريك فعلي في الحكم، فالانتقال الديمقراطي بهذا المعنى هو عكس الدمقرطة Democratisation التي تعني عملية التحول من النظام التسلطي إلى نظام أكثر ديمقراطية عبر استعمال وسائل أكثر عنفا.[44]

وعليه يمكن القول إن كل تجربة من تجارب الانتقال الديمقراطي تلعب دور مهم في التأصيل النظري للتحول السياسي.

[43] كمال عبد اللطيف، الثورات العربية تحديات جديدة ومعارك مرتقبة ، المغرب: دار أبي رقراق للطباعة والنشر ،2013، ص. 102

[44] عبد القادر عبد العالي، التغيير الجديد في الوطن العربي وفرص التحول الديمقراطي: في التغيير في الوطن العربي أي حصيلة، تحرير. عبد الاله بلقزيز ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 2013، ص. 1.

المطلب الثاني: المداخل النظرية المفسرة للتحول السياسي.

حظيت الديمقراطية باهتمام كبير في الفكر الغربي و العربي في العديد من الجوانب حيث انشغل باحثون في العلوم السياسية و علم الاجتماع و التاريخ و غيرها ببحث و تحليل إشكالية التحول السياسي ، حتى أن الكثير من الدراسات والأبحاث تراكمت و كشفت عن وجود اتجاهات نظرية في تحليل عملية التحول السياسي ، هناك مجموعة من المداخل النظرية التي حاولت تفسير حدوث التحول السياسي سواء بلغ مرحلة الثورة أو دونها، نذكر منها المدخل البنيوي، المدخل التحديثي، المدخل الانتقالي وأخيرا مدخل الثقافة السياسية، وقد استنبطت تلك النظريات من عدة تجارب في العالم .

أ / **المدخل الانتقالي:** يفسر أصحاب هذه المدرسة عملية التحول الديمقراطي من خلال دور النخب السياسية في عملية اتخاذ القرارات من البدائل المتاحة مشددة على أهمية الثقافة السياسية و التغيير السلمي وضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية[45]، أي من خلال دراسة آليات الانتقال إلى الديمقراطية الليبرالية، و هذا ما قام به أستاذ العلوم السياسية و الاجتماع دانكورت روستو (Dankwart Rustow) من خلال دراسة مقارنة بين تاريخ كل من تركيا و السويد، كمسار عام يمكن أن تتبعه البلدان خلال عملية التحول الديمقراطي ويتكون هذا المسار من أربعة مراحل أساسية هي:

1 / تحقيق الوحدة الوطنية: تبدأ هذه المرحلة من خلال بدأ تشكيل هوية سياسية مشتركة لدى معظم المواطنين ، فكلما كانت هناك انقسامات طبقية أو اثنية أو قبلية أو دينية أو ثقافية حادة وعميقة وعنيفة، أثر ذلك سلبا في تكوين هوية سياسية مشتركة، وبالتالي تصعب معها عملية التحول أو الانتقال الديمقراطي، لكن ما يمكن تأكيده هو أن تحقيق الوحدة الوطنية لا يعني أبدا توافر الإجماع.

[45] علي خليفة الكواري وأخرون، مداخل الانتقال الى الديمقراطية في البلدان العربية، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص. 56.

2 / مرحلة الصراع السياسي: عادة ما تتميز هذه المرحلة بالصراعات والتنافس بين مكونات النخبة أو النخب المختلفة المشارب والتوجهات والأهداف، أي أن الديمقراطية تولد من رحم الصراع بل حتى العنف دون أن تكون بالضرورة نتاجا التطور سلمي، وهذا ما يفسر هشاشة عملية التحول في المراحل الأولى، فهذه الرؤية التحليلية يمكنها أن تفسر لنا الصراع الذي عادة ما يظهر عقب أي ثورة أو انتفاضة شعبية أو أي محاولة لتغيير النظام ، وقد يكون هذا الصراع حادا لدرجة تمزيق الوحدة الوطنية[46].

3 / مرحلة القرار: تبقى عملية الانتقال والتحول المبدئي لحظة تاريخية حاسمة، ويحدث نجاح التحول السياسي عندما يقرر فيها أطراف الصراع السياسي غير المحسوم التوصل إلى تسويات وتبني قواعد ديمقراطية تكفل للجميع حق المشاركة في صنع القرار السياسي.

4 / مرحلة التعود: و بقصد بما تعود و تكييف الأطراف المختلفة على القواعد الديمقراطية فإذا كان الجيل الأول قبل مرحلة القرار قد و جد صعوبة في التأقلم و التكيف مع مبادئ الديمقراطية[47]، فإن الأجيال التالية ستمارس الديمقراطية عن قناعة و هنا نصل إلى مرحلة ترسيخ الديمقراطية.

ومن خلال ما سبق يرى روستو أن مصدر التحول السياسي هو مبادرات وأفعال النخب الموجودة ، وبالتالي يحدث الانتقال عندما تتحول قناعات النخب السياسية سواء كانت حاكمة أو معارضة بضرورة التحول نحو نظم حكم ديمقراطية.

ب / المدخل البنيوي: يرى أصحاب هذا المدخل أن التحول السياسي هو نتيجة التغيرات التي تطرأ في تركيبة وبنية الدولة والمجتمع ، فهي تركز على التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية

---

[46] المرجع نفسه، ص.57

[47] يوسف الصواني، الآفاق الديمقراطية في الثورة الليبية : في الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، تحرير. عبد الاله بلقزيز ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص.393

والتشكيلات الطبقية وبنية القوى الدولية، وعليه فإن التحول راجع لهذه التغيرات البنيوية لا لمبادرات وخيارات النخب السياسية.[48]

ويذهب أصحاب هذه المدخل إلى القول بأن التنمية الرأسمالية تتسبب في التحول السياسي، على اعتبار أن الرأسمالية تؤدي إلى تنامي الطبقة الوسطى التي يزداد طموحها وتطلعها للمشاركة في السياسة، وتطالب بتقاسم السلطة، والحراك الذي تمارسه هذه الطبقة هو الذي يحفز على إحداث تحول سياسي، ويؤكد أصحاب هذا المدخل على ضرورة توافر جملة من الشروط الموضوعية تسبق عملية التحول، منها حدوث تطورات اقتصادية واجتماعية تتجلى أساسا في ظهور الطبقة الوسطى وانتشار التعليم ووسائل الاتصال الحديثة وزيادة معدلات التحضر في المجتمع.

إن هذا المدخل ينطلق من مقاربة دراسة مختلف العلاقات التفاعلية المجتمعية، والانتقال الديمقراطي يكون بحسبها مع تحقق نوع من توازن القوى كمحصلة لهذه التفاعلات والصراعات الاجتماعية، وبروز الطبقة الوسطى التي لها دور كبير في الانتقال للديمقراطية وترسيخها في المجتمع.

ج / مدخل الثقافة السياسية: جاء هذا المدخل ليفسر فشل حدوث الانتقال الديمقراطي التلقائي كما ذكره أصحاب المدخل البنيوي، حيث لوحظ أن العديد من المجتمعات عرفت تحولات بنيوية لكن لم يقابله تحول ايجابي في أنظمتها السياسية، ويرجع ذلك إلى غياب ثقافة مدنية باعتبارها شرطا ثقافيا أساسيا لحدوث الانتقال وبناء نظام سياسي ديمقراطي.

فالديمقراطية هي مجموعة من القيم والاتجاهات قبل أن تكون سلوكا وممارسات، وبدون هذه القيم التي يتقدمها التسامح وقبول الرأي الآخر والثقة ، يكون من الصعب إحداث تحول سياسي قادر على تأسيس نظام ديمقراطي حقيقي.[49]

---

[48] عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي ، القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ج.1،2006، ص.38.

ويضيف أصحاب هذا المدخل أن نشوء نظام ديمقراطي مستقر يرتبط بنمط الثقافة السائدة في المجتمع، وأن هناك علاقة بين الثقافة المدنية والأشكال الديمقراطية، والإقرار بشرعية التعددية والقيم العقلانية والفردية، وتكمن أهمية هذا المدخل في محاولة تفسير ثبات وديمومة الحالة الديمقراطية كونها تنطلق من فرضية أن النظام يكون أكثر أمانا عندما تكون بناه منسجمة مع القيم الشعبية العامة والنخبوية أكثر منها تصادمية.

د / المدخل التحديثي: يركز هذا المدخل على دور العامل الاقتصادي في تحقيق الديمقراطية وتعزيزها أو الانتقال إليها، بمعنى أن النمو الاقتصادي أو التنمية الاقتصادية تؤدي إلى تحقيق الديمقراطية، فالعالم يشهد اليوم "ثورة التحديث" وهي عملية تتضمن تغييرات اجتماعية واقتصادية وسياسية عميقة، والمقصود بعملية التحديث أنها "عملية تستهدف زيادة فاعلية سيطرة المجتمع على موارده وقدراته وإمكانياته، وضبط ظروف المجتمع وتوجيهها اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا"[50]، فالتحديث عملية معقدة ومتعددة الجوانب، رأى النور في أوروبا وفي بعض دول العالم مع عصر النهضة والإصلاح الديني.

وانطلاقا من دروس التجارب التاريخية، فإن التحديث يتطلب كما ذكر مانفرد هالبرن "تحولات في جميع الأنظمة التي يستعين بها الإنسان في تنظيم مجتمعه سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وفكريا ودينيا ونفسيا ."

ويقترح ولش Welch ثلاث طرائق لدراسة التحديث[51]:-

* **الطريقة الأولى:** متعلقة بالتغييرات التي تتم في المجال الاقتصادي والمرتبطة بعملية التصنيع.

---

[49] غرايم جيل ديناميات، السيرورة الديمقراطية والمجتمع المدني، تر.يوسف شوكت، دمشق: دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، 2009، ص.7.

[50] فؤاد عبد الله ثناء ،مرجع سابق، ص.205.

[51] المرجع نفسه ،ص.ص.206،207.

* **الطريقة الثانية :** مرتبطة بتغير الأنماط التقليدية للسلوك وتعديل مفاهيم الأفراد وبصفة عامة سلسلة التغييرات الاجتماعية والنفسية.

* **الطريقة الثالثة :** تخص التغييرات السياسية المتمثلة أساسا في تحديث البني السياسية وتوسيع مستوى المشاركة السياسية.

المطلب الثالث : عوامل ومراحل التحول السياسي.

اولا : عوامل التحول الديمقراطي

حظيت العوامل المسؤولة عن تحول النظم السلطوية نحو الديمقراطية باهتمام الباحثين و الدارسين السياسيين حيث يرى "جابرييل ألموند" و "باول بينغهام" ((أن المبادرة من أجل التغيير السياسي يمكن أن تنبع من ثلاث مصادر، من النظام السياسي نفسه أي من النخبة الحاكمة و من الجماعات الاجتماعية في البيئة الداخلية، و من النظم السياسية في البيئة الدولية ، و عادة ما تتفاعل هذه العناصر الثلاث مع بعضها البعض))[52].

ففي حالة الهند مثلا كان التحول الديمقراطي نابعا من الداخل ، أما في حالة اليابان فقد فرضت عليها الديمقراطية عقب هزيمتها العسكرية في الحرب العالمية الثانية[53].

ما يلاحظ أن موجات التحول توالت في إطار تداخل وتشابك بين مجموعة من العوامل التي يمكن تقسيمها إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية :

العوامل الداخلية :

تندرج ضمن العوامل الداخلية التي تؤدي إلى التحول الديمقراطي أربعة عناصر اساسية وهي :

[52] ألموند، جابريال، باول، بينغهام الاين ، السياسة المقارنة، تر. أحمد علي ، أحمد عنان، القاهرة: مكتبة الوعي ، 1966 ، ص. 184،185.
[53] السيد سليم و السيد صدقي، التحولات الديمقراطية في اسيا، القاهرة: مركز الدراسات الاسيوية،1999 ، ص. 02.

أ/ **عامل القيادة و النخب السياسية :** تبادر القيادة السياسية باتخاذ قرار التحول الديمقراطي في العديد من الحالات عندما تتعرض لضغوطات داخلية وخارجية فتلجأ إلى توسيع نطاق المشاركة السياسية و توزيع الموارد الاقتصادية و تعتبر القيادة مسئولة عن حماية الأفراد من تعسف السلطة و التفاوض مع الجماعات للوصول إلى صيغ أكثر قبولا في المجتمع و هذا التحقيق عملية التماسك الديمقراطي ، كما تردد شخصية القيادة السياسية طبيعة النظام السياسي و نمط الحياة السياسية ، حيث شهدت دول الجنوب أنماطا مختلفة من الشخصيات القيادية كالأنماط الانتهازية التي تعمل على تحقيق مصالحها الخاصة ، و أنماطا تميزت بالابتكار والتجديد و أنماطا أخرى تميزت بالانغلاق على نفسها و على أمتها، لذا تعتبر القيادة السياسية عنصرا هاما و محوريا في عملية التحول الديمقراطي.

يؤكد كل من "دياموند لاريDiament Larry "، "جون ليترJaun Linz "، "مارتن ليست Martin Lipset "على الدور الحاسم للقيادة التي تتسم بالكفاءة والالتزام بالديمقراطية في المبادرة إلى إدخال إصلاح سياسي على النظام السلطوي ، مع إدراك هذه القيادة أن استمرارها في الحكم يؤدي إلى إضعاف الأبنية التي يوكل إليها دور هام في عملية التحول الديمقراطي ، كما أن النظام السلطوي ذاته يتعرض للتأكل و هناك عدد من الأسباب التي تجعل قادة النظم السلطوية يتجهون نحو الخيار الديمقراطي كتردي الشرعية السياسية للنظام ، و اعتبار الديمقراطية بديلا عن النظام السلطوي الذي فقد مبررات وجوده ولم يعد قادرا على مواجهة الضغوطات الداخلية و الخارجية ناهيك عن اعتقاد القادة أن التحول سينجم عنه اكتساب دولتهم العديد من النافع كزيادة الشرعية الدولية و التخفيف من العقوبات التي تفرضها الدول المانحة ، و فتح باب المساعدات الاقتصادية و العسكرية.[54]

ب/ **عامل انهيار شرعية النظم التسلطية :** حينما يفقد أي نظام سياسي آليات الضبط السياسي و الاستقطاب الاجتماعي، و يعجز عن أداء وظائفه ، فإن شرعيته تصبح مهددة ، تختلف مشاكل الشرعية حسب طبيعة كل نظام إلا أن القاسم المشترك للنظم الديمقراطية هو أنا

[54] أحمد منصور بلقيس ، مرجع سابق، ص 36.

تعتمد في شرعيتها على الأداء الجيد، أما في النظم السلطوية فليس هناك فرقا بين شرعية الحاكم و النظام و ذلك أن ضعف أداء النظام يعنى سقوط الحاكم و نظامه ، كما أن ضعف الأداء الاقتصادي للنظم الدكتاتورية كان له الأثر السلبي في ظهور أزمة شرعية هذه النظم.

تعود أسباب اهتزاز شرعية النظم السلطوية و تأكلها إلى غياب آليات للتجديد الذاتي حيث تزداد هذه المشكلة خاصة في النظم الدكتاتورية التي يصعب عليها أن تجدد ذاتها، و تتصرف الأنظمة السلطوية لمواجهة إشكالية الشرعية بإحدى الطرق التالية[55] :

- رفض النظم السلطوية الاعتراف بضعفها المتزايد على أمل استعادة قوتها في السلطة
- محاولة النظم السلطوية البقاء في السلطة بزيادة القمع و كبت حريات الأفراد
- قيام الحاكم السلطوي بإثارة نزاع خارجي في محاولة لاستعادة الشرعية بالاستناد إلى الترعة الوطنية
- محاولة إقامة صورة باهتة من الشرعية الديمقراطية للنظام السلطوي
- المبادرة بوضع حد للحكم السلطوي و إقامة نظام ديمقراطي

تعاني أغلب النظم السياسية العربية من أزمة في الشرعية نتيجة عدم قدرتها على مواجهة مطالب مواطنيها خاصة في ظل اهتزاز شرعيتها التقليدية و اتجاهها نحو عدم الاستقرار السياسي.

ج/ العامل الاقتصادي: يعتبر من أهم العوامل المؤثرة في عملية التحول الديموقراطي غير انه ليس العامل الحاسم حيث انه لا يوجد نمط أو مستوى محدد من النمو الاقتصادي لتحقيق عملية التحول الديموقراطية، فقد أثرت العوامل الاقتصادية حسب صامويل هنتغتون في الموجة الثالثة على عملي التحول الديموقراطية بثلاث طرق ، فالطريقة الأولى تحققت نتيجة الطفرة التي شهدتها أسعار النفط، والثانية نتيجة وصول عدد من الدولة إلى مستويات نمو

[55] صامويل، هانتنغتون ؛ مرجع سابق، ص.ص. 108.119.

اقتصادية عالية، ساهمت في تحقيق عملية التحول الديمقراطي، أما الثالثة فارتبطت بتحقيق النمو الاقتصادي الشديد السرعة إلى زعزعة الأنظمة الشمولية في عدد من الدول، و منه وصل هنتنغتون إلى أن النمو الاقتصادي مهد السبيل لقيام الديموقراطية، وأدت الأزمات الناجمة أما عن النمو السريع أو عن الركود الاقتصادي إلى إضعاف النزعة الشمولية.[56]

كما أن تدهور الأوضاع الاقتصادية يؤدي الى ارتفاع الأسعار والبطالة و الديون الخارجية والنمو المكلف إلى انتشار الفساد و إهدار المال العام ، كما يهدد بإبعاد الاستثمار إلى الخارج أو باتجاهه إلى الاستثمار في المشروعات الصغيرة سريعة العائد ، مما يؤدي إلى نقص في العملة الصعبة و هبوط الاستثمار في الإنتاج ، فتحدث سلسلة من الانهيارات الاقتصادية و موجة عنف و معارضة متزايدة من الطبقات الفقيرة ضد الطبقة الحاكمة مما يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي و زيادة المطالبة بالتحرر الليبرالي.[57]

د/ المجتمع المدني: عرف مفهوم المجتمع المدني انتعاشا في العقود الأخيرة من القرن العشرين في إطار حركات انتقالية للعديد من المجتمعات والدول نحو الديمقراطية هذه الحركة أطلق عليها صامويل هانتنغتون الموجة الثالثة للديمقراطية، حيث برز الدور الهام لتنظيمات ومؤسسات المجتمع المدني في دفع عملية التحول الديمقراطي.

فالمجتمع المدني على هذا النحو يساهم في عملية تحقيق الديموقراطية من خلال السعي للحد من سلطة الدولة، وتعزيز المشاركة السياسية وتجميع وتنمية المصالح وتدريب القيادات وتعزيز قيم الديموقراطية واختراق وربط المجموعات المتنافرة في الأصل، ونشر المعلومات والمساهمة في الإصلاح الاقتصادي والتعزيز المتبادل للحكومة وللحياة المدنية.

[56] المرجع نفسه، ص.59.
[57] المرجع نفسه،ص.120.

العوامل الخارجية :

شكلت مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بما أسفرت عنه من ظروف عالمية و بروز ملامح نظام عالمي جديد أمام انهيار الأنظمة الديكتاتورية دافعا لإحداث النقلة السياسية، تحت ضغط هذا النظام الذي فرض نفسه كحضارة عالمية للعالم ككل، تعتبر من أهم العوامل المساهمة في دفع عملية التحول الديمقراطي خاصة في البلدان النامية ويمكن تقسيمها إلى أربع عوامل ممثلة في النظام الدولي وضغوط المؤسسات المالية والدولية ، ظاهرة العدوى والتدخل الخارجي.

1/ النظام الدولي : اكتسحت بعد نهاية الحرب الباردة وسقوط النظام الشيوعي في الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوربا موجة من التحول الديموقراطي انتشرت في دول العالم الثالث وأطلق عليها اسم الموجة الثالثة، فقد قدر عدد الدول تحولت إلى الديموقراطية منذ 1975 وحماية التسعينات بحوالي 30 دولة، وهنا بدأ الضغط على النظم التسلطية للقيام بعملية التحول الديموقراطي خاصة مع تخلي الاتحاد السوفيتي عن تلك النظم وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أحادي في العالم، حيث وجدت الديموقراطية مكانا لها ضمن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية التي تسعى النشرها في مختلف أنحاء العالم والتي لا تنفصل عن رغبتها في فرض هيمنتها على دول العالم ، وهذا ما أكده الرئيس كلينتون في حملته الانتخابية في 1992 على أن تبني الديمقراطية سيكون على رأس أولويات إدارته وان التحول الديموقراطي كان الموضوع الوحيد للسياسة الخارجية.58

لقد سادت علاقة دول العالم الثالث مع الدول المتقدمة سياسية الشرطية التي تهدف إلى الربط بين أداء الدولة على طريق الإصلاح والفوائد والمنافع التي سوف تعود عليها من ذلك الطريق، وتتنوع هذه الفوائد والمنافع بين مساعدات اقتصادية ومالية وتكنولوجيا والأخذ باقتصاد السوق ، وقد تعدت الولايات المتحدة الأمريكية وسيلة المشروطية السياسية لنشر

[58] صامويل هانتنغتون، صدام الحضارات.... اعادة صنع النظام العالمي، تر. طلعت الشايب، تقديم صلاح قنصوه ،د. م. : سطور،1998، ص.310.

الديموقراطية إلى التدخل العسكري تحت غطاء هذه الشعارات كما حدث في العراق، وهو أسوأ الحلول و ابهضها ثمنا في الحاضر وفي المستقبل.[59]

2/ ضغوط المؤسسات المالية الدولية : يظهر دور المؤسسات المالية الدولية في دعم عملية التحول الديمقراطي في بلدان العالم الثالث من خلال ربط منح مجموعة من التسهيلات والمساعدات المختلفة (الاقتصادية، الفنية ، المالية، الإدارية)، أو تبني برامج التكييف والتعديل الهيكلي القائم على الاقتصاد وخصخصة القطاع العام ودعم القطاع الخاص مقابل تبني الديمقراطية، ومنه فإن المؤسسات المالية و الدولية تفرض شروط اقتصادية على الدول لتحقق إصلاحات سياسية، كما حصل في تجربة السد العالي لمصر عبد الناصر في الستينات، و المطالب ذات الطابع السياسي التي تطرحها هذه المؤسسات عادة ما تشمل ضرورة تبني الحكم الراشد أو الحكم الصالح الذي يحدد عناصره البنك الدولي في الشفافية المسؤولية ، اللامركزية، التنسيق، و كثيرا ما تطبق هذه الشروط بصورة شكلية للحصول على امتيازات هذه المؤسسات[60].

وتساهم ايضا المؤسسات المالية منها صندوق النقد الدولي في عملية دفع التحول الديمقراطي في الدول الممنوحة من خلال التأييد المادي والمعنوي كإنشاء المشاريع التنموية بما، و فرض العقوبات الاقتصادية أو تخفيف أعباء الديون الخارجية، و تعتبر هذه الأخيرة وسيلة لممارسة الضغوط على الحكومات التسلطية و لتشجيع الديمقراطيات الناشئة.

3/ ظاهرة العدوى و الانتشار أو المحاكاة : يقصد بأثر العدوى و المحاكاة أن نجاح التحول الديمقراطي في دولة ما يشجع على إحداث تحول ديمقراطي في دولة أخرى ، و عبر عنها "صامويل هنتنغتون "بكرات الثلج بحيث أن وجود نماذج ناجحة في أوائل موجة التحول شجعت الدول الأخرى على المضي قدما في طريق الديمقراطية فيما يشبه كرات الثلج التي

[59] مصطفى عبد الغاني، مستقبل الديموقراطية في البلاد العربية في ضوء الحوار العربي الاوربي، ط.1، القاهرة: المكتبة الأكاديمية ، 2009، ص 31.
[60] على خليفة الكواري و أخرون، مرجع سابق ، ص.244.

تتزايد في حجمها كلما تدحرجت[61]، حيث ان نجاح دولة من الدول في تأسيس نظام ديمقراطي مستقر يمكن أن يلقي بتأثيراته على الدول المجاورة.

و في ظل الثورة التكنولوجية العالية و ثورة الاتصالات أصبح من الصعب على النظم السلطوية السيطرة على تدفق المعلومات من العالم الخارجي أو أن تجب عن شعوبا المعلومات عن سقوط الأنظمة السلطوية في الدول الأخرى ، كما جعلت من استخدام العنف لقهر المعارضة وانتهاك حقوق الإنسان ظواهر عالية لا تخص دولة بعينها ما يشكل قيدا على هذه الحكومات عند لجوئها إلى العنف ضد مواطنيها كما ساعدت تلك الوسائل على نشر الوعي السياسي و كشف زيف ديمقراطية النظم السلطوية خاصة مع تعدد ما يعرف بالمجتمع المدني العالي المتمثل في المنظمات و الجمعيات و الهيئات و الروابط الدولية الغير حكومية التي تهتم بقضايا حقوق الإنسان و الحريات العامة و غيرها من القضايا العالمية.

4/ التدخل الخارجي : قد تؤدي هزيمة الدولة في الحرب أو و وقوعها تحت الاحتلال إلى سخط الشعب على النظام و المطالبة بتغيير الحكام، كما أنه يمكن للغزو الخارجي من بلدان ديمقراطية أن يسقط النظام السلطوي ويقيم النظام الديمقراطي مكانه.

أخيرا إن تجربة التحول الديمقراطي تتمتع بالخصوصية من دولة إلى أخرى، ومن فترة إلى أخرى في الدولة الواحدة حيث يلعب كل عامل من العوامل السابقة دورة في عملية التحول الديمقراطي لكن تختلف أهميته من بلد إلى آخر ومن مرحلة إلى أخرى.

ثانيا / مراحل التحول السياسي.

إن عملية التحول الديمقراطي عملية معقدة تمر بأربع مراحل للوصول إلى حكم ديمقراطي من خلال ترسيخ الهياكل والأوضاع المؤدية إلى تحول هيكلي وتغيير النظام من الحكم السلطوية ، و تتمثل هذه المراحل في :

[61] أحمد منصور بلقيس ، مرجع سابق، ص 43.

المرحلة الأولى: مرحلة القضاء أو انهيار النظام السلطوي.

هي الفترة الزمنية التي تمر بين الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي ، ويشهد المجتمع خلالها العديد من الصراعات بهدف إرضاء مصالح من يقودون عملية التحول وتحديد قواعد اللعبة السياسية والفاعلين المسموح لهم بدخول الساحة السياسية[62].

ينهار النظام التسلطي بسبب مجموعة من العوامل أهمها الصراع بين المعتدلين الذين يرفضون إحداث أي تحول ديمقراطي ويدافعون على بقاء النظام السلطوي، ويمثل هؤلاء مصدر تهديد للنظام القائم الجديد بتدبير الانقلابات ظل ضغوط دولية لتبني والمؤامرات ، ويحدث هذا الصراع في ظل الشقاقات والانقسامات داخل النظام القائم وفي تحول ديمقراطي مقابل تقديم المساعدات الدولية.

ما يجدر الإشارة إليه أن الخيار النظام السلطوي لا يؤدي بالضرورة إلى قيام نظام ديموقراطي ، فهناك ديمقراطيات تجهض بمجرد ظهورها بينما لا يصل البعض الأخر إلى مرحلة التماسك والتدعيم ، وتتعدد أسباب فشل الدول للتحول إلى الديمقراطية فقد تكون نتيجة مقاومة النخب المدنية والعسكرية، أو نتيجة غياب المؤسسات والظروف البيئية السياسية والاجتماعية والاقتصادية الملائمة لعملية التحول الديمقراطي[63].

المرحلة الثانية : اخذ قرار بالتحول أو إقامة النظام الديموقراطي.

هي مرحلة خطيرة في عملية التحول الديمقراطي نظرا لازدياد خطر الارتداد فيها إلى حكم السلطوي، وقد وصفها المنظر البولندي في العلوم السياسية ادم برجيفورسكي "بأنها تشبه آلة الغزل PIN BALL فبمجرد أن ترتفع الكرة لتدور إلى الأعلى فهي أيضا يمكن أن تعبط وتدور إلى الأسفل بطريقة شديدة سريعة"[64]، أثناء هذه المرحلة يتم اتخاذ القرار للقيام بعملية التحول الديموقراطي وتتواجد مؤسسات النظام القديم مع مؤسسات النظام الديموقراطي

[62] امين البار، دور الاحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية، الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية،2014،ص.78.
[63] المرجع نفسه، ص.79.
[64] المرجع نفسه،ص.80.

الجديد، مما يجعل المعتدلين والمتشددين يتقاسمون السلطة إما بالصراع أو الاتفاق، كما يتم وضع مجموعة من القواعد والإجراءات التي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكومين ، فيلتزم المحكومين بطاعة الحاكم والقبول بقواعد اللعبة السياسية.

المرحلة الثالثة : الترسيخ الديمقراطي.

يعرف جون لينز مرحلة رسوخ الديمقراطية أنها حالة يسود فيها الاعتقاد من الفاعلين السياسيين الرئيسين أو الأحزاب وجماعات المصالح أو أي قوى أو منظمات بعدم وجود بديل عن العمليات الديمقراطية للوصول إلى السلطة، بساطة فان الديمقراطية يجب النظر إليها على أنها اللعبة الوحيدة في المدينة، حيث تعود بداية الرسوخ الديمقراطي كما أشار كل من جون ماري جويثير والفيلسوف الألماني "هيجلي جورج و يلهام فريدريش" إلى اتفاق أعضاء النخبة حول مختلف الإجراءات مع مشاركة شعبية واسعة النطاق في الانتخابات ومختلف العمليات المؤسسية الأخرى[65].

و منه فان عملية الرسوخ تمثل قبول القوى الأساسية في المجتمع لعملية الديمقراطية، وتحتاج عملية ترسيخ الديمقراطية إلى قبول عام من قبل اللاعبين الأساسيين فيها.

المرحلة الرابعة : النضج الديمقراطي.

تعتبر أعلى مراحل التطور الديمقراطي وتسعى الدولة في هذه المرحلة إلى تحسين الأداء الديمقراطي بالرفع من كفاءة وقدرة المواطنين على المشاركة السياسية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لمواطنيها من خلال عمليتين مستقلين ومرتبطتين هما الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية[66]، وفي الديمقراطية الاجتماعية يجب أن يكون المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات فاعلون في عملية تقرير أي قرارات تتخذها المؤسسة، أما الديمقراطية الاقتصادية فتتضمن الوصول إلى آليات وسياسات تكفل توزيع المنافع الاقتصادية على أفراد وفئات

[65] المرجع نفسه،ص.82.
[66] المرجع نفسه،ص.83.

المجتمع استنادا إلى معايير العدالة والمساواة، وتهدف هذه المرحلة إلى تحسين الأداء الديموقراطي وزيادة قدرة المواطنين على المشاركة السياسية وتحقيق الرفاهية لهم، غير أن واقع ممارسة الحياة السياسية اثبت فشل التزام عملية التحول الديمقراطي بالتطور وفق مراحلها الأربعة للوصول إلى مرحلة الرسوخ فالنضج، حيث أشار العالم السياسي لاري دياموند إلى فشل بعض الديمقراطيات بمجرد ظهورها في حين يتراجع بعضها كما ازدادت رسوخا.

و مما سبق نصل إلى أن المؤشرات التي تدل على وجود عملية التحول الديمقراطي تتمثل في :

1- **الدستور**: إن الوثيقة الاسمى للدولة تحدد صلاحيات سلطات الحكم وعلاقتها الأفراد فيها.

2- **الحقوق والحريات العامة** : هي التي لا يمكن تصور وجودها خارج المجتمع وبعيدا عن إطار الدولة وتؤكدها عادة الوثائق الدستورية ومنها على سبيل المثال حرية العمل والحرية الدينية والحق في التعليم وحرية ممارسة مهنة التجارة والصناعة .... الخ.

3- **التعددية السياسية**: يتسم النظام الديموقراطي بالاعتراف بالتعدد في تركيبة أفراد مجتمعه، ومنحهم حق تكوين الأحزاب السياسية وجماعات الضغط للتعبير عن مطالبهم من خلال قنوات رسمية شرعية يكرسها الدستور[67]، والذي يضمن حق المشاركة السياسية لها من خلال تكريس مبدأ التداول السلمي.

4- **النظام التمثيلي**: إن مبدأ التمثيل يمثل حامي المشاركة السياسية ويتحقق به قيام السلطة الدستورية التشريعية بوصفها من أركان الدولة الوطنية الحديثة، ولكي تفرز مؤسسات تمثيلية وتتمتع بالمصداقية لابد من إحاطة عملية الاقتراع بالضمانات الدستورية والقانونية حتى تكون نزيهة وشفافة.

[67] إيمان حسن، المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي، البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية ، 2017، ص.54.

5- التداول السلمي على السلطة: يقصد بالتداول على السلطة تلك العملية التي تسمح للشخص بحلول بديل محله، ويجعل الشخص يعقب نظيره في المسؤولية والإدارة والقيادة، يقوم مبدأ التداول على السلطة من فكرة مفادها رفض الديمومة والجمود، و تشجيع العمل على التغيير سواء في الأحزاب السياسية أو الأشخاص أو السياسات[68]، أو الأفكار والممارسات السياسية للحيلولة دون احتكار السلطة وحل مشكلة الصراع بطريقة سلمية تحافظ على استقرار وامن الدولة .

6- نزاهة الانتخابات: إن الانتخابات تعتبر من بين أهم وسائل السيطرة على الحكم، فمن خلالها يتم انتخاب بشكل سلمي الذين سيحكمون وتعطي مشروعية للقرارات التي سيأخذونها، ومنه فالانتخابات تعتبر آلية مهمة لضمان اختيار الحكام في النظام الديمقراطي ، ووسيلة للتعبير عن سيادة الشعب.

7- الفصل بين السلطات: يعتبر من أهم المبادئ التي ترتكز عليها الديموقراطية، و ينسب هذا المبدأ إلى الفيلسوف الفرنسي مونتسكيو الذي صاغه في كتابه روح القوانين عام 1748، والذي بدأ من فكرة مفادها" إن كل إنسان يمسك بالسلطة ميل إلى إساءة استعمالها، و لا يتوقف إلا عندما يجد أمامه حدودا، ولمنع إساءة استعمال السلطة يجب ترتيب الأمور بحيث السلطة توقف السلطة "[69].

تم التطرق في هذا المبحث الى ماهية التحول السياسي والمفاهيم المرتبطة به واختلافه عن هاته المفاهيم، بالإضافة الى النظريات او المداخل المفسرة لعملية التحول السياسي، وصولا للعوامل الداخلية والخارجية المساهمة والدافعة للتحول السياسي، ليختم هذا المبحث بالمراحل التي تمر بها عملية التحول السياسي مع الاشارة الى المؤشرات الدالة على حدوث عملية التحول.

[68] المرجع نفسه، ص.54.
[69] سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر: تحديات وتحولات، القاهرة : دار النهضة العربية، 2002، ص.130.

الفصل الثاني : واقع جماعة الضغط و دورها في التحول السياسي بالجزائر

المبحث الاول: مؤسسات جماعة الضغط في الجزائر.

تعتبر جماعة الضغط ممثلة في مؤسسات المجتمع المدني تلك الأشكال المنظمة التي تعبر عن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسة القائمة عن مصالح أعضائها، وتساهم في التأثير على صنع التغيير الاجتماعي والسياسي، سعيا إلى تحقيق تنمية المجتمع وتهيئته ديمقراطيا، وهي مؤسسات تعمل باستقلالية عن الدولة كالجمعيات و النقابات والمنظمات ... ملتزمة بمعايير الاحترام والتراضي، وقبول إدارة الاختلاف بالوسائل السلمية، لذا فهي فضاء واسعا لممارسة حقوقهم والدفاع عن حرياتهم داخل الدولة، فلا جدوى منها إذا كانت في إطار فردي غير منظم، لذلك فإن توحيد الجهود في إطار منظم يجعلها أكثر فاعلية وقدرة على تحقيق الأهداف المرجوة، وبالتالي فإن الطابع المؤسساتي يعد أهم أساس تقوم عليه هذه التنظيمات.

المطلب الاول: الجمعيات.

اولا : تعريف الجمعيات .

يعد موضوع الجمعيات من المواضيع الهامة باعتبارها من المؤسسات الاجتماعية الفاعلة في المجتمع، حيث ترجمة كلمة الجمعية إلى عدة معاني كالرابطة و المنظمة و بالتالي هناك اختلاف بين الباحثين في تعريفها، فهناك تعارف فقهية واخرى قضائية فضلا عن التعاريف القانونية.

أ / المفهوم الفقهي.

فعرفت الجمعية (بأنها كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة، تتألف من أشخاص طبيعية واعتبارية بغرض الحصول على ربح مادي).[70]

كما عرفت ايضا بأنها (الاتفاق الذي بمقتضاه يضع أكثر من اثنين من الأفراد بصفة دائمة معارفهم ونشاطاتهم في خدمة هدف غير تحقيق الفائدة أو الربح المادي).[71]

[70] توفيق حسن فرج، محمد يحي مطر، الأصول العامة للقانون، لبنان: الدار الجامعية،1988، ص314.

وتعرف الجمعيات: (منظمات اجتماعية لا تهدف إلى الربح، والعمل فيها يقوم على أساس تطوعي، وتهدف إلى تقديم خدمات عديدة ومتنوعة إلى المجتمع، ويطلق عليها في الولايات المتحدة الأمريكية اسم "القطاع الثالث على أساس أن الدولة في القطاع الأول، والقطاع الخاص الهادف إلى الربح هو القطاع الثاني).[72]

ب / المفهوم القضائي.

فقد عرفت المحكمة الدستورية العليا المصرية الجمعية بأنها: (هي واسطة العقد بين الفرد والدولة، إذ هي الكفيلة بالارتقاء بشخصية الفرد بحسبانه القاعدة الأساسية في بناء المجتمع عن طريق بث الوعي، ونشر المعرفة والثقافة العامة، ومن ثم تربية المواطن على ثقافة الديمقراطية والتوافق في إطار من الحوار الحر والبناء، وتعبئة الجهود الفردية والجماعية لإحداث مزيد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية معا بكل الوسائل المشروعة، والعمل على ضمان الشفافية والتأثير في السياسات العامة، وتعميق مفهوم التضامن الاجتماعي، ومساعدة الحكومة عن طريق الخبرات المبذولة والمشروعات على ضمان الشفافية والتأثير في السياسات العامة، وتعميق مفهوم التضامن الاجتماعي، والحث على حسن توزيع الموارد وتوجيهها، وعلى ترشيد الإنفاق العام).[73]

ج / المفهوم القانوني.

عرف المشرع الجزائري الجمعيات في المادة الثانية (02) من القانون رقم 06-12 المتضمن قانون الجمعيات بأنها: (تعتبر الجمعيات في مفهوم هذا القانون تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة محددة أو غير محددة، ويشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا، لغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة

---

[71] حسن ملحم، نظرية الحرية العامة، الجزائر: ديوان مطبوعات الجامعية الجزائرية ، 1981، ص.75.

[72] مدحت محمد أبو النصر، إدارة منظمات المجتمع المدني، مصر، إيتراك للطباعة والنشر، 2007، ص.81.

[73] إبراهيم محمد حسنين، أثر الحكم بعدم دستورية قانون الجمعيات الأهلية، مصر، دار الكتب القانونية، 2006، ص.11.

وتشجيعها، ولا سيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني، والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي، والخيري والإنساني).[74]

و تعرف بأنها: (تشكيلات اجتماعية فاعلة ومنظمة تسعى على أسس تطوعية وعلى أساس غير ربحية لتحقيق أهداف عامة، مجموعة تعتمد أساليب الحكم الرشيد ضمن أطراف قانونية تضمن الشفافية وحرية التشكيل).[75]

ثانيا /الاطار القانوني و شروط تأسيس الجمعيات.

أ /الاطار القانوني للجمعيات في التشريع الجزائري

إن دراسة المجتمع المدني في ظل التعددية تعتمد على مجموعة متغيرات أساسية تحدد معالم هذه الحقبة، وتحدد تطور المجتمع المدني مبينة وضعه القانوني وهي قانون 31 / 90 المؤرخ في 4 ديسمبر 1990 الخاص بالجمعيات، وقانون الجمعيات رقم 06/ 12 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير 2012 الذي عرفت من خلاله الجمعيات تطورا كثيرا وتوسع مجالها الجغرافي فأصبح ولائي وجهوي، وقبل الشروع في شرح قانون الجمعيات 06 / 12 يجب التطرق إلى قانون 90/31 كقانون ممهد لأرضية القانون الجديد.

قانون 90/31 :

تجسيد لمبدأ الحق في إنشاء الجمعيات، يعتبر حق تأسيس الجمعيات من بين الحقوق الأساسية للإنسان المعترف بها دستوريا، ولم يكرس هذا الحق إلا بدخول قانون 31/90 المتعلق بالجمعيات حيز التنفيذ، وبذلك أحدث هذا القانون القطيعة التامة مع النظام القانوني السابق المقوض لحق إنشاء الجمعيات قانون 87-15 المؤرخ في 26 سبتمبر 1987، ولقد

[74] 12/06 المتضمن قانون الجمعيات المؤرخ في 21 صفر عام 1433 الموافق ل 15 يناير سنة 2012، ج، ر العدد02.
[75] سائد كراجة، المجتمع المدني في الوطن العربي، لبنان، منشورات المركز الدولي لقوانين المنظمات الغير الهادفة للربح، 2006، ص. 19.

حدد قانون 90/31 مجموعة من الشروط لإنشاء الجمعيات وهي عبارة عن أحكام تمس كل الجمعيات بغض النظر عن نشاطها سواء يتعلق بالرياضة أو البيئة أو الثقافة.[76]

ب / الشروط المتعلقة بتأسيس الجمعيات.

يرتبط تأسيس الجمعيات بشرطين اساسين الاول خاص بالأعضاء المؤسسين والثاني خاص بالقانون الاساسي الجمعية.

*** الشروط المتعلقة بالأعضاء.**

تطرق المشرع الجزائري في قانون الجمعيات 06 / 12 السالف الذكر الأفراد الراغبين في تأسيس جمعية أو الانضمام إليها إلى جملة من الشروط، سواء كانوا مؤسسين أو مديرين أو مسيرين لها، هذه الشروط تتعلق إما بوضعيتهم القانونية، أو بعددهم حسب الجمعية المراد إنشاؤها .

1/ الشروط المتعلقة بالوضعية القانونية للأعضاء.

نصت عليها المادة 04 من القانون 06 / 12 المتضمن قانون الجمعيات ، فاشترط في الأعضاء الشروط التالية[77]:

- بلوغ سن 18 فما فوق .
- الجنسية الجزائرية .
- التمتع بالحقوق المدنية والسياسية.
- غير محكوم عليهم بجناية أو جنحة تتنافى مع محال نشاط الجمعية، ولم يرد اعتبارهم بالنسبة للمسيرين.

[76] الأمر رقم 31-90 المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، عدد 105، الصادر بتاريخ 04 ديسمبر 1990.
[77] انظر المادة 04 من قانون الجمعيات 12/06 ،سبق ذكره.

2/ الشروط المتعلقة بالأعضاء المؤسسين.

قسم المشرع الجزائري الجمعيات حسب قانون رقم 06-12 إلى فئات، وحدد لكل فئة عدد معينة من الأعضاء المؤسسين، فهناك الجمعيات البلدية والجمعيات الولاية المنبثقة عن بلديتين، والجمعيات ما بين الولايات، وأخيرا الجمعيات الوطنية، واشترط لكل صنف عددا معينة من الأعضاء المؤسسين حسبما قضت به المادة 06 / 31، يكون عدد الأعضاء المؤسسين كالآتي[78] :

- عشرة (10) أعضاء بالنسبة للجمعيات البلدية .

- خمسة عشر (15) عضو بالنسبة للجمعيات الولائية، منبثقين عن بلديتين (02) على الأقل.

- واحد وعشرون (21) عضوا بالنسبة للجمعيات ما بين الولايات، منبثقين عن ثلاث (03) ولايات على الأقل.

- خمسة وعشرون (25) عضوا بالنسبة للجمعيات الوطنية، منبثقين عن اثني عشر (12) ولاية على الأقل.

*** الشروط المتعلقة بالقانون الأساسي للجمعيات.**

يعتبر القانون الأساسي بمثابة دستور للجمعية الذي تسير عليه، لذلك له أهمية خاصة في المصادقة عليه من قبل الجمعية العامة لتأسيسه، وهو ما رعاه المشرع ، حيث أوجب توافر كل شروط صحة العقد في القانون الأساسي للجمعية، وفقا للمادة 27 من قانون الجمعيات 06 / 12 خاصة ما يتعلق بما يلي[79]:

- هدف الجمعية وتسميتها ومقرها.

- نمط التنظيم ومحال الاختصاص الإقليمي.

[78] انظر المادة 06 القانون الجمعيات 12/06، سبق ذكره.
[79] المادة 27، قانون الجمعيات 12/06 ، السابق نفسه.

- حقوق وواجبات الأعضاء.
- شروط وكيفيات انخراط الأعضاء وانسحابكم وشطبهم وإقصائهم.
- الشروط المرتبطة بحق تصويت الأعضاء.
- قواعد وكيفيات تعيين المندوبين في الجمعيات العامة .
- طريقة انتخاب و تحديد الهيئات التنفيذية ونمط سيرها.
- قواعد النصاب والأغلبية المطلوبة في اتخاذ قرارات الجمعية العامة والهيئات التنفيذية .
- قواعد وإجراءات أيلولة الأملاك في حالة حل الجمعية.
- جرد أملاك الجمعية من قبل محضر قضائي في حالة نزاع قضائي

المطلب الثاني: التنظيمات النقابية.

تعتبر النقابات من بين أهم العناصر المكونة للمجتمع المدني، نظرا للدور الذي تلعبه في تمثيل وتحسيد دور الفئة العمالية في المساهمة في التسيير ومحاربة الفساد.

اولا: تعريف النقابة.

هناك تعاريف عدة للنقابات او المنظمات العمالية من بينها:

فيعرف الكيلاني عبد الوهاب النقابة بأنها: (عبارة عن جمعيات تتشكل الأغراض المساومة الجماعية بشأن شروط الاستخدام وتنمية مصالح أعضاءها الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق الضغط على الحكومات والهيئات التشريعية، والاتجاه إلى العمل السياسي في بعض الأحيان).[80]

[80] الكليلاني عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، بيروت، المؤسسة العربية للنشر، 1976، ص. 544.

ويعرفها محمد السويدي بأنها: (جمعيات تشكل الأغراض المساومة الجماعية بشان ظروف العمل والاستخدام، ولتنمية مصالح أعضائها الاقتصادية والاجتماعية عن طريق الضغط على الحكومات والهيئات التشريعية).[81]

و تعرف النقابة ايضا بأنها: (هي المعبر الحقيقي عن طموحات العمال وآمالهم والأداة الموضوعية التي من خلالها يستطيعون بلوغ أهدافهم القريبة والبعيدة).[82]

فمن خلال التعاريف السابقة فإن النقابات تعتبر ضمانات دفاعية لمواجهة تحكم رأس المال في العمل ووظيفتها هي تحسين ظروف العمل.

ثانيا /الاطار القانوني و شروط ممارسة الحق النقابي.

أ / الاطار القانوني للممارسة النقابية القانون 14/90

ان الهدف الاساسي من تشكيل المنظمات النقابية هو الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للعمال، ولهذا فإن تحقيق هذا الهدف وجب فرض مجموعة من القوانين المنظمة لعمل هذه التنظيمات، لهذا وضع المشرع الجزائري هذا القانون 14/90 للممارسة الحق النقابي في كل المؤسسات سواء كانت عمومية أو خاصة وذلك في إطار احترام الحقوق والحريات المقررة قانونا، فمن خلال هذا القانون طابقت الجزائر المعايير الدولية للعمل متمثلة في اتفاقيات منظمة العمل الدولية.

ب / شروط ممارسة العمل النقابي حسب التشريع الجزائري.

هناك مجموعة من الشروط الواجب توفرها في مؤسسي التنظيم النقابي يمكن تصنيفها كما يلي:

[81] محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي ميادينه وقضاياه، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،1990، ص.177.

[82] افتحي عبد الرحمان، وأحمد شوقي عبد الرحمان، شرح قانون العمل والتأمينات الإجتماعية، مصر، منشأة المعارف، 2002، ص. 24.

1/ شروط التأسيس[83]:

- أن تكون لهم الجنسية الجزائرية الأصلية أو المكتسبة منذ عشر (10) سنوات على الأقل.
- أن يتمتعوا بحقوقهم المدنية والوطنية.
- أن يكونوا راشدين.
- أن يمارسوا نشاطا له علاقة بهدف التنظيم النقابي.
- ألا يكونوا قد صدر منهم سلوك مضاد للثورة التحريرية.

2 / شروط خاصة بمحتوى القانون الاساسي للنقابة.

بعيدا عن الصفة المهنية للمنظمة النقابية، وطبقا لنص المادة 21 من قانون 14-90 المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي، أوجب المشرع الجزائري ضرورة اشتمال قانونها الأساسي تحت طائلة البطلان الأحكام التالية [84]:

- هدف التنظيم وتسميته ومقره .
- طريقة التنظيم ومحال اختصاصه الإقليمي.
- فئات الأشخاص والمهن والفروع أو قطاعات النشاط المذكورة في هدفه.
- حقوق الأعضاء وواجباتهم وشروط الانخراط والانسحاب أو الإقصاء .
- الطريقة الانتخابية لتعيين هيئات القيادة والإدارة وتحديدها وكذلك عضويتها .
- القواعد المتعلقة باستدعاء الهيئات المداولة وتسييرها.
- قواعد حسابات المنظمة النقابية وإجراءات رقابتها والموافقة عليها .

[83] المادة 06 من قانون رقم 14 / 90 المؤرخ في 2 يونيو 1990 المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي، جريدة رسمية، عدد 23، 06 يونيو 1990.

[84] انظر المادة 21 من القانون 14 / 90 المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي القانون السابق .

– القواعد التي تحدد إجراءات حل المنظمة النقابية إداريا والقواعد التي تتعلق بأولوية الممتلكات في هذه الحالة.

المطلب الثالث: المنظمات غير الحكومية

لقد شهد العالم في السنوات الأخيرة زيادة مفاجئة في حجم المنظمات غير الحكومية بصفة عامة، وذلك بفعل العولمة واتساع نطاق نظم الحكم الديمقراطية، والتكامل الاقتصادي، وتباينت الآراء حول تقديم الوجهة الحقيقة لهذه المنظمات باختلاف وجهات الباحثين والمتخصصين، وما يميز هذه المنظمات غير الحكومية عن باقي المنظمات الفاعلة والبارزة في نطاق مؤسسات المجتمع المدني، والجزائر تشهد نموا بارزا في مجال المنظمات غير الحكومية كغيرها من بلدان الوطن العربي منها ما هو وطني ومنها ماهو دولي سنحاول تفصيلها كما يلي:

اولا / تعريف المنظمات غير الحكومية.

لقد تعددت التعريفات حول المنظمات غير الحكومية وهذا بتعدد المفكرين والباحثين فمن بين هاته التعريفات مايلي:

يشير مفهوم المنظمات الغير حكومية إلى (مجموعة من المنظمات التي تقع بين الحكومة و القطاع الخاص مستقلة عن الدولة لا تهدف إلى الربح، تنظم بواسطة مجموعة من الأفراد، تسعى للتأثير في السياسة العامة للدولة).[85]

يعرفها الأستاذ محمد بوسلطان بأنها: (عبارة عن تنظيمات خاصة أو جمعيات أو اتحادات في إطار القانون الوطني يقع مقرها الرئيسي في إحدى الدول و تخضع لقانون هذه الدولة لكن عمليا لها امتداد جهوي أو عالمي نظرا للمهام التي تعتزم القيام بها، و قد تشكل لها فروع في مناطق أو دول أخرى).[86]

[85] ناجي عبد النور، المدخل إلى علم السياسة، الجزائر، دار العلوم للنشر و التوزيع، 2007. ص.171.
[86] بو سلطان محمد، مبادئ القانون الدولي العام ج2، الجزائر، دار الغرب للنشر و التوزيع، 2000، ص. 29

و عرفها ايضا الأستاذ عمر سعد الله بأنها: (مجموعات طوعية لا تستهدف الربح ينظمها مواطنون على أساس محلي أو قطري أو دولي و يتمحور عملها حول مهام معينة و يقودها أشخاص ذو اهتمامات مشتركة وهي تؤدي طائفة متنوعة من الخدمات و الوظائف الإنسانية و تطلع الحكومات على شواغل المواطنين وترصد السياسات و تشجع بمشاركة السياسة على المستوى المجتمعي وهي توفر التحليلات والخبرات و تعمل بمثابة آليات الإنذار المبكر فضلا عن مساءلتها في رصد و تنفيذ الاتفاقيات الدولية).[87]

و عرفها معهد القانون الدولي بأنها: (تجمعات الأشخاص و جمعيات تنشأ بحرية بموجب مبادرة خاصة و تمارس نشاطا دوليا ذا مصلحة عامة دون نية الربح و هذا خارج كل انشغال ذا طابع وطني).[88]

1 / المنظمات غير الحكومية الوطنية: هي تلك المنظمات الناشطة على الصعيد الوطني و تهتم بانشغالات المواطنين بصفة عامة والمجتمع بصفة خاصة محاولة حل المشاكل الراهنة ووضع الحلول والبدائل لها ومن بينها التنظيمات الحقوقية ومن بينها:

– **الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسانية:** منظمة غير حكومية يرأسها اعلي يحي عبد النور" كما أن نشأتها ترجع إلى سنوات 1985 وبالتالي فهي منظمة تهتم بحماية حقوق الإنسان الجزائري ونشرت ثقافته والدفاع عنها إضافة إلى إعلام الرأي العام الجزائري والدولي عن وضعية الإنسان في الجزائر.

– **الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان:** منظمة غير حكومية تأسست سنة 1987 لها علاقات مع هيئات دولية عالمية، فهي تعمل كمراقب في اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان، تهتم المنظمة

[87] عمر سعد الله ، قانون المجتمع الدولي المعاصر ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، ط.3 ، 2005، ص. 314.
[88] شريفي الشريف، المنظمات غير الحكومية ودورها في ترقية و حماية حقوق الانسان في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص قانون عام، كلية الحقوق، تلمسان ،2008، ص.7.

بالدفاع عن حقوق الإنسان وترقيتها من خلال تعميم مفاهيم كرامة وحرية المواطنين ومصداقية وشفافية مؤسسات الدولة.[89]

2 / المنظمات غير الحكومية الدولية: وتعتبر الوجه الحقيقي للمجتمع المدني في شكله الكامل، كبناء مهيكل ومنظم يستهدف تحقيق طموحات الشعوب وآمالها في كافة مناحي الحياة؛ وبالسعي إلى تحقيق نظام اجتماعي يتحقق بمقتضاه احترام حقوق الإنسان المنصوص عليها في كافة المواثيق الدولية.

ومن امثلة المنظمات غير الحكومية الدولية[90]:

- منظمة العفو الدولية.
- مرصد مراقبة حقوق الانسان.
- منظمة الهلال الاحمر والصليب الاحمر

تطرقنا خلال هذا المبحث لواقع جماعة الضغط في الجزائر، ممثلة في منظمات المجتمع المدني ومؤسساته، مثل الجمعيات والتنظيمات النقابية والنوادي اضافة للمنظمات غير الحكومية الوطنية منها والدولية ، مع التعريج على الاطار والسند القانوني لها في التشريع الجزائري، الذي يبن الاطار القانوني لممارستها وشروط تأسيسها.

[89] محمد بوضياف، الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر، الجزائر، دار المجد للنشر والتوزيع، 2010، ص 83.
[90] حمليل صالح، المنظمات غير الحكومية وحقوق الإنسان، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، العدد 07، 2005، ص 380.

المبحث الثاني : اسباب و دوافع التحول السياسي في الجزائر 2019.

لقد شكلت الانتفاضة الشعبية في الجزائر لسنة 2019، حدثًا تاريخيا استثنائيا أعاد للأذهان الصورة الثورية للتاريخ السياسي الجزائري، بعد سنون عدة من الركود و العزلة السياسية، في ظل حالة غير ديمقراطية عاشتها الجزائر بعد احداث اكتوبر 1988 وبعد العشرية السوداء، رغم حجم التظاهر اليومي والسلوك الاحتجاجي الذي المتذبذب، فتداخلت جملة عوامل داخلية وخارجية لتخلق ضغوطا دفعت بالنظام السياسي الجزائري إلى التحول نحو المناخ اكثر ديمقراطية، سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى الأسباب التي جعلت الجزائر تتبنى فكرة التحول السياسي من جديد.

المطلب الاول: العوامل الداخلية للتحول السياسي بالجزائر.

اختلفت الاسباب الداخلية للانتفاضة الجزائرية سواء من حيث طبيعتها ومستويات حدوثها ، فتعددت بين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، سنعالجها فيما يلي:

أ / **الأزمة سياسية:** وتجلت باحتكار النظام للسلطة و قواعد اللعبة السياسية و طرق نقلها، من خلال منع تطبيق الواقعي لسياسات التعددية الحزبية لسنوات ، وعلى الرغم من وجود العشرات من الأحزاب ووسائل الإعلام، المؤسسات السياسية والأحزاب والمجتمع المدني ، الا انها ظلت معطلة من الناحية الوظيفية ، ومعظمها غير موثوق به ، في الفترة الأولى من بوتفليقة تم إغلاق اللعبة السياسية من قبل تحالفات الاحزاب لاستكمال المسار الانتخابي[91]، الذي يمكن السيطرة عليه بسهولة عن طريق التزوير باستخدام وزارة الداخلية ، التي تشرف على تنظيمها، اضافة لافتقار العملية الانتخابية للقدرة التنافسية السياسية ، والتي ادت لأضعاف المسؤول المنتخب ، و تفويض صلاحيته ، وتوسيع دور المسؤول المعين ، و اعتماد المحاصصة لمختلف التشكيلات السياسية ، مما تسبب في انخفاض في مصداقية المجالس المنتخبة على المستويين المحلي والوطني، ثم أصبحت العملية معقدة بسبب تدخل

[91] نور الدين بكيس، الحراك الشعبي الجزائري: النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي، تلمسان: النشر الجامعي الجديد، 2020، ص.16.

الأموال السياسية [92]، التي جلبت العديد من اشباه المثقفين وممثلي الشعب إلى البرلمان بحثًا عن الحصانة والمصالح ، حتى وصل الامر لتعيين وزراء حكوميين، كما عرف المشهد السياسي غياب رئيس الدولة الذي كان يتمتع بسلطات دستورية واسعة النطاق، منذ عام 2013 بسبب المرض، كما ادى ترشح بوتفليقة في عام 2014 امرا استفزازيا مزعجًا ومحبطا للشعب الجزائري، فمرض الرئيس وغيابه لفترة طويلة اعتبر اهانة سياسية للشغب، أدرك الجزائريون بمرور الوقت أنهم كانوا مضطهدون وأن منصب الرئيس فارغ، وهناك جهات فاعلة في النظام تنظم غياب الرئيس وتستخدم سلطاته الدستورية بقيادة شقيقه ومستشاره سعيد بوتفليقة، كانت هناك مجموعة من لوبيات المصالح في النظام تهدف للحفاظ على بوتفليقة في القمة، فكان دافعًا قويًا لترشيحه لعهدة خامسة، مما تسبب في تردد كبير وشعور واضح بالانقسام داخل النظام فكانت القطرة التي افاضة الكأس[93].

ب/ الأزمة الاقتصادية: كان نتيجة عدم تغيير الجزائر نموذج الدولة الريعية لعقود باعتمادها على النفط والغاز وتمثل 35٪ من الناتج المحلي الإجمالي و 62٪ من دخل الدولة و 98٪ من عائدات التصدير، ونتيجة لذلك تعد البلاد واحدة من الاقتصادات الأقل تنوعًا التي تحافظ على تقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية [94]، خاصةً بالنظر إلى الانخفاض الكبير في هذه الأسواق، إن تعقيد المشهد الاقتصادي لا يساهم في انخفاض الأسعار فقط ،بل حتى انخفاض الإنتاج وارتفاع الاستهلاك المحلي، و تتبع المشكلة من فشل السياسات المتبعة على مدى عقود من الزمان ما ادى لركود التنمية ، والذي يتوافق مع ارتفاع معدلات البطالة والفقر والنمو الديموغرافي الضخم مما يؤدي إلى انهيار القوة الشرائية، اضافة للمضايقات التي يتعرض لها اصحاب الحلول الفردية ،وكذا ظاهرة الثراء الفاحش لأبناء المسؤولين نتيجة توريث الفساد، و ظهور طبقة أعمال جديدة استفادت كثيرًا من العقارات

[92] احلام صارة مقدم، بن حوى مصطفى، 22 فبراير...الحراك الشعبي في الجزائر: الاسباب والتحديات، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل 2، المركز الديمقراطي العربي ،عدد 6، اكتوبر 2019، ص.98.

[93] عبد القادر بوعرفة، الحراك الشعبي بالجزائر: الدوافع والعوائق، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2، العدد 7، 2019، ص.16.

[94] العياشي عنصر، سوسيولوجيا الجزائر المعاصرة: المؤسسات الفاعلون والتحولات، الجزائر: مؤسسة الكتاب الحر، 2020،ص.49.

الصناعية والقروض الكبيرة وتخصيص الشركات الوطنية في القوانين المالية في السنوات الأخيرة[95].

ج/الأزمة الاجتماعية: لعل أبرز ما حرك الجزائريين في السنوات الأخيرة هي الظروف الاجتماعية، وهو ما يعبر عنه يوميا بمظاهر الاحتجاجات الشعبية والفئوية والنقابية، وأعمال الشغب العفوية، وهي مرتبطة أساسا باللاعدالة الاجتماعية، التي يرفضها الجزائري بتاتا ويسميها (الحقرة)[96]، فالإحصائيات تقول إن ما يقارب 12 ألف احتجاج سنويا ذو مطالب اجتماعية وفئوية، بسبب مشاكل عدة كتوزيع السكنات إلى التوظيف ورفع الأجور، ضعف البنى التحتية من ماء وكهرباء...الخ، و الأوضاع الاجتماعية المعيشية للموظفين وغيرهم[97]، إضافة إلى انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية (الحرقة) لمئات الشباب مواجهين الموت في البحار، و نتج عن هذه الأزمات الاجتماعية انتشار الآفات الاجتماعية والعنف، وظاهرة اختطاف الأطفال وعودة الاصطفاف الجهوي وتراجع الاحتماء بالرابطة الوطنية، ما ادى لقصور في البرامج والسياسات الحكومية، وشراء السلم الاجتماعي في معالجة هذه القضايا المجتمعية، اضافة لضغط الانفجار السكاني بمعدل زيادة بمليون نسمة سنوبا، وتراجع التكافل الاجتماعي بتفكك الاسر بعدما كانت الآلية الرئيسية للحفاظ على توازن واستقرار المجتمع[98].

المطلب الثاني: العوامل الخارجية للتحول السياسي بالجزائر.

تعتبر من أهم العوامل المساهمة في دفع عملية التحول السياسي الديمقراطي خاصة في البلدان النامية و من بين العوامل التي ساعدت في عملية التحول ظاهرة العدوى والانتشار والتي اشار لها صامويل هانتنغتون بموجات التحرر عبر العالم، وهو ما ظهر جليا في ثورات الربيع العربي وبشكل خاص ثورتي مصر وتونس والتي ادت لسقوط

[95] نور الدين بكيس، مرجع سابق، ص. ص.49-54.
[96] المرجع نفسه، ص.37.
[97] نور الدين بكيس، الحركات الاحتجاجية في الجزائر من المواجهة الى الاحتواء، تلمسان: النشر الجامعي الجديد، 2017، ص. ص.122-123.
[98] نور الدين بكيس، الحراك الشعبي الجزائري: النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي، مرجع سبق ذكره، ص. ص. 37-48.

النظامين، كان لها دور اساسي في الانتفاضة المجتمع الشعبية للمطالبة بتغيرات شاملة سياسية اجتماعية اقتصادية، في ظل تكنولوجية الاعلام و الاتصال أصبح من الصعب على النظم السلطوية السيطرة على تدفق المعلومات من العالم الخارجي أو أن تجب عن شعوبا المعلومات عن سقوط الأنظمة السلطوية في الدول الأخرى، اضافة الى الضغوط الدولية، للدفع بعملية التحول التقدم من خلال تقديم الدعم والمساعدات المادية والمعنوية، مستعينة بمنظمات مثل منظمة الصحة العالمية و صندوق النقد الدولي ومنظمة حقوق الانسان التي تلعب دور الحافظ للحقوق والحريات في العالم باسم الديمقراطية ودعم الحكم الراشد فيه.

حاولنا في طيات هذا المبحث معالجة الاسباب والعوامل الداخلية والخارجية التي ادت لعملية التحول السياسي في الجزائر، انطلاقا من الازمات السياسية التي مرت بها البلاد وصولا للتخبط الاقتصادي المتزايد ، اضافة للازمة الاجتماعية التي كانت نتاج للسياسات المعتمدة ونتيجة لغياب العدالة الاجتماعية، لتختتم المبحث بدور العوامل الخارجية متمثلة في احداث الربيع العربي خاصة في دولتي مصر وتونس الشقيقة .

المبحث الثالث : دور جماعة الضغط في عملية التحول السياسي بالجزائر 2019.

لجماعة الضغط دور مهم في نجاح او فشل عملية التحول السياسي، وهذا من خلال الادوار التي تلعبها منظمات المجتمع المدني على مستوى الدولة، في مختلف المجالات خاصة المجال السياسي، فتأخذ منظمات المجتمع المدني على عاتقها أهدافا تعمل على تحقيقها في تقوية الهوية الوطنية والولاء، لما لها من دور في توعية وتثقيف فئات المجتمع للوصول لبناء مجتمع ديمقراطي.

المطلب الأول: دور مؤسسات المجتمع المدني في مساندة الانتفاضة الشعبية .

لقد كان للمجتمع المدني دور في انجاح ثورة الربيع العربي في موجته الثانية، التي شهدته الجزائر من خلال الانتفاضة الشعبية السلمية، فقد كان انضمام مؤسسات المجتمع المدني بمختلف شرائحها وهيئاتها دافعا قويا للحراك الذي طالب بإسقاط النظام السياسي

وتغييره، فقد لعبت دور الحصن المنيع في وجه النظام لحماية الحراك الشعبي بإعطائه الغطاء والشرعية القانونية وهو ما زاد من قوة ودافعية الحراك، فقد تغير دور النقابات المستقلة بوضوح من خلال بداية الحركة الشعبية في عام 2019[99] ، والتي غيرت جذريًا خصائص المشهد السياسي الوطني مع ظهور قوى اجتماعية جديدة مثل الشباب والطبقات الوسطى والنساء في المدن الكبيرة والوسطى، حيث يعيش معظم الجزائريين ما يمثل حوالي 67 %من مجموع السكان فعرف عن هاته الفئات النقابية قبل هذا التاريخ ترددها في معالجة الشؤون العامة، وهو ما شجع الكثير من الجمعيات والنوادي والتنظيمات للانخراط في الانتفاضة الشعبية بصفتها المهنية، وهو ما مثل احدى نقاط قوة الحراك للوقوف في وجه النظام السياسي القائم، وتجلى دور النقابات في مساندة الهبة الشعبية الوطنية، من خلال البيانات الصادرة عن كنفدرالية النقابات الجزائرية و تكتل النقابات المستقلة عن كيفية مساندة الثورة الشعبية و المساهمة في عملية الانتقال السياسي، ويمكن تلخيص اهم ما جاء في بياناتها في النقاط الاتية[100]:

- رفض المشاركة في الهيئة التشاورية التي دعت لها النظام السياسي القائم، معتبرة ان الاشتراك فيها تعديا والتفافا على المطالب الشعبية.
- الرفض القاطع لأي تدخل اجنبي في الشؤون الداخلية للبلد من أي جهة كانت.
- رفض ما جاء في رسالة رئيس الجمهورية باعتبارها لا ترقى لتطلعات الحراك الشعبي ورفض النظام القائم كلية.
- التشجيع والدعوة لمواصلة الحراك الشعبي السلمي و المشاركة فيه بقوة.
- رفض انتخابات 04 جويلية لاستحالة اجرائها، والتنديد بالتجاوزات والخروقات و الاعتقالات التي طالت المتظاهرين.

[99] ناصر جابي، الخارطة النقابية في الجزائر في زمن الحراك: واقع وتحديات مستقبلية، مبادرة الاصلاح العربي،06 ماي 2020.
[100] كنفدرالية النقابات الجزائرية، بيان رقم 2019/03 المؤرخ :2019/03/01

- دعوة جمعيات وتنظيمات المجتمع المدني للالتفاف حول الحراك السلمي ودعمه بالقوة.
- مطالبة الحكومة برفع التضييق على المتظاهرين، ورفع الحصار الاعلامي عن الحراك.
- القيام بإضرابات و وقفات احتجاجية على المستوى الوطني دعما للحراك و لمسار التحول السياسي بالبلد.

المطلب الثاني: مبادرات المجتمع المدني للتحول السياسي في الجزائر.

حاولت العديد من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني صياغة مقترحات ومبادرات لتلبية مطالب الحركة الشعبية في الجزائر منذ فبراير والمساعدة في إيجاد حلول للخروج من الأزمة الحالية في البلاد، لكن العديد من المحللين السياسيين يعتقدون أن المجتمع المدني لكي يتمكنوا من تقديم هذه المساهمة وتأكيد أنفسهم كفاعلين سياسيين، يجب عليهم أولاً تنظيم أنفسهم كقوة اقتراح لمجابهة الطبقة السياسية التي اثبت فشلها حسب غالبية المحللين، وقد حفز الحراك الكثير من مؤسسات المجتمع المدني للمشاركة في الكثير من الفعاليات التي تم تنظيمها بالتنسيق مع جمعيات ومنظمات عديدة، اضافة لشخصيات سياسية واجتماعية و وطنية كانت داعمة للحراك و بمشاركة القيادات النقابية ممثلة في كنفيدرالية النقابات الجزائرية وتكتل النقابات المستقلة وكانت من الفاعلين الاساسين في هاته الفعاليات والمبادرات التي انقسمت بين الحلول السياسية والحلول الدستورية، و من بين المبادرات التي حاولت من خلالها منظمات المجتمع المدني تقديم تصور وحلول لعملية التحول الساسي والخروج من الازمة.

اولا: مبادرة جمعية العلماء المسلمين.

حيث تقوم على ان جمعية العلماء المسلمين عند تقديم هاته المبادرة لا يحتكرون الصفة العلمية، بل هي مفتوحة لكل من يشاركهم القناعة، ويلتزمون بالمساهمة مع ذوي الكفاءات،

فهدفها الأسمى هو الالتقاء على صعيد المصلحة العليا للوطن، كما تعلن الجمعية استعدادها لبذل كل الجهد والمساعي الحميدة لتحقيق وحدة الصف ونبل الهدف[101]، كما تستند مبادرة الجمعية على تفعيل المادة 7و8 من الدستور، مع اسناد المرحلة الانتقالية لمن يحظى بموافقة غالبية الشعب لتول المسؤولية وقيادة الوطن نحو انتخابات حرة ونزيهة، من خلال الخطوات التالية[102]:

- تعيين حكومة كفاءات عليا نزيهة لم يثبت ادانتها في أ فترة من فترات تاريخنا الوطني.
- تعيين لجنة مستقلة للإشراف على الانتخابات المقبلة بكل مراحلها من بدايتها لنهايتها.
- تنظيم ندوة حوار وطني شامل لا يقصى احد، مهمتها وضع اسس وخارطة طريق لرسم سياسة جديدة تحصن الوطن والمواطن من الوقوع في الفساد، وانقاذ الوطن من التبعية او الولاء لغير الشعب، مستلهمة من مبادئ وقيم أول نوفمبر و مبادئ العلماء الصالحين المصلحين.
- فتح المجال امام الشرفاء النزهاء التواقون لقيادة الوطن بعزة واباء، إلزاما بالحفاظ على وحدة الوطن وحماية مكاسبه وموارده وحسن استغلالها.

وقعت المبادرة بتاريخ 2019/05/30 من طرف مجموعة علماء من بينهم العالم الطاهر أيت علجت، عبد الرزاق قسوم(رئيس جمعية العلماء المسلمين)، الشيخ بلحاج شريفي(عضو مجلس السعيد الإباضي وعضو حلقة العزابة)، سعيد شيبان(عالم ومفكر و وزير سابق)

ثانيا: مبادرة احمد بن بيتور.

يرى أحمد بن بيتور(رئيس حكومة سابق) ان الحوار لا جدوى منه، وأن التفاوض بين النظام والحراك هو الحل الامثل، ويرى أن تمسك النظام بإجراء انتخابات رئاسية في ظل

[101] عبد العالي رزاقي، مرجع سابق، ص172.
[102] عبد العالي رزاقي، المرجع نفسه،ص172.

الدستور الحالي ليس خطأ بل هو استراتيجية للبقاء في الحكم، فالانتخابات في نظره لا توفر ابدا ظروف تغيير النظام كما يرغب الشعب، فيدعو النظام لقبول تنظيم مرحلة انتقالية لثلاث غايات اساسية[103]:

- انشاء هيئة مستقلة لمراقبة الانتخابات تشرف على المسار الانتخابي من بدايته لنهايته، وهذا ما يتطلب وقتا، لأنها ستنظم وتراقب ما يقارب 65 الف مكتب اقتراع.
- وضع برنامج لإخراج البلاد من الأزمة
- تعيين حكومة انتقالية تسير الشؤون العامة للدولة.

ثالثا: مبادرة قوى المجتمع المدني للخروج من الأزمة السياسية.

هي مبادرة توجت لقاءً لـ76 جمعية و20 نقابة في العاصمة، طرحت خارطة طريق للخروج من الأزمة السياسية التي يعيشها البلد منذ أن استقال عبد العزيز بوتفليقة من الرئاسة، ترى إن الأزمة السياسية التي تمر بها البلاد، تفرض على مختلف القوى الحية، انطلاقا من رصيدها النضالي في اقتراح حلول كفيلة بتحقيق مطالب الحراك الشعبي السلمي، إذ يعتبر المجتمع المدني أحد هذه القوى التي يمكن أن تسهم في الوصول إلى هذا المبتغى، إن الوضعية السياسية التي تعيشها البلاد توشك أن تصل لمرحلة الانسداد تفرض علينا كمجتمع مدني منتم لهذا الوطن منخرط في حراكه الشعبي السلمي، تلبية للواجب الوطني وإحساسا بخطورة المرحلة التي تمر بها البلاد، و تحملا لمسؤوليتنا أمام الشعب والتاريخ، رغبة في الانتقال إلى مرحلة تاريخية قوامها السيادة الشعبية و سعيا لتقديم مقترحات عملية للخروج من الأزمة ضمن الخطوات التالية[104]:

- تنصيب شخصية وطنية أو هيئة رئاسية توافقية تشرف على مرحلة انتقالية للعودة إلى المسار الانتخابي لمدة ستة أشهر إلى سنة على أقصى تقدير.
- تشكيل حكومة كفاءات وطنية لتسيير الأعمال.

[103] عبد العالي رزاقي، المرجع نفسه،ص173.
[104] بيان قوى المجتمع المدني، مبادرة قوى المجتمع المدني للخروج من الازمة السياسية، بتاريخ 15جوان 2019

- تنصيب هيئة وطنية مستقلة للإشراف وتنظيم والإعلان عن نتائج الانتخابات مع ضمان آليات المراقبة.
- فتح حوار وطني شامل مع فعاليات الطبقة السياسية والمجتمع المدني والشخصيات الوطنية وناشطين من الحراك ، بخصوص الوضع السياسي ، الاقتصادي ، الاجتماعي للبلاد ووسائل الخروج من الأزمة تتوج بندوة وطنية.
- الاسراع في الانتقال الديمقراطي السلس وفق مسار انتخابي يجسد القطيعة مع منظومتي الاستبداد والفساد ويضمن بناء مؤسسات شرعية ذات مصداقية.

رابعا: مبادرة ثلاثية من اجل جمهورية جديدة :

وتتمثل في البيان المشترك الذي أصدره كل من وزير الخارجية الأسبق أحمد طالب الابراهيمي، و اللواء المتقاعد رشيد بن يلس، و الحقوقي علي يحي عبد النور، و وجهوا دعوة ملحة إلى القيادة العسكرية لفتح حوار صريح و نزيه مع ممثلي الحراك الشعبي و الأحزاب السياسية المساندة للحراك و القوى الاجتماعية المؤيدة له، و دعا البيان إلى الدخول في مرحلة انتقالية قصيرة المدة، يقودها من لم تكن لهم صلة بالنظام في 20 سنة الأخيرة، و أن التمسك بخيار انتخابات رئاسية في تاريخ 4 جويلية سيؤدي إلى تأجيل ساعة الميلاد الحتمي للجمهورية الجديدة، مادام ترفضها الأغلبية الساحقة من الشعب لأنها تديرها و تنظمها مؤسسات النظام الفاسد و قوى غير مؤهلة معادية للتغيير و البناء.[105]

[105] مبادرة ثلاثية من أجل جمهورية جديدة، اصوات مغاربية، https://www.maghrebvoices.com 2019/05/18

المطلب الثالث: تقييم دور جماعة الضغط في التحول السياسي بالجزائر .

من خلال جملة المبادرات التي تقدمت بها فواعل الجماعات الضاغطة من نقابات وجمعيات و مجتمع مدني، يجدها في اغلبها اتجهت نحو تغليب الحل السياسي على الحل الدستوري، لما يعنيه من إقصاء لشخصيات السلطة الحاكمة، و تجسيده للمرحلة الانتقالية تأسيسية تقودها شخصية أو هيئة تحظى بقبول عام لدى المجتمع ، لمدة زمنية محدودة للوصول الى دستور توافقي ثم انتخابات جديدة.

لكن و إن استطاعت هذه المبادرات ايجاد ارضية تفاهم موحدة حول جملة من المطالب المقدمة للسلطة الحاكمة، وبالتالي لم شمل عديد الجمعيات والمنظمات و النقابات، التي كانت تعاني من التهميش و التفكك و الاضعاف في زمن حكم بوتفليقة، الا ان هناك سلبيات عديدة اقترنت تلك المبادرات منها:

- التشكيك في مدى احقية هاته الجمعيات والنقابات والمنظمات بتمثيل شرائح المجتمع، خاصة ان هذه الفواعل تأتي من رحم السلطة التي تحاربها، رغم تبنيها معظم مطالب الحراك.
- عدم امتلاك الادوات الضرورية لتحويل الحراك الشعبي الى هيئة منظمة، و بالتالي تحوله من قوة رفض الى قوة اقتراح سياسي، حيث رفض الحراك مبدئيا اي محاولة لتمثيله، بالإضافة الى عدم اعتراف السلطة الحاكمة بتلك المبادرات.
- الافتقار الى القيادة و الرؤية السياسية الواضحة، وعدم امتلاك مشروع سياسي بديل للسلطة القائمة.
- عدم احتواء تلك المبادرات على توصيات وخطوات عملية واضحة و محددة، كضمان لعملية انتقال سلمي و سلس للسلطة ، واكتفائها بتبني شعارات ومطالب الشارع المتحرك ، وهو ما افرغ تلك المبادرات من القدرة على تطبيقها في ارض الواقع.

الخـــاتمـــــــــــــة

الخـــاتمـــــــــة:

انطلاقا من التعريف الإجرائي الذي أوردناه للتعبير السياسي و القائم، على أن التحول السياسي هو محصلة التفاعل بين فواعل ثلاث هي السلطة القائمة والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية ، حيث يحاول كل فاعل من تلك الفواعل أضعاف الأطراف الأخرى أو التأثير فيها وفقا لمصلحته ، وبالنظر لمخرجات مرحلة ما بعد بوتفليقة والتي تميزت بسلطة قائمة تدعو للحل الدستوري ، ومعارضة داخلية وجماعات ضاغطة تدعو في معظمها للحل السياسي ، وأقاليم خارجي يعيش جوا من الصراع السياسي الحاد في دول الجوار ، فإن الذهاب في مسار الحل الدستوري بتنظيم الانتخابات الرئاسية كأولوية على حساب الحل السياسي الداعي إلى مرحلة وهيئة انتقالية لتعديل الدستور كأولوية، يعد انتصارا لمخرجات السلطة القائمة ونكسة لمبادرات الجماعات الضاغطة والتي ظلت حبرا على ورق.

وبغض النظر عن ما إذا كان هذا هو الحل الأنسب بالنظر لكل الظروف الداخلية والخارجية ، فأنه و من أجل ترسيخ التغيير الديمقراطي كاختيار وبناء الجمهورية الجديدة، لابد من تفعيل دور جمعيات ومنظمات ونقابات المجتمع المدني بإعطائها الحرية والحماية اللازمة لتقوم بدورها في التنشئة والثقافة السياسية ، وبالتالي المشاركة بناء سلوك سياسي يتماشى والديمقراطية المنشودة.

ولأجل تنظيم جماعة الضغط و ترقية الدور المنوط بها نوصي بما يلي :

- فتح المجال أمامه للمساهمة في ترسيخ الديمقراطية ، لان هذه مسؤولية جميع الشركاء الاجتماعيين ، وليست مسؤولية الدولة وحدها.
- كما يجب أن يتم تكريس مبادئ الديمقراطية داخل هياكل جماعة الضغط أولا، خاصة فيما يتعلق بثقافة التداول على القيادة، و العمل على تثبيت هذه الثقافة على مستوى الفاعلين داخل هذه الجماعات.

- تهيئة الوسائل الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و القانونية التي تعمل دعم المجتمع المدني ودفعه ليقوم بدوره كما على اكمل وجه.
- ضرورة تنظيم العلاقات بين جماعة الضغط والدولة، بما يضمن استقلالية هذه الجماعة و الحد من سيطرة الدولة على أنشطتها المختلفة.
- تعزيز أسس جماعة الضغط لتحقيق مسار ديمقراطي شامل من خلال إشراكها في صنع القرار.
- اشراك جماعة الضغط في سن القوانين وتعديلها، من طرف المختصين واصحاب الخبرات.
- على جماعة الضغط الاحتكاك بجماعات ضغط ومنظمات من دول اخرى، وعقد توأمة معها، للاستفادة من كفاءتها وخبراتها.

الملاحق

الملحق 01: بيان كونفدرالية النقابات الجزائرية رقم 02

كونفدرالـــية النقـــابات الجزائـــــــرية
Confédération des Syndicats Algériens CSA

بيان رقم: 2020/02

على وقع الاضطرابات والتوقيات اليومية التي يعيشها وباء كورونا الذي تفشى في الجزائر والعالم ليصبح بشكل غير مسبوق، والذي تسبب في الشلل الاقتصاد الوطني والدولي وأجبر الكثير من العمال الجزائريين على التخلي القسري عن وظائفهم والعيش مع ادخارهم في الفقر والاحتياج لمدة أشهر.

في هذا الظرف العصيب والذي تتخذه هذه قرارات حكومية تخص الجبهة الاجتماعية، عقد المكتب الكونفدرالي لكونفدرالية النقابات الجزائرية (C.S.A) اجتماعا عن طريق خدمة الفيديوية يومي 22-23 ماي 2020 من أجل دراسة وتحليل مستجدات الساحة الوطنية والوضع الاجتماعي وانشغالي الموظفين والعمال، وخلص الاجتماع إلى:

- التنبيه على أن الزيادة في الأجر الوطني الأدنى المضمون التي أقرها اجتماع مجلس الوزراء الأخير غير كافية ولا تحقق نظرا إلى أجور العمال بقدر ما يستفيد منها أصحاب الرواتب المنهوبة على (S.N.M.G) وإلى أصحاب الوظائف الدنيا التي أجبر رواتبهم بعد صدور الأجر الأدنى المضمون.
- المطالبة بإعادة النظر في سياسة الأجور بما يحقق التوازن في القدرة الشرائية ويحفظ كرامة الموظفين والعمال.
- ضرورة إنشاء المرصد الوطني للقدرة الشرائية ومؤشر غلاء المعيشة.
- إعادة النظر في الحكومة الجبائية الوطنية بما يحقق العدالة بين جميع المشتركين ويجعلها أكثر مردودية وذلك بغية محاربة التهرب والتهرب من مستوى التحصيل.
- التضامن المطلق مع كل العمال الذين فقدوا مناصبهم بسبب (Covid-19) في البطالة الجزئية، مطالبة الحكومة بالإسراع في إيجاد حلول للتكفل بهم وبمشاريعهم، وكذا دعوتها لتقديم تعويضات تأديبية لفائدة المؤسسات المتضررة من الوباء من أجل الحفاظ على مناصب الشغل.

إن الـ C.S.A تعرب عن قلقها من غياب التحاور الجوهري مع مشروع تعديل الدستور بسبب الوضع الراهن الذي لا يساعد على نقاشات مجلس الأحزاب والنقابات والمجتمع المدني والكوادر الحية التي من دونها لا يمكن ضمان الإستشارة الواسعة التي يتطلبها هذا الموضوع الحيوي.

وإن الـ C.S.A تأسف للوضع الصحي الذي مازال سيئا في البلاد ويرجع بسبب عدم التخلص من تفشي المرض إلى عدم التزام الكثير من المواطنين بإجراءات الوقاية، وإلى غياب صرامة السلطات العمومية في فرضها على أرض الواقع، وكذلك إلى غياب توسيع التكفل السريع عن القريبين في الوسط الشعبي. ونذكر كل المواطنين والمواطنات بأن زوال هذه الجائحة الصحية يبقى مرهونا بمدى التزامنا جميعا بقواعد السلامة الصحية التي يتضح بها الأخصائيون والخبير الجزائري. القواعد الاجتماعية، ارتداء الكمامات ـــــ الخ.

عندما تكون الـ C.S.A مقتنعة بأن العلاقة المرفوضة التي تم بين الأجور مع المعلومات الراهنة لا يمكن أن تعرف معالجة حقيقية إلا في إطار حوار اجتماعي جاد وشامل يفضي إلى الاستقرار المنشود، خاصة في ظل هذا الظرف الاقتصادي الصعب، ودون اعتقاد أية تكلفة في المستقبل دون إدراك النقابات المستقلة هي مبادرة لا تهدد الطمأنينة مع النظام البلد ولا تعبر عن أية إرادة في بناء جزائر جديدة.

عاشت النقابات المستقلة وعاش التضامن النقابي.

الجزائر في 23 ماي 2020

الملحق 02: بيان كونفدرالية النقابات الجزائرية رقم 03

كنفـدرالـــية النقـــابات الجزائـــــرية

Confédération des Syndicats Algériens CSA

UNPEF-CNAPESTE-SNAPEST-SNPSP-SNTE-SNAP-CNII-SNTFP-SATEF-CELA-SNVFAP-CNES-SNTMA

الجزائر في:01مارس2019

بيـان:2019/03

في أجواء ما بعد الجمعة السادسة اجتمعت النقابات المستقلة لمختلف القطاعات المنضوية تحت كونفدرالية النقابات الجزائرية CSA يوم الاثنين 01 أفريل 2019 بالجزائر العاصمة لتقييم و دراسة الأوضاع الحالية للبلاد.و بعد نقاش جاد و مسؤول خلص إلى:

1- رفض القرارات التي جاءت بها رسالة السيد رئيس الجمهورية في البيان 2019/03 بتاريخ 14 مارس 2019 و كل ما ينتج عنها، ولذلك فنحن نرفض تشكيلة الحكومة الجديدة و التعامل معها و المعلن عنها من طرف السيد بدوي.

2 - رفض أيّ محاولة للتدخل الأجنبي و من أيّ جهة كانت في الشؤون الداخلية للبلاد.

3 - الدعوة إلى مواصلة الحراك الشعبي السلمي و المشاركة بقوة فيه.

4 - التمسك بمطالب الحراك الشعبي السلمي لجزائر جديدة بوجوه جديدة تحضى بمصداقية لها قبول شعبي تشرف على المرحلة الانتقالية.

إن النقابات المستقلة لمختلف القطاعات تعلن و بصفة رسمية النشاط تحت عنوان **كونفدرالية النقابات الجزائرية CSA**.

إن كونفدرالية النقابات الجزائرية و دعما للحراك الشعبي السلمي تقرر:
إضراب وطني ليوم واحد بتاريخ 10 أفريل2019 في مختلف القطاعات مرفوقا بمسيرة وطنية بالجزائر العاصمة بداية من الساعة العاشرة صباحا (10سا) انطلاقا من ساحة أول ماي.

و أخيرا إن كونفدرالية النقابات الجزائرية تدعو كل العمال و موظفي القطاعات المختلفة إلى التجند لدعم و مواصلة الحراك الشعبي السلمي.

لا صوت يعلو فوق صوت الشعب

الملحق 03 : بيان كونفدرالية النقابات الجزائرية رقم 04

كنفـــدراليـــــة النقـــــابات الجـــزائريـــــة
Confédération des Syndicats Algériens (C.S.A)

الجزائر في 20 ابريل 2019

بيـــان رقم: 04-2019

في ندوة داخلية لكونفدرالية النقابات الجزائرية CSA والتي تم تنظيمها يوم السبت 20 افريل 2019 بالجزائر العاصمة لدراسة الوضع الحالي للبلاد وسبل تفعيل دور الكونفدرالية في الحراك الشعبي السلمي، وبعد الترحم على الفقيد المناضل عاشور ايدير وضحايا الربيع الامازيغي الجزائري، فتح المجال للنقاش المستفيض الجاد والمسؤول الذي خلص إلى:

1- تمسك كونفدرالية النقابات الجزائرية بخيار مواصلة الحراك الشعبي السلمي ومطالبه لأجل بناء دولة جزائرية جديدة.
2- رفض وجوه النظام الحالي والتعامل معها.
3- التأكيد على ضرورة الإسراع في التأسيس للمرحلة الانتقالية بوجوه ذات مصداقية تحضي بثقة المواطنين ولها قبول شعبي.
4- رفض المشاركة في الهيئة التشاورية التي أعلنت عنها السلطة القائمة واعتبار المشاركة فيها تعديا والتفافاً على المطالب الشعبية.
5- رفض قرار الانتخابات الرئاسية ليوم 04 جويلية 2019 لاستحالة إجرائها في الظروف والشروط الحالية.
6- التنديد بالتعديات والتجاوزات التي مست المتظاهرين في مختلف المسيرات من طرف بعض الجهات الأمنية.

إن كونفدرالية النقابات الجزائرية CSA واعتمادا على ما توجت به الندوة من توصيات ومقترحات تعلن على:

- تنظيم مسيرة وطنية بمناسبة اليوم العالمي للعمال بتاريخ 01 ماي 2019 بالجزائر العاصمة.
- مواصلة دعمها النوعي للحراك الشعبي السلمي بسلسلة حركات احتجاجية تحدد طبيعتها وتواريخها لاحقا.

إن كونفدرالية النقابات الجزائرية CSA وإذ تدعو ممثليها على مستوى الولايات لعقد لقاءات تنسيقية تشاورية تسمح بالمساهمة النوعية في إنجاح الحراك الشعبي، فإنها توجه نداء لكل العمال الجزائريين للانخراط وبقوة في مواصلة دعم الحراك الشعبي السلمي الى غاية تحقيق المطالب الشعبية المرفوعة.

لا صوت يعلو على صوت الشعب

الملحق 04: بيان كونفدرالية النقابات الجزائرية رقم 05

كنفـــدراليـــــة النقـــــابات الجـــزائريـــــة
Confédération des Syndicats Algériens (C.S.A)

الجزائر في 04 ماي 2019

بيـــان رقم: 2019/05

لقد سجلت كونفدرالية النقابات الجزائرية CSA المجتمعة يوم 04 ماي 2019 بافتخار واعتزاز كبيرين المشاركة القياسية للعمال الجزائريين لمختلف القطاعات في المسيرة الوطنية التي دعت لها في الفاتح ماي 2019، وهي تحيي وتبارك هذا الالتفاف الوطني المشهود للعمال في يومهم العالمي فإنهـا تتوجه بالتهاني للأسرة الإعلامية جمعاء بمناسبة اليوم العالمي للصحافة الذي يصـــادف 03 ماي من كل سنة.

العمال اليوم بفضل كونفدرالية النقابات الجزائرية CSA موحدون معا من اجل جزائر جديـــدة ذات سيادة وطنية شعبية اجتماعية.

العمـال اليوم بفضل كونفدرالية النقابات الجزائرية CSA من الحراك السلمي والى الحـــراك السلمي متمسكون بمطالب الشعب الجزائري وصامدون جنباً إلى جنب مع أفراد الشعب الجـــزائري إلى غاية صناعة الجزائر المنشودة حرة ديمقراطية اجتماعية بوجوه تحمل الرضى والقبول الشعبي.

إن كونفدرالية النقابات الجزائرية CSA وهي تشجب كافة الممارسات القمعية التصفيـــة التي مورست ضد العمال من بعض الأطراف الأمنية، فإنها تدعو كافة العمال ومنظمات المجتـمع المدنـي وكل النشطاء والفاعلين الميدانيين إلى الالتفاف حول الثورة السلمية ودعم مواصلتها واستمـرارها دون تراجع إلى غاية تحقيق كافة المطالب المرفوعة من طرف الشعب الجزائري.

لا صوت يعلو فوق صوت الشعب

الملحق 05: بيان كونفدرالية النقابات الجزائرية رقم 06

كنفـــدراليـــــة النقـــــابات الجـــزائريـــــة
Confédération des Syndicats Algériens (C.S.A)

الجزائر في 16 ماي 2019

بيـــان رقم: 2019/06

اجتمع المكتب الكنفدرالي للنقابات الجزائرية CSA يوم الأربعاء 15 ماي 2019 لدراسة وتقييم الوضع الذي تمر به البلاد وخلص إلى:

أن القرارات العديدة الصادرة عن حكومة تصريف الأعمال المرفوضة شعبياً والتي تمس الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمواطنين هي قرارات شعبوية تهدف إلى كسر الحصار الشعبي المفروض على الحكومة وهي محاولة يائسة منها لإحداث البلبلة بين أفراد المجتمع بين مرحب بالقرارات ورافض لها، هذه المحاولات قد رد عليها الحراك الشعبي في الجمعة 12 بترديد شعارات ترفض مُقايضة مطالبه الشرعية بحقوقه الاجتماعية المشروعة.

وإذ تُعبر كنفدرالية النقابات الجزائرية CSA عن رفضها المبدئي لهذه الخطوات في هذا الوقت بالذات لتجاوزها حدود المهمة التي يُفترض أن تقوم بها هذه الحكومة (تصريف الأعمال) ولأهمية الملفات التي تناولتها هذه القرارات، فإن الكنفدرالية على يقين أن هذا يدخل ضمن مساعي الحكومة المرفوضة شعبيا لتوجيه الأنظار عن الأزمة الحقيقية التي تمر بها البلاد ومحاولة تخفيف الضغط عنها.

ومن جانب آخر فإن الـ CSA ترفض من حيث المبدأ أي مُتابعة قضائية لأي مسؤول سياسي أو نقابي نتيجة مواقفه السياسية والنقابية وتنتظر توضيحات من طرف الجهات المُخولة قانوناً اتجاه قضية الأمينة العامة لحزب العمال لإزالة الضبابية ورفع اللبس حولها.

إن كنفدرالية النقابات الجزائرية CSA على قناعة أن تكريس الشفافية في الملفات التي تتناولها العدالة سيُعطيها المزيد من المصداقية ويُذهب عنها التأويلات والقراءات التي لا تُساهم البتة في تكريس دولة القانون التي ينشدها الجميع خاصة وأنها تصدر باسم الشعب الجزائري

ختاماً فإن كونفدرالية النقابات الجزائرية CSA وهي تستهجن كافة ممارسات الحكومة المرفوضة شعبياً الرامية إلى التشويش على الحراك الشعبي فإنها تدعو مرة أخرى كافة العمال ومنظمات المجتمع المدني وكل النشطاء والفاعلين الميدانيين إلى الالتفاف حول الثورة السلمية ودعم مواصلتها واستمرارها دون تراجع إلى غاية تحقيق كافة المطالب المرفوعة من طرف الشعب الجزائري.

لا صوت يعلو فوق صوت الشعب

الملحق 06: بيان كونفدرالية النقابات الجزائرية رقم 07

كنفدرالية النقابات الجزائرية
Confédération des Syndicats Algériens (C.S.A)

الجزائر في 21 جوان 2019

بيان رقم 2019/07

بعد أكثر من أربعة أشهر في زخم الحراك الشعبي السلمي وعلى الجمعة الرابعة على حراك ولاية تحقق التغيير المنشود والمتمثل مع مطلوبة قرعت الاستبداد والفساد، وكذلك مطالب الإرث الحراك الشعبي السلمي منذ 22 فيفري 2019.

إن النقابات المستقلة لمختلف القطاعات المتضررة تحت لواء كونفدرالية النقابات الجزائرية CSA، والمنضوية كلها في الحراك الشعبي السلمي مشاركة وداعمة له بمركزات اجتماعية مرافقة والتوقف المطالبة الشعبية الإجماعية الرافضة للقرارات الصادرة عن الرئيس المقال يوم 11 مارس 2019، لوقف تمسكها بالمطالب الشعبية والمشاركة في رحيل الذات مع مفاتيحها المطلوبة 50 أو جهة والمرفوضة تجيد.

إن الوضع السياسي الراهن دفع بكونفدرالية النقابات الجزائرية CSA إلى تحمل مسؤولياتها التاريخية والوقوف بواجبها من أجل الإسهام في حل الأزمة السياسية الحالية، من خلال توحيد الرؤى تقليصا وتوسيع دائرة التوافق إلى فضاءات المجتمع المدني، وهو ما تم تحقيقه في إطار الندوة الوطنية لفعاليات المجتمع المدني المنعقدة يوم 19 جوان 2019 والتي خلصت إلى اقتراح مبادرة المجتمع المدني على مختلف الفعاليات والأحزاب سياسية (نقابات، منظمات، جمعيات، شخصيات، نخب، وفعاليات ميدانية).

في هذه الأجواء الحساسة تلقى نقابات كونفدرالية النقابات الجزائرية CSA مراسلة من وزارة العمل بتاريخ 20 جوان 2019 تتضمن دعوة لحضور لقاء تشاوري بتاريخ 27 جوان 2019، وبناء على ما سبق ذكره فإننا نؤكد مرة أخرى مطالبتنا لكل جلسات الحوار مع الحكومة الحالية غير الشرعية وكل الحوار الثلاثية ومن ثم وزارة العمل لأنها تفقد الشرعية ولا تمثل طموحات الشعب الجزائري.

الصوت يعلو فوق صوت الشعب

الملحق 07: بيان كونفدرالية النقابات الجزائرية رقم 08

كونفـدرالـــية النقـــابات الجزائـــــــرية
Confédération des Syndicats Algériens CSA

الجزائر في 05 سبتمبر 2019

بيان رقم: 08-2019

على وقع دخول اجتماعي متأزم يستعد فيه الحراك الشعبي السلمي أن يخوض مسيرته 29 من أجل دولة القانون والحريات والمؤسسات والقطيعة مع الاستبداد والفساد.
وبتاريخ 05 سبتمبر 2019 عقد المكتب الكونفدرالي لكونفدرالية النقابات الجزائرية C.S.A اجتماعاً بمقر النقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية S.N.P.S.P لمناقشة الوضع في جوانبه الاجتماعية والمهنية وكذا السياسية وتقييمه.

وبعد نقاش معمق، جاد ومسؤول خلص اللقاء الى:

- التحذير من العواقب الخطيرة لعدم التكفل بالوضع الاجتماعي والمهني الصعب للعمال وعائلاتهم وذلك بانتهاج سياسة اللامبالاة اتجاه مطالبهم المرفوعة منذ سنوات: (ملف القدرة الشرائية، ملف التقاعد، ملف الحريات النقابية، ملف قانون العمل، ملف الصحة العمومية .....)
- التخوف والانزعاج من عدم شعور القائمين على البلد بالمسؤولية أمام التحديات الاقتصادية والمالية والاجتماعية الصعبة التي سيواجهها البلد في المستقبل.
- الوقوف على التراجع الرهيب في الخدمات العمومية كالتعليم والصحة والاعلام العمومي وأثر ذلك على حياة المواطن.

ولأن كونفدرالية النقابات الجزائرية مقتنعة بأن الملفات المرفوعة التي لم تر النور مع الحكومة الراحلة مع العصابة لا يمكن أن تعرف انفراجاً مع حكومة تصريف الأعمال الحالية المرفوضة شعبياً، وأنها ستتحقق فقط في ظل نجاح الثورة الشعبية السلمية ومطالبها الكبرى المتمثلة في: جزائر جديدة، جزائر الحق والقانون والحريات والعدالة الاجتماعية فإنه يستوجب ما يلي:

- ✓ التمسك بالدعم اللامشروط للحراك الشعبي السلمي واستمرار مقاطعة الحكومة المرفوضة شعبياً بما يتوافق والحراك الشعبي ومطالبه.
- ✓ الاستمرار في المساعي الرامية إلى تحقيق التوافق وتوحيد الكلمة من أجل الخروج من الأزمة في أسرع وقت.

أخيـــراً: تدعو C.S.A كل النقابات المنضوية تحت لوائها لعقد جمعيات عامة أو مجالس وطنية لمناقشة الوضع والبحث في طرق دعم الثورة الشعبية السلمية وتحقيق أهدافها النبيلة.

عاش النضال النقابي والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

Scanned with CamScanner

الملحق 08: بيان كونفدرالية النقابات الجزائرية رقم 09

كـنفـدرالية النقـــابات الـجزائـــــــرية
Confédération des Syndicats Algériens CSA

بيـــان رقم 2019/09

في ظل أوضاع يشوبها الحذر والغموض وتشويه للحقائق إعلاميا واستقطابا جليا بما قد يهدد التماسك بين أبناء الوطن الواحد ووضع اجتماعي مهني صعب قد يؤجج غضب الشارع وحراك شعبي سلمي مصر على مطالبه في جمعته الثانية والثلاثون من جهة وسلطة ماضية في تطبيق خارطة طريقها من جهة أخرى.

عقدت كنفدرالية النقابات الجزائرية اجتماعا بمقر النقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية لمناقشة المستجدات على الساحة السياسية والاجتماعية والنقابية.وبعد نقاش عميق ومسؤول متناولا أبرز المستجدات المتمثلة في:

- ✓ اعتقالات في صفوف ناشطين وشخصيات وطلبة من الجنسين.
- ✓ التضييق على التظاهر السلمي والإجراءات غير القانونية من خلال قرارات غلق مداخل العاصمة أمام العربات ورفض منح رخص عقد الاجتماعات .
- ✓ الحصار الإعلامي على الحراك الشعبي في انتقائية مفضوحة بعيدا عن مبدأ الحياد المهني.
- ✓ دخول اجتماعي مع غموض يكتنف تحقيق مطالب كنفدرالية النقابات الجزائرية CSA بسبب الوضع السياسي المتأزم.

وأمام مسؤولية الالتزام بدعم الحراك الشعبي السلمي ومطالبه المشروعة من جهة ومسؤولية العمل على تجنب كل ما من شأنه الاساءة للوطن وتعريضه للخطر من جهة أخرى نجد أنفسنا مجبرين في جميع تحركاتنا أمام الاحتكام لخدمة الوطن وفقط ولهذا فإننا ككنفدرالية:

- نجدد دعمنا للحراك الشعبي السلمي لتحقيق مطالبه وندعو العمال للمشاركة فيه بقوة.
- نطالب بإطلاق سراح جميع سجناء الرأي في إطار النشاط في الحراك الشعبي السلمي.
- نطالب برفع التضييق على التظاهر السلمي بجميع اشكاله وتسهيل عقد الاجتماعات والعدول عن قرار غلق مداخل العاصمة والالتزام بالقانون.
- نطالب برفع الحصار الاعلامي على الحراك الشعبي وضمان الحق في المعلومة للجميع.
- نؤكد على أن تحقيق مطالب الحراك الذي انطلق شهر فيفري 2019 مرهونا بتوفير الشروط والآليات والضمانات، وأن سياسة الأمر الواقع لا تؤسس للاستقرار الحقيقي في البلد.
- نرفض كل المسارات التي تهدف إلى الالتفاف حول إرادة الشعب السيد ونؤكد على تمسكنا بمبادرة المجتمع المدني الموسعة إلى الأحزاب والشخصيات والنخب للبحث في سبل بناء حل توافقي جامع للخروج من الأزمة بدأ بالعودة إلى المسار الانتخابي.
- نؤكد على أن تحقيق المطالب وضمان الاستقرار المهني والاجتماعي للعمال مرهونا بتغيير حقيقي في الذهنيات والممارسات التي تسير مختلف القطاعات الحساسة.

في الأخير نؤكد على أولوية الوحدة الوطنية ونبذ العنف وجميع أسباب التفرقة بين أبناء الشعب ورفض كل أشكال التدخل الأجنبي في شأننا الداخلي حفاظا على الوطن.

الملحق 09: بيان كونفدرالية النقابات الجزائرية رقم 10

كـنفـدرالية النقـــــابات الجزائـــــــرية
Confédération des Syndicats Algériens CSA

بيان رقم: 2019/10

عشية الجمعة الخامسة والثلاثين (35) من الحراك الشعبي السلمي، والشعب الجزائري يحيي ذكرى مظاهرات 17 أكتوبر 1961 التاريخية متذكرا آلاف الجزائريين الذين لم يكن لهم ذنبا سوى أنهم خرجوا مسالمين ومطالبين بحقهم في الاستقلال والعيش في كنف الحرية والكرامة ليكون مصيرهم القمع والتقتيل من قبل الاحتلال الفرنسي، و موازاة مع الاحتجاجات الشعبية الرافضة لمشروع قانون المحروقات، وأمام مرأى من الاعتقالات التي طالت نشطاء الحراك الشعبي السلمي ومختلف أشكال العنف والتعديات الممارسة ضد المسيرات السلمية والتي تعد خرقا للحقوق والحريات الدستورية والمواثيق والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها الجزائر.

وفي أجواء دخول اجتماعي صعب ميزه غلاء الأسعار مع الانخفاض الرهيب للقدرة الشرائية وارتفاع نسبة التضخم، انعقدت دورة عادية للمجلس الكونفدرالي لكونفدرالية النقابات الجزائرية CSA يوم 17 أكتوبر 2019 لأجل تقييم الدخول الاجتماعي ودراسة الأوضاع الحالية وتحديد الآفاق المستقبلية.

وبعد السماع لمحتوى محاضر المجالس الوطنية لكل النقابات، وبعد نقاش جاد ومسؤول خلصت نتائج الدورة إلى ما يلي:

1- التمسك بمواصلة دعم الحراك الشعبي السلمي والعمل على تقويته إلى غاية تحقيق مطالبه المشروعة.
2- المطالبة برحيل حكومة بدوي وتشكيلته غير الشرعية مع رفض استغلال الظروف الحالية لتمرير مشاريع وإصدار قرارات وقوانين مصيرية ترهن مستقبل الأجيال وتمس بالسيادة الوطنية، على غرار قانون المحروقات وقانوني العمل والتقاعد....
3- التحذير من استغلال الغاز الصخري لخطورته البيئية والصحية وخاصة من دول تمنعه في أراضيها وتبيحه في ارض الجزائر وهي الجهات عينها التي عرقلت البحث والاستثمار في مجال الطاقات المتجددة على غرار الطاقة الشمسية...
4- الإفراج الفوري على معتقلي الرأي ونشطاء الحراك الشعبي السلمي مع إدانة جملة المتابعات التعسفية التي طالت نشطاء الحراك الشعبي السلمي.
5- التنديد بالتضييق الممنهج على الفضاءات العمومية وحرية التظاهر والتنقل وغلق منافذ العاصمة.
6- استنكار التعديات والتضييق على حرية التعبير ومحاصرة ومراقبة الإعلام العمومي والخاص.

إن كونفدرالية النقابات الجزائرية CSA ودعما للحراك الشعبي السلمي، وتمسكا بمطالبها الأساسية المرفوعة (ملف الحريات النقابية – ملف قانون العمل – ملف قانون التقاعد – ملف القدرة الشرائية – ملف الصحة العمومية والحماية الاجتماعية)، ووعيها بخطورة المشاريع والقرارات والقوانين التي يراد تمريرها تحت غطاء حكومة غير شرعية ومرفوضة شعبيا، وأمام الظروف المهنية والاجتماعية المزرية للعمال الجزائريين، قررت تنظيم يوما احتجاجيا وطنيا بتاريخ 29 أكتوبر 2019 مرفوقا بمسيرات او وقفات ولائية متزامنة بدا من الساعة العاشرة صباحا.

إن كونفدرالية النقابات الجزائرية CSA وإذ تجدد دعوتها بضرورة اتخاذ تدابير وإجراءات وتوفير ضمانات في إطار التوافق الوطني والتي تسمح بإنجاح أي مسار انتخابي نزيه وشفاف، فإنها تناشد الجميع في الحراك الشعبي السلمي إلى التحلي باليقظة وضبط النفس والمحافظة على السلمية والعمل على تقوية تماسك الشعب الجزائري والحفاظ على الوحدة الوطنية.

الملحق 10: اللقاء التشاوري للمجتمع المدني رقم بيان 01

اللقاء التشاوري للمجتمع المدني اسهاما فى حل الازمة السياسية للبلاد

بيان 2019/01

عشية احياء الذكرى 63 ليوم الطالب الذي يصادف 19 ماي من كل سنة، وفى لقاء تاريخي تشاوري للمجتمع المدني جمع ممثلي النقابات والمنظمات والجمعيات الوطنية والعمادات المهنية يوم 18 ماي 2019 بالجزائر العاصمة الموافق ل 13 رمضان 1440ه وذلك بهدف الاسهام النوعي فى ايجاد حل للأزمة السياسية للبلاد.

وبعد نقاش وتجادب لوجهات النظر بين جميع الاطراف الحاضرة وفى جو تميز بالجدية والارادة لخلق ميكانيزمات كفيلة بتجسيد المطالب الشعبية، خلص اللقاء اللقاء الى:

1- تثمين مبادرة اللقاء الجامع لفعاليات المجتمع المدني لأجل المساهمة فى ايجاد مخرج يسمح بحل الازمة السياسية للبلاد.
2- الاجماع على الانخراط الكلي فى الحراك الشعبي السلمي مع السعي المتواصل لتقويته وضمان استمراريته وحماية سلميته.
3- التوافق على حتمية الانتقال الديمقراطي السلمي لجزائر حرة ديمقراطية اجتماعية بمؤسسات شرعية.
4- الرفض المطلق لقرار اجراء وتنظيم الانتخابات الرئاسية بتاريخ 04 جويلية 2019 مع ضرورة رحيل رموز النظام الحالي تلبية للمطالب الشعبية.
5- التأكيد على مسؤولية مؤسسة الجيش الوطني الشعبي فى الحفاظ على استقرار الوطن والذوذ عنه والسهر على امن وحماية شعبه.
6- رفع الحصار وايقاف التضييق على الحراك الشعبي والفضاءات العمومية.
7- دعوة مؤسسة الجيش الوطني الشعبي الى فتح حوار صريح مع ممثلي المجتمع المدني والطبقة السياسية لأجل ايجاد حل سياسي توافقي يستجيب للطموحات الشعبية فى اقرب الاجال.
8- العمل على الانفتاح وتوسيع دائرة التشاور مع الجمعيات والمنظمات الوطنية المعنية لأجل الوصول الى ارضية توافقية لمبادرة جامعة تسمح بتجسيد مطالب الحراك الشعبي السلمي.
9- دعوة جميع ابناء الجزائر فى مختلف المؤسسات الاقتصادية والرقابية الى المتابعة عن كثب للوضع الاقتصادي والمالي للبلاد والعمل على حمايته من الاستنزاف خاصة فى هذه المرحلة الانتقالية.

اخيرا اتفق الحضور على عقد لقاء تشاوري ثان بتاريخ 25 ماي 2019 حتي يتسني لجميع الاطراف بللورة مقترحاتها بما يسمح ويضمن الوصول الى مبادرة جامعة للمساهمة فى حل الازمة الحالية للبلاد.

ع/ اللقاء التشاوري للمجتمع المدني

الجزائر فى: 2019/05/19

البيان مرفق بأسماء النقابات والمنظمات والجمعيات الحاضرة

3/1

النقابات والمنظمات والجمعيات الحاضرة:

الاتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين UNPEF

المجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الاطوار للتربية CNAPESTE

النقابة الوطنية لأساتذة التعليم الثانوي والتقني SNAPEST

النقابة الوطنية لعمال التربية SNTE

مجلس اساتذة الثانويات الجزائرية CELA

النقابة الوطنية لعمال التربية والتكوين SATEF

النقابة الوطنية لعمال التكوين المهني SNTFP

النقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية SNPSP

النقابة الوطنية للبياطرة الموظفين فى الادارة العمومية SNVFAP

المجلس الوطني المستقل للأئمة وموظفي قطاع الشؤون الدينية والأوقاف CNLIMAM

النقابة الوطنية لعمال البريد SNAP

المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي CNES

النقابة الوطنية لتقني صيانة الطائرات SNTMA

النقابة الوطنية المستقلة للبيولوجيين SNAB

النقابة الوطنية المستقلة لعمال قطاع التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة SNAS

النقابة الوطنية الجزائرية للصيادلة الخواص SNAFP

العمادة الوطنية للأطباء

العمادة الوطنية لجراحي الاسنان

العمادة الوطنية للصيادلة

النقابة الوطنية للقضاة نقابة قضاة مجلس المحاسبة

نقابة الخبراء المحاسبيين نقابة الموثقين الاحرار

التنسيقية المستقلة للأطباء المقيمين الجزائريين

ائتلاف المجتمع المدني من اجل مرحلة انتقالية ديمقراطية

جمعية خدمة وتنمية المجتمع

جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

3/2

جمعية المعالي

المنتدي الجزائري للتطوير الاقتصادي

جمعية كافل اليتيم الوطنية

الجمعية الجزائرية للدراسات الفلسفية

جمعية حركة ابتكار

الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسانLADDH

جمعية الوعي الطلابية

نادي المجتمع المدني للتغيير

جمعية سواعد الاحسان

الجمعية الجزائرية للتواصل العلمي والثقافي

جمعية المحامين الشباب

التجمع الاقتصادي الجزائري

المنظمة الجزائرية لحماية المستهلك

جمعية بيت الشعر الجزائري

جمعية الارشاد والإصلاح

الجمعية الوطنية للتجار والحرفيين

الجمعية الشبابية الوطنية جيل الترجيح

جمعية حورية للمرأة الجزائرية

جمعية قدامي مجلس المحاسبة

جمعية تنمية وخدمة المجتمع

جمعية الالتهاب الكبدي

3/3

الملحق 11: بيان اللقاء التشاوري للمجتمع المدني رقم بيان 02

اللقاء التشاوري للمجتمع المدني

بيان 2019/02

فى أجواء تميزها استمرارية وتواصل وثبات الحراك الشعبي السلمي مع بروز مؤشرات لاستحالة تنظيم انتخابات 04 جويلية 2019 المرفوضة شعبيا، انعقد اللقاء التشاوري الثالث للمجتمع المدني يوم السبت 01 جوان 2019 لأجل دراسة الوضع الحالي ومستجداته، وإسهاما فى حل الأزمة السياسية للبلاد.

وبعد نقاش جاد ومسؤول خلص اللقاء إلى مايلي:

1- ضرورة التعجيل فى الانتقال الديمقراطي السلس الذي يجسد القطيعة مع منظومتي الاستبداد و الفساد بما ينهي مهازل التزوير الانتخابي ويضمن بناء مؤسسات شرعية ذات مصداقية.
2- التمسك بالحوار المسؤول، الجاد والعقلاني بغية حل الأزمة السياسية للبلاد مع حتمية رحيل الباءات الثلاث استجابة لمطلب الحراك الشعبي السلمي بتفعيل المادتين 07 و 08 من الدستور.
3- إلزامية رفع كافة أشكال الحصار وممارسات التضييق على الحراك الشعبي السلمي وعلى الفضاءات السياسية، النقابية والجمعوية.
4- تمكين الأسرة الإعلامية بمختلف قنواتها السمعية والبصرية العمومية منها و الخاصة،وكذا الصحافة المكتوبة من أداء مهامها بعيدا عن أية ضغوطات ترهيبية أو توجيهية.
5- وقف سياسة الاعتقالات و المتابعات القضائية المنتهجة فى حق النشطاء و المشاركين فى الحراك الشعبي السلمي.
6- الامتناع عن إصدار أية قرارات اقتصادية جوهرية فى المرحلة الحالية.
7- التأكيد على جعل مبادرة المجتمع المدني ممرا يترجم طموحات الحراك الشعبي ومسعى لتحقيق مطالبه.
8- تنصيب لجنة لإعداد مشروع ميثاق يحدد المبادئ العامة للمبادرة المقترحة.
9- تنظيم ندوة وطنية للمجتمع المدني يوم 15 جوان 2019 للإعلان عن المبادرة إسهاما فى حل الأزمة السياسية للبلاد.

إن المجتمع المدني وإدراكه بأهمية دوره كفاعل ميداني فى تجسيد مطالب الحراك الشعبي السلمي، فانه يدعو كافة القوي الفاعلة الى الالتفاف حول مبادرة المجتمع المدني و العمل على تفعيلها وإنجاحها.

الجزائر يوم 01 جوان 2019

ع/المجتمع المدني

الملحق 12: فعاليات للمجتمع المدني رقم بيان 04

فعاليات المجتمع المدني

بيـــــــــان 2019/04

بعد ايام قليلة تحتفي الجزائر بالذكري المزدوجة السابع والخمسين (57) لعيدي الاستقلال والشباب، احتفاء يتزامن والجمعة العشرين (20) للحراك الشعبي السلمي، وفي أجواء تنذر بالخطر، يسودها غموض وتدمر، خصوصا مع تزايد ممارسات التضييق على مختلف الفضاءات العمومية والضغط على الحراك الشعبي السلمي، ومع اتساع دائرة القمع والاعتقالات لنشطاء الهبة الشعبية السلمية. انعقدت جلسة عمل لفعاليات المجتمع المدني يوم السبت 29 جوان 2019 بمقر نقابة كنابست CNAPESTE الجزائر العاصمة خصص جدول عملها لتقييم نشاطات حضرها ممثلون عن الفضاء في إطار التواصل باسم مبادرة المجتمع المدني مع مختلف الحساسيات السياسية وفق توصيات الندوة الوطنية لفعاليات المجتمع المدني وبعد نقاش مطول جاد ومسؤول اجمع الحضور على :

1- الاستنكار والتنديد بسياسة القمع والاعتقالات التي طالت نشطاء وفاعلين في الحراك الشعبي السلمي، وسياسة التضييق والضغط الممنهج على حرية الشعب الجزائري في التعبير عن رأيه والمشاركة في المسيرات خصوصا مسيرات الجمعة.

2- المطالبة بإطلاق سراح معتقلي الرأي و نشطاء الحراك الشعبي السلمي ووقف سياسة الاعتقالات والمتابعات القضائية المنتهجة في حقهم، مع إلزامية رفع كافة أشكال الحصار وإيقاف ممارسات التضييق على الفضاءات العمومية.

3- ضرورة توفير المناخ السياسي العام لممارسة الحقوق والحريات الفردية والجماعية واحترام حقوق الإنسان.

4- دعوة كل الجزائريين والجزائريات إلى الانخراط وبقوة في مسيرات الجمعة للحراك الشعبي السلمي لصيانة وحماية مطالب الشعب وإجهاض كافة المحاولات الرامية للمساس بسلمية وحضارية الهبة الشعبية السلمية.

5- دعوة كل الأطراف الفاعلة والفضاءات المبادرة إلى توحيد الجهود حول أرضية جامعة تتضمن خريطة طريق واضحة تتوافق ومطالب الشعب الجزائري للمساهمة في حل الأزمة السياسية للبلاد.

إن فعاليات المجتمع المدني وتلبية لمطالب الواجب الوطني وإحساسا بخطورة المرحلة تعلن تحمل مسؤوليتها دعما للحوار الجاد وسعيا للمشاركة في تأسيس فضاء يضم كل الفعاليات والحساسيات والتوجهات لأجل رؤية توافقية جامعة، داعمة للحراك الشعبي السلمي مساهمة في تجسيد مطالبه المشروعة، و تدعو الجزائريين والجزائريات للخروج جماعيا في كل ولايات الوطن للمشاركة بقوة في مسيرات الجمعة العشرين (20) تأكيدا على وحدتهم و تمسكهم ببناء جزائر حرة ديمقراطية تعددية مدنية يحكمها القانون، ضمن المبادئ التي سطرها بيان أول نوفمبر 1954 متفتحة على العالم.

الجزائر، 01 جويلية 2019

ع/ فعاليات المجتمع المدني

الملحق 13: فعاليات للمجتمع المدني رقم بيان 05

فعاليات المجتمع المدني

بيان 2019/05

يتواصل الحراك الشعبي السلمي في جمعته الحادية والعشرين متشبثا بمطالبه المرفوعة، مصرّا على التغيير وبناء الدولة الديمقراطية ، صامدا رغم سياسة التضييق على الفضاءات العمومية، ورغم القمع والاستفزازوالاعتقالات ، عازما على القطيعة مع رموز النظام الفاسد، رافعا للشعارات الرافضة لكافة أشكال الظلم والحقرة والاستبداد، مناديا لجزائر حرّة ديمقراطية، ولدولة مدنية تعددية سيادتها وسلطتها من الشعب.

في هذه الظروف انعقد لقاء فعاليات المجتمع المدني يوم السبت 13 جويلية 2019 بمقر نقابة الاتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين UNPEF لتدارس الأوضاع والمستجدات الراهنة والآفاق المستقبلية، وبعد نقاش مستفيض ومسؤول، خلص إلى ما يلي:

ـ المشاركة القوية فى الحراك الشعبي السلمي ودعم استمراره ومواصلته إلى غاية تحقيق مطالبه المشروعة .

ـ سبيل حل الأزمة السياسية للبلاد وتحقيق الانتقال الديمقراطي الى مرحلة قوامها السيادة الشعبية مرتبط بتوفير مناخ سياسي مناسب لممارسة الحوار الجاد والمسؤول مع توفير الشروط الاتية:

1- **رحيل بقايا رموز النظام الحالي.**
2- **الإفراج عن معتقلي الرأي ونشطاء الحراك السلمي، و وقف سياسة الاعتقالات والمتابعات القضائية فى حقهم.**
3- **رفع كافة اشكال الحصار وايقاف ممارسات التضييق على الفضاءات العمومية وعلى الحراك الشعبي السلمي.**

إن فعاليات المجتمع المدني قد وضعت برنامج عمل لتجسيد توصيات الندوة الوطنية المنعقدة في 15 جوان 2019 والوصول بها نحو عقد ملتقى وطني جامع يشمل كافة الاطياف المجتمعية بمختلف توجهاتها وذلك بتنصيب لجان للاتّصال بالفعاليات المختلفة التي لم تكن طرفا في الأزمة التي تعيشها البلاد ولم تتورط في الفساد من:-**احزاب سياسية- نقابات وجمعيات ومنظمات وطنية - شخصيات وطنية – نخب جزائرية .**

ان الحراك الشعبي السلمي يظل الضامن الوحيد لتحقيق مطالب الشعب الجزائريوهو الاطار الاسلم لإجهاض كل المناورات والمحاولات الرامية للمساس بوحدته وسلميتهوحضاريته، ومن واجبنا جميعا الانخراط وبقوة فى مسيرات الجمعة للحراك الشعبي السلمي وفاءا و دعما لمطالب الشعب الجزائري.

الجزائر فى: 15 جويلية 2019

ع/ فعاليات المجتمع المدني

الملحق 14: فعاليات للمجتمع المدني رقم بيان 06

فعاليات المجتمع المدني

بيان 2019/06

مع تسارع الأحداث وتواصل الحراك الشعبي السلمي فى جمعته الثالث والعشرون وثباته وإصراره على تحقيق مطالبه المشروعة منذ 22 فيفري 2019، عقدت فعاليات المجتمع المدني اجتماعا دوريا يوم السبت 27 جويلية 2019 بمقر نقابة الاتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين UNPEF لدراسة ومواكبة مختلف المستجدات، وبعد نقاش جاد و مسؤول فان فعاليات المجتمع المدني:

1- تجدد تأييدها اللا مشروط ودعمها المطلق ومرافقتها الدائمة وانخراطها الكلي فى الحراك الشعبي السلمي.
2- تواصل لقاءاتها التشاورية مع مختلف الفعاليات وبجميع أطيافها وفق توصيات الندوة الوطنية لفعاليات المجتمع المدني المنعقدة بتاريخ 15 جوان 2019 وقد شملت هذه اللقاءات إلى غاية يوم 28 جويلية 2019 كل من: - حزب حركة مجتمع السلم – حزب جبهة العدالة والتنمية – حزب طلائع الحريات – حزب جبهة القوي الاشتراكية – حزب جيل جديد – حزب اتحاد القوي الديمقراطية الاجتماعية – حزب حركة البناء الوطني – حزب الفجر الجديد – حزب الاتحاد من اجل التغيير – حزب العمال – حزب التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية.
3- تؤكد تمسكها بخيار الحوار الجاد و المسؤول لحل الأزمة السياسية فى البلاد وتحقيق الانتقال الديمقراطي إلى مرحلة قوامها السيادة الشعبية مع توفير الشروط التالية:
   - رحيل بقايا رموز النظام تحقيقا لمطالب الشعب،
   - الإفراج عن معتقلي الرّأي و نشطاء الحراك السلمي، و وقف سياسة الاعتقالات والمتابعات القضائية فى حقهم.
   - رفع كافة أشكال الحصار وإيقاف ممارسات التضييق على الفضاءات العمومية وعلى الحراك الشعبي
   - رفع كافة أشكال التضييق على الإعلام العمومي والخاص مع ضمان حرية توفير وتقديم المعلومة للمواطن بكل احترافية وموضوعية وحيادية
4- تستنكر وبشدة ممارسات بعض الأطراف اتجاه الإعلاميين الذين يؤدون مهامهم المرتبطة بتغطية مسيرات الحراك الشعبي السلمي.

وفى سياق ذي الصلة فان فعاليات المجتمع المدني تفاجأت وهي تطلع في احدى صفحات شبكة التواصل الاجتماعي لقياديين في حزب العمال PT على صورة لوفدها المعين لعقد لقاء تشاوري مع ممثلي حزب العمال حول مقترح اللقاء الوطني الجامع الذي يشمل كافة الأطياف المجتمعية بمختلف توجهاتها مما دفعها إلى شجب استغلال الصورة فى غير موضعها الأصلي والزج بها لأهداف غير متفق عليها ولا تتوافق ومضمون اللقاء.

إن فعاليات المجتمع المدني عازمة كل العزم على بذل وتكثيف مجهوداتها للوصول الى تجسيد توصيات الندوة الوطنية لفعاليات المجتمع المدني ليوم 15 جوان 2019 إسهاما منها فى حل الأزمة السياسية للبلاد.

الجزائر فى 2019/07/28

ع/ فعاليات المجتمع المدني

الملحق 15: فعاليات للمجتمع المدني رقم بيان 07

فعاليات المجتمع المدني

بيـان رقم 2019/07

يتواصل الحراك الشعبي السلمي في جمعته الخامسة و العشرين بنفس روح الإصرار والصمود والتحدي والثبات وهو يقدم في كل مرة محليا وطنيا ودوليا ابهي صور للوحدة الشعبية الوطنية في ثورته السلمية

وفى هذه الأجواء تتواصل نشاطات فعاليات المجتمع المدني الرامية لتجسيد توصيات الندوة الوطنية المنعقدة يوم 15 جوان 2019 وسعيا منها للوصول الى عقد الملتقي الوطني الجامع.

وبغية تحقيق الهدف المنشود ومساهمة في حل الازمة السياسية للبلاد تمكنت فعاليات المجتمع المدني من عقد لقاءات ثنائية خلال الفترة الممتدة من 18 جويلية 2019 الى 09 اوت2019 وقد شملت هذه اللقاءات كل من:

- 15 حزب سياسي – اكثر من 20 شخصية سياسية ونخب جزائرية وفاعلين ميدانيين ..

ولا زالت اللقاءات مفتوحة ضمانا لمشاورات أوسع واشمل وبهدف الوصول الى رؤية جامعة .

هذا وإذ قررت فعاليات المجتمع المدني عقد اول لقاء تشاوري يوم 17 أوت 2019 فإنها تثمن التجاوب الكبير لمختلف الأطراف املين ان تكلل هذه المبادرة بالنجاح المنشود تجسيدا لمطالب الشعب الجزائري ودعما لحوار جاد ومسؤول والهادفة لانتقال ديمقراطي سلس يسمح ببناء دولة حرة ديمقراطية تعددية مدنية يحكمها القانون متفتحة على العالم في اطار مبادئ اول نوفمبر 1954.

الجزائر 13 اوت 2019

ع/ فعاليات المجتمع المدني

الملحق 16: فعاليات للمجتمع المدني رقم بيان 08

فعاليات المجتمع المدني

بيـــــان 2019/08

بتاريخ 23 ذو الحجة 1440هـ الموافق ل 24 أوت 2019 وبمبادرة من فعاليات المجتمع المدني انعقد اللقاء التشاوري الأول مع الأحزاب السياسية من قوى البديل الديمقراطي والمنتدى الوطني للحوار والشخصيات والنخب الوطنية وممثلين عن بعض الشباب والطلبة بقصر المعارض الصنوبر البحري –قاعة دار الجزائر –

وبعد الاستماع لجميع المداخلات المتبوعة بنقاش تفاعلي مفتوح والذي أكد مايلي :

1/ محور الحقوق والحريات :

ضرورة الدفاع عن جميع الحقوق والحريات الجماعية والفردية ومنها :

- حق تأسيس الأحزاب والجمعيات وكذا حق التظاهر والتجمهر .
- الحق في حرية التعبير وحرية الإعلام والصحافة الخاصة منها والعمومية .

2/ الديمقراطية :

- التمكين للسيادة الشعبية عبر مسار انتخابي حر ونزيه بتوفير الآليات والضمانات اللازمة.

3/ الحوار :

نعم لحوار جاد ومسؤول وسيد والذي يقتضي توفير مناخ سياسي باعتماد إجراءات بناء الثقة الغائبة (الإفراج عن معتقلي الرأي ، رفع التضييق عن الفضاءات العمومية وتحرير الإعلام ورفع الحصار عن العاصمة) .

وقد خلص اللقاء الى :

1- تثمين اللقاء التشاوري لفعاليات المجتمع المدني مع الأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية وتوسيعه للفعاليات الداعمة للحراك .

2- الاتفاق على دعم الحراك وضرورة استمراريته السلمية الوطنية الشعبية إلى غاية تحقيق مطالبه المشروعة.

3- الإعلان عن تشكيل لجنة تنسيق ومتابعة لصياغة المقترحات وتقريب وجهات النظر في شكل وثيقة جامعة أساسها مبادرات - 15جوان و26 جوان و 06 جويلية 2019 – تتوج بندوة وطنية يحدد تاريخها لاحقا .

معا لدعم الحراك الشعبي والمساهمة في حل الأزمة السياسية .

ع/ فعاليات المجتمع المدني

الملحق 17: فعاليات للمجتمع المدني رقم بيان 09

فعاليات المجتمع المدني

بيان رقم 2019/09

أمام تسارع الأحداث يتواصل الحراك الشعبي السلمي بعزم وثبات في جمعته التاسعة والعشرين، مصرّا على حتمية التغيير، متمسّكا بمطالبه المرفوعة والمشروعة منذ 22 فيفري 2019 وسط تعبئة مشهودة بمشاركة فعالة لكل أطياف الشعب الجزائري.

وفي هذه الظروف الاستثنائية التي تشهدها الجزائر، عقدت فعاليات المجتمع المدني جلسة عمل يوم السبت 07 سبتمبر 2019 لأجل دراسة و تقييم الوضع الحالي وكذا تحديد الآفاق المستقبلية.

وبعد نقاش جادّ ومسؤول، خلصت الجلسة إلى ما يلي:

1- تثمين المجهودات المبذولة التي ساهمت في إنجاح اللقاء التشاوري الأول بتاريخ 24 أوت 2019 بإشراف فعاليات المجتمع المدني مع التأكيد على مواصلة توسيع دائرة اللقاءات التشاورية مع الاحزاب السياسية والشخصيات الوطنية والنخب الجزائرية والنشطاء الميدانيين لأجل انجاح اللقاء التشاوري الثاني المزمع عقده قبل نهاية شهر سبتمبر 2019.
2- التأكيد على ان سياسة الحوار الجاد والمسؤول النابع من الارادة الشعبية وحده الكفيل بضمان توفير مناخ الثقة والطمأنينة وتجسيد المطالب الشعبية ومنه الوصول الى حلول عملية تساعد على إيجاد مقترحات للخروج من الأزمة السياسية للبلاد.
3- رفض سياسة فرض الأمر الواقع بإفرازاتها الرامية لطرح خريطة طريق لا تتوافق ومطالب الحراك الشعبي السلمي ولا تضمن مشاركة شعبية واسعة فى بناء مؤسسات شرعية.
4- مواصلة الانخراط الكلي والتأييد المطلق للثورة الشعبية السلمية من خلال العمل على دعمها بمختلف الاشكال والاليات التي تسمح باستمرارها وتقويتها.

إن فعاليات المجتمع المدني وإذ تجدد تثمينها للمشاركة النوعية فى اللقاء التشاوري الاول المنعقد بتاريخ : 24 أوت 2019 فإنها تبقي وفية لمبادئها وثابتة فى مواقفها لاسيما تلك المتعلقة بالسعي لتنظيم ندوة وطنية جامعة و شاملة تضم جميع الاطياف والتوجهات خدمة لجزائر حرة ديمقراطية تعددية مدنية يسودها القانون في إطار مبادئ أول نوفمبر 1954.

تحيا الجزائر. المجد الأبدي لشهدائنا الابرار

الجزائر فى: 2019/09/08

عن فعاليات المجتمع المدني

الملحق 18: فعاليات للمجتمع المدني رقم بيان 10

فعاليات المجتمع المدني

بيان رقم 2019/10

تجسيدا لتوصيات الندوة الوطنية لفعاليات المجتمع المدني بتاريخ 15 جوان 2019 والهادفة إلى الوصول لعقد ندوة وطنية جامعة للأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية والنخب الجزائرية والفاعلين الميدانيين.

وأمام السعي المتواصل والبحث المستمر لأجل توافق وطني حول حل سياسي يسمح بانتقال ديمقراطي سلس، شهدت الساحة وبكل أسف انتهاج السلطة القائمة في البلاد سياسة الهروب نحو الأمام انطلاقا من:

- فرض فضاء للحوار قوبل برفض شعبي من حيث منطلقاته ومساره ومخرجاته.
- التضييق الممنهج على الفضاءات العمومية والحراك الشعبي السلمي وتشديد الخناق على مداخل العاصمة.
- فرض حصار ومراقبة غير مسبوقين على الإعلام العمومي والخاص بما يخدم التوجه الأحادي للسلطة على حساب حرية الرأي والتعبير وحق المواطن في الإعلام بجميع توجهاته.
- اللجوء إلى سياسة الاعتقالات والقمع في أوساط نشطاء الحراك الشعبي السلمي والحراك الطلابي والصحافيين.
- استهداف فعاليات المجتمع المدني من خلال اعتقالات مست القيادي "عبد الوهاب فرساوي" رئيس الجمعية الشبابية (راج) ومجموعة من أعضائها بالإضافة إلى الوجوه الوطنية التي شاركت في اللقاء التشاوري الأول يوم 24 اوت 2019.

إن فعاليات المجتمع المدني وهي تستنكر بشدة سياسة الاعتقالات و التصعيد القمعي بكافة أشكاله، والتي لا تخدم التأسيس للثقة والطمأنينة الضروريين لتفادي الانسداد والمواجهة ولضمان نجاح أي مسار سياسي ،

فإنها تطالب بإطلاق سراح كل معتقلي الرأي من نشطاء الحراك الشعبي السلمي مع وقف كل المتابعات القضائية ضدهم.

إن فعاليات المجتمع المدني ومن موقعها الحريص على المساهمة في حل الازمة السياسية للبلاد تواصل جهودها الرامية الى ايجاد مخرج توافقي جامع يسمح بانخراط شعبي واسع يمنح الشرعية المفقودة لمؤسسات قوية لدولة جزائرية حرة ديمقراطية تعددية مدنية يحكمها القانون.

معا لدعم الحراك الشعبي السلمي والمساهمة في حل الأزمة السياسية للبلاد

الجزائر في: 2019/10/12

عن فعاليات المجتمع المدني

الملحق 19: مبادرة قوى المجتمع المدني للخروج من الازمة السياسية

مبادرة قوى المجتمع المدني للخروج من الأزمة السياسية .

مُبَادَرَةُ المجتمع المدني

مقدمة :

لقد تحمل الشعب الجزائري برمته مسؤوليته التاريخية وهب هبة واحدة موحدة يوم 22 فيفري 2019 التي ساهمت فيها تراكمات نضالية سابقة ، ضد نظام سياسي مستبد أساء للوطن ، ومارس الهدم الممنهج لمؤسسات المجتمع السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية ، لعقود من الزمن.

واستمر الشعب من خلال حراكه السلمي الحضاري بوعي سياسي عال وحس وطني راق ، واصرارا على تحقيق كافة مطالبه المشروعة لتأسيس جمهورية جزائرية جديدة ديمقراطية اجتماعية تعددية مدنية يحكمها القانون ، ضمن المبادىء التي سطرها بيان أول نوفمبر 1954 متفتحة على العالم .

إن الأزمة السياسية التي تمر بها البلاد ، تفرض على كل القوى الحية ، انطلاقا من رصيدها النضالي في اقتراح حلول كفيلة بتحقيق مطالب الحراك الشعبي السلمي ، إذ يعتبر المجتمع المدني أحد هذه القوى التي يمكن أن تسهم في الوصول إلى هذا المبتغى .

إن الوضعية السياسية التي تعيشها البلاد توشك أن تصل لمرحلة الانسداد تفرض علينا كمجتمع مدني منتم لهذا الوطن منخرط في حراكه الشعبي السلمي.

- تلبية للواجب الوطني .
- إحساسا بخطورة المرحلة التي تمر بها البلاد.
- تحملا لمسؤوليتنا أمام الشعب والتاريخ .
- رغبة في الانتقال إلى مرحلة تاريخية قوامها السيادة الشعبية .
- سعيا لتقديم مقترحات عملية ضمن خطوات واضحة .

فإننا نقترح مبادرة سياسية للخروج من الأزمة التي تمر بها البلاد ، والإنتقال بها نحو جمهورية جزائرية جديدة تلبي المطالب الشعبية المشروعة .

محاور المبادرة :

- تنصيب شخصية وطنية أو هيئة رئاسية توافقية تشرف على مرحلة انتقالية للعودة الى المسار الانتخابي لمدة ستة أشهر إلى سنة على أقصى تقدير .
- تشكيل حكومة كفاءات وطنية لتسيير الأعمال .
- تنصيب هيئة وطنية مستقلة للإشراف وتنظيم والإعلان عن نتائج الانتخابات مع ضمان آليات المراقبة.
- فتح حوار وطني شامل مع فعاليات الطبقة السياسية والمجتمع المدني والشخصيات الوطنية وناشطين من الحراك ، بخصوص الوضع السياسي ، الاقتصادي ، الاجتماعي للبلاد ووسائل الخروج من الأزمة تتوج بندوة وطنية .
- الاسراع في الانتقال الديمقراطي السلس وفق مسار انتخابي يجسد القطيعة مع منظومتي الاستبداد والفساد ويضمن بناء مؤسسات شرعية ذات مصداقية .

إن نجاح هذا المسار السياسي يستلزم تهيئة الجو العام لممارسة الحقوق والحريات الفردية والجماعية واحترام حقوق الانسان ، وذلك باتخاذ اجراءات مرافقة للعملية الفردية والجماعية واحترام حقوق الانسان ، وذلك باتخاذ اجراءات مرافقة للعملية السياسية ، بغية ارساء الثقة في نفوس المواطنين وضمان انخراطهم الفعلي في هذا المسار الوطني التاريخي .

إن المجتمع المدني وإدراكا بأهمية دوره كفاعل ميداني في تجسيد مطالب الحراك الشعبي السلمي ، يدعوا كافة القوى الفاعلة إلى التفاف حول مبادرة المجتمع المدني والعمل على تفعيلها وإنجاحها .

الملحق 20 : النقابات المستقلة لمختلف القطاعات رقم بيان 02

النقـــــابات المستقلة لمختلف القطاعات

UNPEF-CNAPESTE-SNAPEST-SNPSP-SNTE-SNAP-CNII-SNTFP-SATEF-CELA-SNVFAP-CNES

الجزائر في:14 مارس2019

بيـان:2019/02

- إن النقابات المستقلة لمختلف القطاعات توجه تحية إكبار وتقدير للشعب الجزائري الذي أعاد الأمل في بناء جزائر جديدة مؤكدا تجذره وارتباطه بأرضه وجزائريته وإصراره على حريته من خلال حراكه السلمي والتاريخي.
- إن النقابات المستقلة لمختلف القطاعات تجدد دعمها ومساندتها للمطالب المشروعة المعبر عنها في إطار الحراك الشعبي السلمي المستمر منذ 22 فيفري 2019.
- إن النقابات المستقلة لمختلف القطاعات عقدت اجتماعاً استثنائيا يوم 14 مارس 2019 والذي توج بالقرارات التالية:

1- رفض تمديد العهدة الرئاسية الحالية والقرارات المصاحبة لها في رسالة السيد رئيس الجمهورية لعدم دستوريتها.
2- رفض كل محاولات الالتفاف على مطالب الحراك الشعبي السلمي وحماية واحترام سيادة الشعب.
3- المطالبة بمرحلة انتقالية تسيرها حكومة توافقية تقنوقراطية تكون محلّ قبول شعبي تؤسس لجزائر جديدة ونظام جديد.
4- الدعوة للمشاركة القوية في مسيرات الجمعة.

إن النقابات المستقلة لمختلف القطاعات ترفض رفضا قاطعا أيّ تدخل أجنبي، وتشيد بالتلاحم الشعبي لتقوية الجبهة الداخلية والحفاظ على وحدة الشعب وسلامة الوطن.

لا صوت يعلو فوق صوت الشعب

الملحق 21 : النقابات المستقلة لمختلف القطاعات رقم بيان 03

تكتل النقابات المستقلة لقطاع التربية الوطنية
UNPEF-CNAPESTE-SNAPEST-SNTE-CELA-SATEF

الجزائر في 24 جانفي2019

بيـــان 2018/03

بتاريخ 2019/01/24 عقدت النقابات المستقلة لقطاع التربية جلسة عمل لتقييم الوضعية الحالية على ضوء الحركتين الاحتجاجيتين اللتين دعا إليهما التكتل النقابي يومي 21 و22 من الشهر الجاري، حيث سجلت القيادات النقابية ارتياحها لتجاوب القواعد العمالية مع الحدث رغم كل العراقيل صاحبته، وبعد نقاش جاد ومسؤول خلص اللقاء إلى ما يلي:

* تحية تقدير وعرفان لموظفات وموظفي القطاع بجميع أسلاكهم ورتبهم لوقوفهم وراء تنظيماتهم النقابية في إطار التكتل النقابي والتزامهم بقراراته.
* الوقوف على سطحية الحوار الذي جمع النقابات مع ممثلي وزارة التربية الوطنية، حيث لم يفض إلى ردود مقنعة على جل الملفات المطروحة، خاصة وأنها بقيت بدون تحديد أجندة زمنية واضحة للتكفل بها.
* التمسك باللائحة المطلبية المرفوعة من طرف تكتل نقابات قطاع التربية الوطنية والعزم على تحقيقها،

وفي انتظار ان تتخلى وزارة التربية الوطنية عن سياسة الغموض في تعاملها مع الملفات المرفوعـــــة وتتبنى أسلوب الحوار الجاد المفضي إلى حلول ملموسة لكل القضايا المطروحة،

فإن تكتل نقابات التربية يدعو منخرطيه الى التجند أكثر من أي وقت مضى لانجاح الحركات الاحتجاجية المستقبلية والتي سيعلن عن طبيعتها وتاريخها قبل نهاية النصف الأول من شهر فيفري 2019.

النضال وحده الكفيل بتحقيق المطالب

UNPEF — CNAPESTE — CELA

SNTE — SNAPEST — SATEF

الملحق 22 : النقابات المستقلة لمختلف القطاعات رقم بيان 04

تكتل النقابات المستقلة لقطاع التربية الوطنية
UNPEF- SNAPEST-SNTE-CELA-SATEF

الجزائر في 07 فيفري 2019

بيـان 2019/04

تلقت النقابات المستقلة لقطاع التربية من وزارة التربية الوطنيـة مشاريع محاضر الجلسات التي تمت معها بناء على الإشعار بإضراب 21 جانفي الماضي 2019،

و بعد إطلاع كل نقابة على حدى على نسخة مشروع المحضر الخاص بها، تبين أن محتوى مشـــاريع هذه المحاضر جاءت مختلفة تماماً عن مضمون النقاش الذي دار خلال الجلسات مع ممثلي الـــوزارة و هذا في أغلب الملفات التي تم تداولها، لكأن الجهة الوزارية التي قامت بتحـرير مشاريع المحاضر لم تكن هي نفسها التي اجتمعت مع النقابات،

و أمام هذا الوضع، فإن النقابات المستقلة لقطاع التربية ترفض المحاضر بمضامينها الحالية و قد قامت بإبلاغ الوزارة بجل ملاحظاتها عليها،

و إن النقابات إذ تتمسك بالمطالب المرفوعة في بياناتها السابقة و تجدد دعوتها للوزارة لانتهاج أسلوب الحوار الحقيقي و الجاد المفضي إلى حلول للملفات العالقة وفق رزنامة زمنية محددة و واضحة، فإنهـا تهيب بموظفات وموظفي القطاع عدم الانسياق وراء محاولات زرع الريبة و الشك في صفوفهم و بينهم وبين نقاباتهم عن طريق التسريبات المتتالية و تدعوهم إلى مزيد رص الصفوف لإنجاح كل الحـــركات الاحتجاجية المستقبلية لافتكاك حقوقهم المشروعة.

النضال وحده الكفيل بتحقيق المطالب

UNPEF — SNAPEST — CELA

SNTE — SATEF

الملحق 23 : النقابات المستقلة لمختلف القطاعات رقم بيان 05

تكتل النقابات المستقلة لقطاع التربية الوطنية

UNPEF-CNAPESTE-SNTE-SNAPEST-CELA-SATEF

بيـان:2019/05

عقد تكتل نقابات قطاع التربية الوطنية يوم الخميس14فيفري2019 جلسة عمل لدراسة آفاق الحركة الاحتجاجية، و بعد نقاش جاد ومسؤول خلص اللقاء إلى :

الجانب الاجتماعي و المهني:

- رفض تجاوز وزارة التربية الوطنية لعمل اللجنة المشتركة لمعالجة القانون الأساسي بإعدادها لمشروع دون إشراك النقابات.
- التطبيق الفوري للمرسوم 266/14 و بأثر رجعي.
- إنصاف الأسلاك المتضررة من إعادة التصنيف (موظفو المصالح الاقتصادية، موظفو التوجيه المدرسي و المهني، موظفو المخابر، مساعدي ومشرفي التربية، مستشاري التغذية المدرسة).
- التمسك بمقترح النقابات في اللجنة المشتركة فيما يتعلق بتصنيف أسلاك التدريس في الرتب القاعدية و رتب الترقية بالكيفية التالية: - الابتدائي: 12، 13، 15 - المتوسط: 13، 14، 16 - الثانوي: 14، 15، 17
- الإلغاء النهائي للمادة 87 مكرر و استحداث منحة خاصة بالأسلاك المشتركة و العمال المهنيين.
- التمسك بالتقاعد النسبي و التقاعد دون شرط السن.
- المطالبة بآليات تعيد التوازن للقدرة الشرائية.
- تحيين منحة المنطقة على أساس الأجر الرئيسي الجديد بدل المعتمد في سنة 1989.
- إنصاف الأساتذة المتكونين بعد 03 جوان 2012 بتمكينهم من الاستفادة من الترقية إلى رتبة أستاذ مكون بتثمين خبرتهم المهنية.
- عدم المساس بعطلة نهاية الأسبوع.
- عدم المساس بحق الموظف و العامل في العطلة المرضية.

الجانب التربوي و البيداغوجي:

- إعادة النظر في البرامج والمناهج الدراسية بما يتماشى و مستوى التلاميذ لا سيما في مرحلة التعليم الإبتدائي وتحسين التكوين وظروف العمل والتمدرس لتحقيق شعار التعليم النوعي.
- تخفيض الحجم الساعي لجميع الأطوار مع مراعاة حجم العمل والمهام.
- عدم المساس بالسلطة البيداغوجية للأستاذ.

الحريات النقابية:

- رفع التضييق على حرية ممارسة العمل النقابي محليا ووطنيا (**المحاضر المشتركة - توفير المقرات - حق التفرغ للممثلين النقابيين أثناء ممارسة نشاطهم - حق الدخول إلى المؤسسات التربوية - رفع العقوبات و المتابعات القضائية عن النقابيين...**)

و من أجل تحقيق هذه المطالب تقـــرر:

الدخول في إضراب وطني شامل يومي 26 و27 فيفري2019 مرفوقا بوقفات احتجاجية جهوية يوم27فيفري2019 أمام مديريات التربية بالولايات التالية غليزان، البليدة، باتنة و الأغواط بدءا من الساعة العاشرة صباحا (10:00)

ختاما: يدعو تكتل النقابات كل موظفي القطاع إلى التجند لإنجاح الإضراب و الوقفات الاحتجاجية و الاستعداد لمواصلة النضال إلى غاية تحقيق كل المطالب المشروعة.

عاش التضامن النقابي في سبيل تحقيق المطالب المشروعة

الملحق 24 : النقابات المستقلة لمختلف القطاعات رقم بيان 07

النقابات المستقلة لقطاع التربية الوطنية
UNPEF-CNAPESTE-SNTE-SNAPEST-CELA-SATEF

بيـان:2019/07

أمام تسارع الأحداث و تطورها في البلاد عقدت النقابات المستقلة لقطاع التربية الوطنية اجتماعا طارئا بتاريخ 12 مارس 2019 لدراسة مستجدات الوضع ، و بعد نقاش معمق و مسؤول خلص إلى:

1- إن القرارات الواردة في رسالة السيد رئيس الجمهورية و التي تضمنت العدول عن الترشح لعهدة خامسة لم ترق في باقي أجزائها إلى مستوى تطلعاتنا و لم تستجب لمطالب الحراك الشعبي السلمي .
2- رفض الالتفاف و القفز على أهداف الحراك الشعبي السلمي.
3- الدعوة إلى احترام سيادة الشعب و إرادته.
4- التأكيد أن الحراك الشعبي السلمي هو الطريق الآمن و الصحيح لتحقيق المطالب الشعبية.
5- الدعوة إلى مرحلة انتقالية بوجوه جديدة تكون محل قبول شعبي تؤسس لجزائر جديدة بنظام جديد.

إن النقابات المستقلة لقطاع التربية الوطنية تدعو الأساتذة و موظفو و عمال قطاع التربية الوطنية لإنجاح الإضراب و المسيرات السلمية ليوم الأربعاء 13 مارس 2019 عبر الوطن،

فكونوا في الموعد.

لا صوت يعلو فوق صوت الشعب

الملحق 25 : النقابات المستقلة لمختلف القطاعات رقم بيان 08

النقابات المستقلة لقطاع التربية الوطنية

UNPEF-CNAPESTE-SNTE-SNAPEST-CELA-SATEF

الجزائر في 17 مارس2019

بيـــان:2019/08

بتاريخ 17 مارس 2019 على اثر دعوة الوزارة الأولى لحضور لقاء تشاوري عشية اليوم مع نقابات التربية و بحكم التزامنا و انخراطنا في الحراك الشعبي الرافض للقرارات التي تضمنتها رسالة رئيس الجمهورية من جهة و عدم اكتراث السلطة القائمة في البلاد لأصوات الملايين من الشعب الجزائري التي خرجت في مسيرات الرفض ليوم الجمعة 15 مارس 2019 من جهة أخرى .

إن الواجب الوطني يقتضي منّا أن نجدد التمسك بقراراتنا واقتراحاتنا المعلن عنها في بياناتنا السابقة و المتمثلة في ما يلي:

1- رفض تمديد العهدة الرئاسية الحالية و القرارات المصاحبة لها في رسالة السيد رئيس الجمهورية لعدم دستوريتها.
2- رفض كل محاولات الإلتفاف على مطالب الحراك الشعبي السلمي وحماية و إحترام سيادة الشعب.
3- الدعوة إلى مرحلة انتقالية تسيرها حكومة توافقية بوجوه جديدة تكون محلّ قبول شعبي للخروج من الوضعية غير الدستورية.

إن النقابات المستقلة لقطاع التربية تقرّر عدم المشاركة في هذا اللقاء

لا صوت يعلو فوق صوت الشعب

قائمة المصادر والمراجع

المصادر :

الدستور :

1. دساتير الدولة الجزائرية (1963، 1976، 1989، 1996)

المراسيم والقوانين:

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 79-71 المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، عدد 105، الصادر بتاريخ 24 ديسمبر 1979.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 14-90، المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي، جريدة رسمية، عدد 23، الصادرة في 6 يونيو 1990.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 31-90 المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، عدد 105، الصادر بتاريخ 04 ديسمبر 1990.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم 12-06 ، المتضمن قانون الجمعيات، جريدة رسمية، العدد02، ، الصادر في 15 يناير 2012.

الكتب:

6. أبو النصر ،مدحت محمد، إدارة منظمات المجتمع المدني، مصر، إيتراك للطباعة والنشر، 2007،.
7. البار ،امين، دور الاحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية، الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية،2014.
8. بكيس ،نور الدين ، الحراك الشعبي الجزائري: النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي، تلمسان: النشر الجامعي الجديد، 2020.
9. بكيس ،نور الدين، الحركات الاحتجاجية في الجزائر من المواجهة الى الاحتواء، تلمسان: النشر الجامعي الجديد، 2017.
10. بلقيس ،أحمد منصور ،الاحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004.
11. بوالشعير ،سعيد، القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة،ط.11 ،الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ،2010.
12. بوضياف ،محمد، الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر، الجزائر، دار المجد للنشر والتوزيع، 2010.

13. ثناء ،فؤاد عبد الله ، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي،ط.2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

14. الجابري ،محمد عابد ، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي ،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

15. جابريال،ألموند، باول، بينغهام الاين ، السياسة المقارنة، تر. أحمد علي ، أحمد عنان، القاهرة: مكتبة الوعي ، 1966.

16. حسن ،إيمان ، المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي، البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية ، 2017.

17. حسنين ،إبراهيم محمد، أثر الحكم بعدم دستورية قانون الجمعيات الأهلية، مصر، دار الكتب القانونية، 2006.

18. الخزرجي ،ثامر كامل ، العلاقات السياسية الدولية : واستراتيجية إدارة الأزمات، عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،2009.

19. خليل ،محمد أبو ضيف باشا، جماعات الضغط وتأثيرها على القرارات الادارية والدولية: ماهيتها–انواعها – عوامل تكوينها –مشروعيتها– اهميتها، مصر: دار الجامعة الجديدة،2008.

20. الدبس ،عصام، النظم السياسية : اسس التنظيم السياسي، عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2010.

21. ديناميات ،غرايم جيل ، السيرورة الديمقراطية والمجتمع المدني، تر.يوسف شوكت، دمشق: دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، 20097.

22. رزاقي ،عبد العالي ،الهبة الشعبية السلمية: 22 فيفري سقوط حزب فرنسا، الجزائر: دار الامة، 2019.

23. سعد الله ،عمر، قانون المجتمع الدولي المعاصر ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، ط.3 ، 2005.

24. سليم ،السيد ، صدقي ،السيد ، التحولات الديمقراطية في اسيا، القاهرة: مركز الدراسات الاسيوية،1999.

25. سليم ،محمد السيد ، وأخرون، التحولات الديمقراطية في أسيا ، مصر: مركز الدراسات الأسيوية، 1999.

26. السويدي ،محمد ، علم الاجتماع السياسي ميادينه وقضاياه، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،1990.

27. السيد ،يسين، ثورة 25 يناير بين التحول الديمقراطي والثورة الشاملة ، ط. 2، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، 2012.

28. شادي ،عبد العزيز ، قدرة النظم العربية على البقاء.. حالتي سوريا وليبيا، في الإصلاح السياسي في الوطن العربي، تحرير. مصطفى كامل السيد ، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006.

29. الشاهر ،شاهر اسماعيل، الدولة في التحليل السياسي المقارن، عمان: دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع،2017.

30. الشرقاوي ،سعاد، النظم السياسية في العالم المعاصر: تحديات وتحولات، القاهرة : دار النهضة العربية، 2002.

31. شريط، الامين، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة، ط.7،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2011.

32. الصواني ،يوسف ، الآفاق الديمقراطية في الثورة الليبية : في الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، تحرير. عبد الاله بلقزيز ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

33. عبد الرحمان ،افتحي ، عبد الرحمان ،أحمد شوقي، شرح قانون العمل والتأمينات الإجتماعية، مصر، منشأة المعارف، 2002.

34. عبد العالي ،عبد القادر، التغيير الجديد في الوطن العربي وفرص التحول الديمقراطي: في التغيير في الوطن العربي أي حصيلة، تحرير. عبد الاله بلقزيز ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 2013، ص. 1.

35. عبد الغاني ،مصطفى ، مستقبل الديموقراطية في البلاد العربية في ضوء الحوار العربي الاوربي، ط.1، القاهرة: المكتبة الأكاديمية ، 2009.

36. عبد اللطيف ،كمال ، الثورات العربية تحديات جديدة ومعارك مرتقبة ، المغرب: دار أبي رقراق للطباعة والنشر ،2013.

37. عبد النور ،ناجي، المدخل إلى علم السياسة، الجزائر، دار العلوم للنشر و التوزيع، 2007.

38. عبد الوهاب ،الكيلاني، الموسوعة السياسية، بيروت، المؤسسة العربية للنشر، 1976.

39. عزيز ،ابراهيم محمد ، اشكالية الاصلاح السياسي في الشرق الاوسط ، السليمانية : دار التنوير ،2010.

40. عفيفي ،فتحي، أمريكا في الخليج : سقوط الإقليمية والمستقبلات البديلة، مصر : مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2005.

41. عنصر ،العياشي، سوسيولوجيا الجزائر المعاصرة: المؤسسات الفاعلون والتحولات، الجزائر: مؤسسة الكتاب الحر، 2020.

42. غربي، محمد وآخرون، التحولات السياسية واشكالية التنمية ، بيروت : ابن النديم للنشر والتوزيع، 2014 .

43. فرج ،توفيق حسن، محمد يحي مطر، الأصول العامة للقانون، لبنان: الدار الجامعية،1988.

44. فهمي ،أحمد ، مصر 2013 دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر..مراحلها، مشكلاتها، سيناريوهات المستقبل ، الرياض: مركز البيان للبحوث والدراسات، 2012.

45. القصبي ،عبد الغفار رشاد ، التطور السياسي والتحول الديمقراطي ، القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،2006.

46. كراجة ،سائد، المجتمع المدني في الوطن العربي، لبنان، منشورات المركز الدولي لقوانين المنظمات الغير الهادفة للربح، 2006.

47. الكواري ،علي خليفة وأخرون، مداخل الانتقال الى الديمقراطية في البلدان العربية، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

48. محمد ،بو سلطان، مبادئ القانون الدولي العام ج2، الجزائر، دار الغرب للنشر و التوزيع، 2000.

49. مقلد ،اسماعيل صبري ، ربيع ،محمد محمود، موسوعة العلوم السياسية ، الكويت : جامعة الكويت ،1994.

50. ملحم ،حسن، نظرية الحرية العامة، الجزائر: ديوان مطبوعات الجامعية الجزائرية ، 1981.

51. هانتنغتون ،صامويل ، صدام الحضارات.... اعادة صنع النظام العالمي، تر. طلعت الشايب، تقديم صلاح قنصوه ،د. م. : سطور،1998.

52. هانتنغتون ،صامويل ، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، تر.عبد الوهاب علوب، الكويت: دار سعاد الصباح، 1993.

53. هلال ،علي الدين و آخرون، الديمقراطية و حقوق الإنسان في الوطن العربي، ط4، بيروت: مركز دراسات العربية، 1998.

الدوريـــــات:

54. بوعرفة ،عبد القادر، الحراك الشعبي بالجزائر: الدوافع والعوائق، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2، العدد 7، 2019.

55. صالح ،حمليل، المنظمات غير الحكومية وحقوق الإنسان، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، العدد 07، 2005.

56. مقدم ،احلام صارة، مصطفى ،بن حوى، 22 فبراير...الحراك الشعبي في الجزائر: الاسباب والتحديات، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل 2، المركز الديمقراطي العربي ،عدد 6، اكتوبر 2019.

57. جابي ،ناصر، الخارطة النقابية في الجزائر في زمن الحراك: واقع وتحديات مستقبلية، مبادرة الاصلاح العربي،06 ماي 2020، https://www.arab-reform.net/ar/publication/

58. عبد القادر، مهداوي، دور الجماعات والقوى الضاغطة لتوجيه سياسة البرلمان، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول التطوير البرلمان في الدول المغاربية، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، د.ت

59. عياد ،محمد سمير، إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف : كلية العلوم القانونية والادارية، 2008/ 12 / 16

المذكرات:

60. اكلي، بقاوي محند، دور جماعات الضاغطة في مكافحة الفساد، رسالة مذكرة لنيل شهادة ماجستير قانون، فرع هيئات عمومية وحكومية، جامعة عبد الرحمان ميرة –بجاية،2018.

61. الشريف ،شريفي ، المنظمات غير الحكومية ودورها في ترقية و حماية حقوق الانسان في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير فالقانون، تخصص قانون عام، جامعة تلمسان ،2008.

62. شهيدة، بن خودة، الجماعات الضاغطة والسياسات العامة في الجزائر: دراسة تقييمية لمظاهر التأثير، مذكرة لنيل شهادة ماستر علوم سياسية، تخصص السياسات العامة والتنمية، جامعة مولاي الطاهر – سعيدة، 2015.

63. فيروز حنيش، إشكالية المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر(1989-1999)، رسالة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وادارية، جامعة يوسف بن خدة الجزائر، 2008.

64. نادية خلفة، مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية: دراسة تحليلية قانونية، رسالة تخرج لنيل شهادة ماجستير فالقانون، تخصص قانون عام، جامعة باتنة،2005.

المواقع الاكترونية:

65. قاموس المعاني : http : / / www . almaany . com / ar / dict / ar – ar
(2020/03/05)

فهرس المحتويات

فهـــــرس المحتـــــــويات

إهـــــداء.

كلمة شكر و تقدير.

خطة الدراسة.

ملخص الدراسة.

مقدمة : ..... أ

الفصل الاول : الاطار النظري للجماعات الضاغطة و التحول السياسي..... 1

المبحث الاول: مفهوم الجماعات الضاغطة..... 2

المطلب الاول: تعريف جماعة الضغط..... 2

المطلب الثاني: انواع جماعات الضغط..... 4

المطلب الثالث : وسائل جماعات الضغط..... 6

المطلب الرابع : تقييم جماعات الضغط..... 8

المبحث الثاني : مفهوم التحول السياسي..... 11

المطلب الاول : تعريف التحول الديمقراطي و المفاهيم ذات الصلة به..... 11

المطلب الثاني: المداخل النظرية المفسرة للتحول السياسي..... 18

المطلب الثالث : عوامل ومراحل التحول السياسي..... 22

الفصل الثاني : واقع جماعة الضغط و دورها في التحول السياسي بالجزائر 29

المبحث الاول: مؤسسات جماعة الضغط في الجزائر..... 34

المطلب الاول: الجمعيات..... 34

المطلب الثاني: التنظيمات النقابية..... 39
المطلب الثالث: المنظمات غير الحكومية..... 42
المبحث الثاني : اسباب و دوافع التحول السياسي في الجزائر 2019. 45
المطلب الاول: العوامل الداخلية للتحول السياسي بالجزائر..... 45
المطلب الثاني: العوامل الخارجية للتحول السياسي بالجزائر..... 47
المبحث الثالث: دور جماعة الضغط في عملية التحول السياسي بالجزائر..... 48
المطلب الأول: دور مؤسسات المجتمع المدني في مساندة الانتفاضة الشعبية 48
المطلب الثاني: مبادرات المجتمع المدني للتحول السياسي في الجزائر..... 50
المطلب الثالث: تقييم دور جماعة الضغط في التحول السياسي بالجزائر 54
الخـــاتمـــــــــــة..... 55
الملاحق 58
قائمة المصادر والمراجع..... 87
فهرس الموضوعات..... 94

الملخص

تلعب الجماعات الضاغطة في العصر الحالي، دورا عمليا مهما في مختلف الأقطار والدول المتقدمة منها والمتخلفة، بحكم تأثيرها في الدولة وسياستها، حيث يأخذ التأثير مظاهر متباينة ومتفاوتة بحسب طبيعة تركيبة المجتمع وما يحتويه من قيم، وكذا انماط الحكم إن كان ديمقراطيا أو شموليا ديكتاتوريا، فمن خلال دراسة هذه الجوانب والمحددات يكون بالمقدور معرفة مستوى ودرجة نفوذ الجماعات الضاغطة في المجتمع، كون قوتها مكتسبة من دساتير وقوانين الدولة وحدود حريتها.

وحاولنا في هاته الدراسة التطرق الى مفهوم جماعة الضغط ، وتصنيفاتها و وسائلها، وكذا ماهية التحول السياسي وما ارتبط به من مفاهيم مشابهة ، و معرفة اسباب ومراحل عملية التحول، فتطرقنا لواقع هذه الجماعات في الجزائر ومكوناتها، والسند القانوني الذي ترتكز عليه في اداء مهامها، وكذا التعريج على الدور الذي لعبته هاته الجماعات في حماية افراد الشعب في حراكم ضد السلطة، مطالبين بإسقاط النظام و محاربة الفساد والمفسدين، وماهي الاقتراحات و الحلول التي قدمتها جماعات الضغط ممثلة في الجمعيات والنوادي والنقابات، للخروج من الازمة السياسية للبلاد، ومدى نجاعة وفعالية هذه الحلول.

الكلمات المفتاحية : الجماعات الضاغطة، التحول السياسي، النقابات، الجمعيات، الانتقال الديمقراطي، التحديث السياسي، التغيير السياسي، الاصلاح السياسي.

Summary

The pressure groups in the current era play an important practical role in different countries and developed and underdeveloped countries, by virtue of their influence on the state and its policies. The influence takes on different and different aspects depending on the nature of the structure of society and its values, as well as the types of governance, whether democratic or totalitarian, dictatorial. Through studying these aspects and limitations, it is able to know the level of the laws and degree of influence of the pressurized groups in society, since its power is acquired by the state and the limits of her freedom.

In this study, we tried to address the concept of the pressure group, its classification and methods, as well as the nature of political transformation and the related concepts, and to find out the reasons and phases of the transformation process. We discussed the reality of these groups in Algeria and its components, the legal basis for their performance of their tasks, and the role played by these groups in protecting the people against the authority, demanding the overthrow of the regime and the fight against corruption and the corrupt The pressure groups, represented by associations, clubs, and trade unions, presented them to get out of the country's political crisis, and how effective these solutions are.

Keywords : lobbyists, political transformation, unions, associations, democratic transition, political modernization, political change, political reform.